

جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود و مالية

واقع و آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
في دول شمال إفريقيا
خلال الفترة (1995-2004)
مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: محمد راتول

إعداد الطالبة:

بن داودية وهيبة

لجنة المناقشة :

أ.نوري منير رئيسا

د.راتول محمد مقرا

أ.د كساب علي عضوا

د. البشير عبد الكريم عضوا

أ. منصور الزين عضوا

السنة الجامعية 2004 / 2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ مُخِيزٌ خَفُورٌ﴾

الآية 28 سورة فاطر

تَشْكُرَات

بادئ ذي بدء، نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذه الرسالة التي هي ثمرة سنوات عديدة من

المشوار الدراسي.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: الدكتور راتول محمد الذي تتبع هذا العمل

و أحاطه بالرعاية و الإهتمام.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي في السنة الأولى ماجستير للمساعدات العلمية و المعنوية.

وفي الأخير أشكر كل من الأساتذة : منصورى الزين ، بربش عبد القادر، سعيد منصور فؤاد الذين

قدموا لي كل الدعم المادي والمعنوي حتى انتهائي من إعداد هذا العمل .

الإهداء

التشكرات

أ...و	المقدمة.....
09	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.....
10	المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.....
10	المطلب الأول : الإطار التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
11	المطلب الثاني : مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر.....
15	المطلب الثالث : الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
18	المطلب الرابع : الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المبحث الثاني : المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.....
20	المطلب الأول: دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
23	المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
25	المطلب الثالث : عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة (المحددات الداخلية).....
29	المطلب الرابع : عوامل الطرد الراجعة للدولة الأم (المحددات الخارجية).....
33	المبحث الثالث : التحليل الإقتصادي لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
33	المطلب الأول : المتغيرات التي تحكم انتقال رأس المال الأجنبي.....
34	المطلب الثاني : منافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
35	المطلب الثالث : تكاليف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
37	المطلب الرابع : مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و آليات إدارتها.....
40	المبحث الرابع : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الإقتصادي.....
40	المطلب الأول : التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.....
45	المطلب الثاني : التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو.....
49	المطلب الثالث : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
52	المطلب الرابع : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
57	الفصل الثاني : تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004).....

58	المبحث الأول : الأداء الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.....
58	المطلب الأول : أداء بعض المقاييس الكلية المنتقاة
61	المطلب الثاني: سعر صرف العملات
63	المطلب الثالث : المالية العمومية.....
64	المطلب الرابع : التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.....
66	المبحث الثاني : الإتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.....
67	المطلب الأول : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....
69	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....
71	المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
72	المطلب الرابع : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....
78	المبحث الثالث : واقع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا.....
78	المطلب الأول : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا.....
85	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا ...
93	المطلب الثالث : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا.....
96	المطلب الرابع : وضع دول شمال إفريقيا ضمن مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.....
98	المبحث الرابع : الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.....
98	المطلب الأول :نبذة عن اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية.....
100	المطلب الثاني : الإتحاد الأوروبي كمستثمر رئيسي في شمال إفريقيا.....
102	المطلب الثالث : أثر الشراكة الأورو-متوسطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا.....
110	الفصل الثالث : الإطار التنظيمي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شمال إفريقيا.....
111	المبحث الأول : المناخ الاستثماري و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
111	المطلب الأول : عوامل وشروط انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
113	المطلب الثاني : مفهوم ومقومات المناخ الاستثماري
115	المطلب الثالث : الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر
120	المطلب الرابع : معايير اختيار وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر.....

122	المبحث الثاني: الحوافز و المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.....
123	المطلب الأول: حوافز ومزايا الاستثمار في تونس.....
125	المطلب الثاني: حوافز ومزايا الاستثمار في مصر.....
127	المطلب الثالث: حوافز ومزايا الاستثمار في المغرب.....
129	المطلب الرابع: حوافز ومزايا الاستثمار في الجزائر.....
133	المطلب الخامس: حوافز ومزايا الاستثمار في ليبيا.....
135	المبحث الثالث: أهم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من طرف دول شمال إفريقيا بهدف تحسين مناخ استثمارها.....
136	المطلب الأول: إصلاح القطاع المصرفي.....
141	المطلب الثاني: إصلاح الأسواق المالية في دول شمال إفريقيا.....
144	المطلب الثالث: الخصوصية وعلاقتها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا.....
149	المطلب الرابع: إتفاقيات الاستثمار الثنائية وتجنب الازدواج الضريبي المبرمة من طرف دول شمال إفريقيا.....
150	المبحث الرابع: بيئة أداء الأعمال في شمال إفريقيا.....
151	المطلب الأول: مكون تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر.....
153	المطلب الثاني: مكون انفاذ العقود.....
154	المطلب الثالث: مكون قانون العمل و تسجيل العقار.....
156	المطلب الرابع: مكون الحصول على الائتمان.....
156	المطلب الخامس: مكون حماية المستثمر و مكون افلاس الشركة.....
160	الفصل الرابع: آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا.....
161	المبحث الأول: وضع دول شمال إفريقيا في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.....
161	المطلب الأول: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.....
162	المطلب الثاني: التقويم الائتماني السيادي.....
163	المطلب الثالث: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.....
164	المطلب الرابع: مؤشرات دولية مختارة.....
167	المبحث الثاني: تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار.....
168	المطلب الأول: مصفوفة التجارب الدولية.....

176	المطلب الثاني : السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار.....
180	المطلب الثالث : الدروس المستفادة من التجارب
183	المبحث الثالث : سبل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول شمال إفريقيا.....
183	المطلب الأول : تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2004-2007).....
188	المطلب الثاني : فرص و تحديات الإستثمار في منطقة شمال إفريقيا.....
190	المطلب الثالث : استراتيجية دول شمال إفريقيا اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر
195	المطلب الرابع: سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا.....
200	الخاتمة
208	قائمة الجداول والأشكال.....
113	قائمة الملاحق.....
219	المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	1-1
44	متوسط معدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج لبعض الدول العربية .	2-1
68	تطور بعض المؤشرات للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي	1-2
71	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات الدول	2-2
79	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)	3-2
87	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (1998/1999-2002/2003)	4-2
90	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الفترة في المغرب	5-2
91	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الفترة في تونس	6-2
92	أكبر عشر دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	7-2
92	أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حتى (2002-2003)	8-2
93	أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب حسب كل فترة	9-2
94	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت في دول شمال إفريقيا لسنة 2000	10-2
97	وضع دول شمال إفريقيا في مؤشري الأداء و الإمكانيات	11-2
97	تقاطع مؤشري أداء وإمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	12-2
100	التزامات برنامج ميذا لكل دولة خلال الفترة (1995-2002)	13-2
102	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في دول شمال إفريقيا لعامي 2003 و 2004	14-2
103	بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	15-2
117	الحوافز الضريبية للاستثمار في بعض الدول النامية	1-3
121	التغيرات المعتمدة في حساب مؤشر مخطر بيئة الأعمال	2-3
122	المعايير المعتمدة في حساب مؤشر المخطر السياسي	3-3

146	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من إيرادات الخوصصة تبعا للقطاعات في تونس	4-3
150	الاتفاقيات الثنائية للاستثمار واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المنعقدة من طرف دول شمال إفريقيا	5-3
152	مكون تأسيس الكيان القانوني للأعمال في قطر	6-3
153	مكون إنفاذ العقود	7-3
155	مكون قانون العمل	8-3
155	مكون تسجيل العقار	9-3
162	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لعام 2004	1-4
164	ترتيب دول شمال إفريقيا في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2004	2-4
167	وضع دول شمال إفريقيا في المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة	3-4
185	منهجية المسوحات الثلاثة العالمية التي استند إليها تقرير إنكتاد "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات" للفترة (2004-2007)	4-4
186	أولوية جاذبية القطاعات في المدى القصير (2004-2005)	5-4
187	أهم المناطق الجغرافية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير (2004-2005)	6-4

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية غير مباشرة	13
2-1	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين المركز الرئيسي والفروع	16
3-1	أهداف الشركات والدول المضيفة من الإستثمار الأجنبي المباشر	25
4-1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	32
1-2	النمو الحقيقي في الناتج المحلي الخام في إفريقيا خلال الفترة (2003-2005)	58
2-2	تطور الناتج المحلي الخام في شمال إفريقيا، لعامي 2003 و 2004	59
3-2	متوسط معدل التضخم في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2003-2004)	60
4-2	معدلات صرف العملات في شمال إفريقيا خلال الفترة (2002-2004)	62
5-2	عجز في ميزانية دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2003-2004)	64
6-2	قيمة ونمو الصادرات في شمال إفريقيا خلال الفترة (2003-2004)	65
7-2	قيمة ونمو الواردات في شمال إفريقيا خلال الفترة (2003-2004)	65
8-2	الدين الخارجي لشمال إفريقيا خلال الفترة (2003-2004)	66
9-2	أكبر 20 متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، في عامي 2002 و 2003	69
10-2	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، حسب القطاع في عام 1990 و 2002	70
11-2	أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في عام 2004	75
12-2	تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 - 2003).	76

77	أكبر متلق للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2004	13-2
77	التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية في عام 2004	14-2
80	تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)	15-2
81	أكبر 10 دول إفريقية مضيضة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2002)	16-2
84	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2002).	17-2
94	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت في دول شمال إفريقيا.	18-2
95	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في دول شمال إفريقيا.	19-2
149	توزيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين المجموعات الدولية.	1-3
185	تقديرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا خلال الفترة (2004-2005)	1-4
185	تقديرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا خلال الفترة (2006-2007)	2-4
187	أهم الدول الإفريقية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2004-2005)	4-3

المقدمة

حاز الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات ، على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق، فلقد برز الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الإقتصادية التي تمت وتم بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أدى دورا أساسيا خلال عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة بدءا بالثورة الصناعية، إذ وفر لها المتطلبات الضرورية التي تخدم توسع الاقتصاد وإستمراره، وهو ذاته أي الإستثمار الأجنبي الذي أعاق عملية التطور في الدول النامية من خلال العلاقات التي تمت بينها و بين الدول المتقدمة، والتي منحت الدول المتقدمة القوة والسيطرة على الدول النامية واستغلالها بالشكل الذي أدى إلى ضعف تطورها وتبعيتها للدول المتقدمة.

وقد تراخى الإستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية مع توجه الدول النامية نحو تحررها وتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي و ذلك نتيجة للآثار السلبية التي ارتبطت بهذا الإستثمار التي أدت إلى استنفاد إمكانات التطور فيها.

وعاد الإستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في ظل التوجهات نحو العولمة ليمارس في إطارها دوره الهام من خلال تحرير الأسواق والتجارة والإقتصاد والخصوصة وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات حيث أصبح أحد أهم العناصر في التمويل الدولي التي تشكل العلاقات الاقتصادية بين دول العالم حاليا كما أنه إحتل الأسبقية الأولى وأصبح العنوان الأهم في أجندة الدول النامية بوصفه يقدم التمويل والخبرة والتكنولوجيا وفي الوقت نفسه بدأت الحكومات سابقا محموما لإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أدى الإستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم إقتصاديات الدول النامية، ولا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الإستثمارية حيث تفسر هذه الزيادة بالتغيرات التي طرأت على هيكل الإقتصاد العالمي وهي الاتجاه نحو إقتصاد السوق في معظم الدول النامية، وتحرير التجارة والإستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

وتطور حجم هذا النوع من الإستثمار يرجع إلى ما يتضمنه في طياته من مزايا عديدة (سواء للمستثمر أو البلد المضيف)، فالقيام بمثل هذا النوع من الإستثمار يمكن الشركات المستثمرة من تعظيم منافعها من أصولها المالية والتقنية وبشكل أكثر فعالية. في ذات الوقت، فإن الدول المستقبلة لمثل هذا النوع من الإستثمار لا تحصل فقط على رأس المال ، ولكن أيضا على مزايا تكنولوجية وإدارية ومهارية

لم يكن بالإمكان التوصل إليها من أي مصدر آخر ، كما قد تتمثل إستفادة الدول المضيفة في تمكنها من الإتصال بشبكات الإنتاج والتوزيع العالمية والتي طورتها من قبل الشركات الإستثمارية ذاتها، فكل من الدول النامية، وكذلك تلك التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي لها مصلحة قوية في جذب رأس المال الأجنبي، ودول شمال إفريقيا باعتبارها دول تمر بمرحلة تحول اقتصادي، في حاجة ماسة للإستثمار بصفة عامة، ولالإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. فالإدخار الداخلي غالبا ما يكون غير كاف لتلك الدول لتمويل إحتياجاتها الإستثمارية. ولهذا فكل دول العالم، ليس الدول النامية فحسب وإنما أيضا الدول المتقدمة تعتبر أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز والحرك للتنمية الإقتصادية.

ومابرحت بلدان شمال إفريقيا أن تضع في إعتبارها بصورة متزايدة دور رأس المال الأجنبي بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة في إنجاز إستراتيجيات التنمية الإقتصادية والاجتماعية ومازالت هذه البلدان تسعى لتصبح أكثر جذبا للإستثمارات ولرؤوس الأموال عن طريق إعتداد تدابير أكثر ملاءمة وتحسين مناخ استثمارها.

الأهمية :

تسعى الدول النامية بما في ذلك دول شمال إفريقيا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لتمويل التنمية من ناحية، ولضخ وسائل التكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة من ناحية أخرى، وهو ما يسهم في النهاية في سرعة اللحاق بركب التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة .

ويتعرض هذا البحث لموضوع على قدر من الأهمية لا يستهان به وهو الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية :

- يعتبر موضوع البحث من الناحية النظرية من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، فالاستثمار يعتبر متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره ديناميكيا على مدار الزمن. بما أنه وثيق الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظيف، كما يعتبر موضوع الاستثمار من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وهو ما نلاحظه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في مختلف الدول بأهمية ترقية قدرتها على جذب الاستثمارات، مع توسيع وزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بمكوناته المالية والتقنية والإدارية وآلية تنمية الموارد البشرية.

- يعتبر وسيلة أكثر أمنا للتمويل اذا ما قورنت بالقروض الثابتة، كما أنه يمثل أسهل طريقة وأكثر الوسائل فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى أنه يشجع على خلق فرص وظيفية و رفع مهارات العمال و فتح أسواق جديدة للتصدير .

- للاستثمار الأجنبي المباشر آثار هامة على النمو والرفاهية، فمن جهة يمكن أن يمول الاستثمار المحلي ويساعد الاقتصاديات على التكيف مع الهزات والمستجدات من الناحية الاقتصادية و خاصة المؤقتة منها و من جهة أخرى يعتبر مصدرا جديدا لرأس مال.

- للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مأمول في انجاح سياسة الخصخصة، و تنشيط سوق رأس المال و توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لانجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي للحاق بركب التقدم في ظل التطورات الدولية .

الهدف : نهدف من هذا البحث إلى :

- التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة دون الاقليمية لشمال إفريقيا من خلال تحليل الاتجاهات الحالية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و تحديد نصيب دول شمال إفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وذلك بعد الاشارة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول المنطقة.

- دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا، حيث سيتم تسليط الضوء على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا سرد أهم الإصلاحات التي قامت بها المنطقة على نظامها المالي وتطور عمليات الخصخصة فيها، باعتبار هذه الأخيرة قنوات وآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

- تحليل وضع دول شمال إفريقيا ضمن بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

- تحديد السبل التي من خلالها يمكن لدول شمال إفريقيا أن تزيد من نصيبها من الاستثمار

الأجنبي المباشر.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بصياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي :

ما مدى توفر دول شمال إفريقيا على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و بعبارة أخرى هل أن مناخ الاستثمار لدول شمال إفريقيا يشجع قدوم المستثمر الأجنبي أم لا؟ في حالة النفي ماهي السبل إلى تحسين مناخ الاستثمار بها وبالتالي تحسين قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ويتضمن السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم محددات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وما علاقته بالنمو الاقتصادي؟

- ماهي الاتجاهات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا ؟ وما نصيب هذه الأخيرة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ؟

- ماهي أهم الإجراءات والحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في دول شمال إفريقيا؟

- ماهي أهم السبل التي من شأنها تعظيم نصيب دول شمال إفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

الفرضيات :

أما الفرضيات التي اعتمدها للإجابة على هذه الأسئلة فهي :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات التشغيل .

- تعتبر الاصلاحات الاقتصادية والمالية والتكامل والتعاون الإقليميين من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا لا يزال ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمارات من الخارج.

- قدرة المنطقة دون الاقليمية على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى متوقفة على عدد من الشروط قد يكون أبرزها تعزيز و تيرة الاصلاح الاقتصادي و تحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه.

- مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا لا يزال غير محفز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك كان من الواجب العمل على تحسين هذا المناخ في إطار من التنسيق والتعاون فيما بينها.

دوافع اختيار الموضوع: لقد جاء اختيار موضوعنا هذا انطلاقاً من الاعتبارات التالية :

- هناك اتجاه متزايد نحو التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، كما أن هناك آمال معقودة على انشاء سوق عربية مشتركة، ومن ثم فإن دراسة واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا يبدو أمراً ملحاً للاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الصدد أو تجنب المزالق التي وقعت فيها بعض هذه التجارب.
- حاجة دول شمال إفريقيا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته فزيادة الاستثمار ستتمكن دول المنطقة من تحقيق نمو أعلى، تقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل، هذا بالإضافة إلى تطوير المعرفة والمهارة والانتاجية لدى القوة العاملة .
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع، حيث أنه حسب معلوماتي يندر وجود رسالة ماجستير أو دكتوراة سبق وأن تناولت تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا كمنطقة دون اقليمية ، إذ اقتصرت البحوث التي تمت على دراسة دولة واحدة من دول شمال إفريقيا دون أخرى.

حدود الدراسة :

سنركز في دراستنا هذه على المقاربة التي تمس واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

وتقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 1995 إلى غاية 2004 وهي فترة مدتها عشر سنوات حتى تتمكن من معرفة مدى تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا وأثر الإصلاحات التي قامت بها هذه الأخيرة خلال هذه الفترة على حجم الاستثمار، أما بالنسبة للحدود الجغرافية فالدراسة تمس جميع دول شمال إفريقيا السبعة وهي (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ليبيا، موريتانيا السودان). إلا أنه سيتم التركيز على كل من الجزائر، تونس، المغرب ومصر، وبالطبع دون إهمال بقية دول شمال إفريقيا (ليبيا والسودان وموريتانيا) والتي لم تتوفر عنها إحصائيات كافية.

المنهج المتبع:

بناءً على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلاً من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، فنستعين بالمنهج الاستقرائي من خلال أدواته المتمثلة في الإحصاء في الفصل الثاني لتحليل الأرقام والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وكذا في تبيان وضع دول شمال إفريقيا في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الفصل الرابع، أما المنهج الاستنباطي من خلال أدواته التوصيف فنستخدمه في عرض المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الأول وحوافز الاستثمار وكذا في سرد أهم الإصلاحات التي قامت بها دول شمال إفريقيا بهدف تحسين مناخ استثمارها في الفصل الثالث .

أقسام البحث :

سوف تتم معالجة هذا البحث وفق أربعة فصول: حيث نتطرق في فصله الأول إلى عرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، متناولين في مبحثه الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعته، أما المبحث الثاني فتتطرق فيه إلى أشكاله التقليدية والحديثة، أما محدداته ودوافعه فتتناولها في مبحثه الثالث، وفي المبحث الرابع منه نتطرق لآثاره وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة و تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا ومن خلال مبحثه الأول استعرضنا أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول شمال إفريقيا، والمبحث الثاني تناولنا فيه الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، لنخصص المبحث الثالث لعرض واقع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، وفي المبحث الرابع منه تطرقنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.

وفي الفصل الثالث تعرضنا إلى الإطار التنظيمي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شمال إفريقيا، إذ تطرقنا في المبحث الأول منه إلى ماهية المناخ الاستثماري وأهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثاني تطرقنا لأهم حوافز و مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة الإصلاحات التي مست القطاع المالي والتطورات التي عرفتتها عمليات الخصخصة في شمال إفريقيا، لنترك المبحث الرابع لدراسة بيئة أداء الأعمال في شمال إفريقيا.

وتم في الفصل الرابع والأخير دراسة آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا وتطرقنا في مبحثه الأول إلى وضع دول شمال إفريقيا في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، أما المبحث

الثاني فتناولنا فيه تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، لتتناول في المبحث الأخير سبل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا.

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

- ثمة قيود تتعلق بمدى القدرة على تقديم محددات كبرى دون اقليمية على نحو منسجم لمختلف المؤشرات الاقتصادية، فالمعطيات الوطنية لا تشير في غالب الأحوال إلى نفس الفترة الزمنية كما أن تعاريف عدد من المؤشرات تتباين بشكل كبير مما يستحيل معه وضع محددات كبرى كما أن دول شمال إفريقيا تعتمد في غالبية الأحوال سنوات مرجعية مختلفة.
- من أهم الصعوبات التي واجهتنا أيضا أثناء البحث هي عدم توفر المعطيات و الاحصائيات الخاصة ببعض دول شمال إفريقيا، و أخص بالذكر ليبيا و السودان و موريتانيا.
- في هذا البحث سوف نقوم بدراسة تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا وسنكتفي بوصف المستجدات فيما يخص حوافز الاستثمار والاصلاحات التي يعرفها القطاع المالية، وكذا نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من عمليات الخوصصة فيها وكذلك بيئة أداء الأعمال في دول شمال إفريقيا، هذه المكونات البارزة لمناخ الاستثمار لا يمكن أن تفسر بمفردها حالة وتطور الاستثمار في دول شمال إفريقيا، نظرا لتعدد المكونات وكذلك لافتقارنا لأي ترجيح لهذه العوامل، فأهمية كل مكون من مكونات مناخ الاستثمار من المفروض أن تتباين من قطاع لآخر ومن بلد لآخر بل وحسب الدالة الاختيارية لكل مستثمر. لهذا من الصعوبة بمكان القيام بتفسير تطور الاستثمارات وخاصة أثر هذه العوامل عليه اذ يتطلب ذلك تتبع احصائي لعدة دول و لعدة سنوات .

تمهيد

لقد أصبحت الإستثمارات الأجنبية محل نقاش وإهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو دولا، ولا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة و النامية.

إنّ فكرة استقطاب الإستثمارات الأجنبية لم تبقى منحصرة في إطار الاهتمام الإقليمي بكل دولة وإنما تعدته لتصب في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذا الدولية، ساعية بذلك إلى توفير القوى الدافعة والجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في مناطقها.

ويعتبر جذب الإستثمار الأجنبي من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية برفع الإنتاج وإيرادات الدولة من القطاع الجبائي وكذا امتصاصها للبطالة إلى جانب أدوار أخرى، لذا نهدف من خلال هذا الفصل الى عرض أهم المفاهيم النظرية لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية :

- ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله.
- المحددات الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.
- التحليل الاقتصادي لتأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- آثار الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

يبرز الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تمت وتمت بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث أدى دورا بارزا في عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة وهو ذاته الذي أعاق عملية التطور في الدول النامية وبطبيعة الحال فالإستثمار الأجنبي يأخذ العديد من الأشكال وفيما يلي سوف نتعرف على طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه وأشكاله.

المطلب الأول: الإطار التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة القرن الواحد والعشرين فهي ذات أبعاد و مضامين عميقة وواسعة مما يستلزم تغطية كل جوانبها وسير أغوارها وتحليلها للوقوف على معطياتها وما يتوقع لها أن تفرزه على مختلف المستويات. فإذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها إلا أنها تعد قديمة بمفهومها فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر و قد تناولها الاقتصاديون الأوائل و باسم حركة رأس المال¹، حيث تركزت هذه الإستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبحلول عام 1914 كان الرصيد² المتراكم من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للإستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للإستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938 بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين، وقد توجهت أكثر من نصف تلك الإستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

¹ د.سرمد كوكب الجميل، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التنمية الإنسانية، العدد32، ص 10 من الموقع الشبكي:

<http://www.uluminsania.net/12.htm> (page consultée 6/10/2003)

² د. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف -، مجلة التنمية الإنسانية، العدد33، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص4، من الموقع

http://www.arab-api.org/develop_bridge32.pdf page consultée le (15/12/2003)

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي لتلك الإستثمارات وأصبح الإستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الإستثمار شيوعاً. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات إستراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية. وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي مثل: خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتصر آنذاك في شكل منح وقروض¹.

أما في عقد السبعينات من القرن العشرين فقد تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بتحسّن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الإستراتيجية كالبتروول والغاز، والثاني تولد نتيجة الوفرة الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للإستثمار. وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتماماً باجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الإستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث سعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي اثر هبوط أسعار السلع الأولية والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون. وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وتعزيز بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر. واستطرداً بدأت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين استجابة لتلك التغيرات، وقد توجه جزء من تلك الإستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وتركزت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق. وتجدر الإشارة² إلى أنه منذ سنة 1980 إرتفعت الإستثمارات الخارجية سنوياً بنسبة 28% وهذا أسرع ثلاثة أضعاف من الصادرات العالمية 11%

¹ د. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا -، مجلة التنمية الإنسانية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص4، من الموقع الشبكي (date de consultation 12-10-2003) http://www.arab-api.org/develop_bridge33.pdf

² جير دبوكسبرغ، هارالد كليمانتا، الكذبات العشر للعملة بدائل دكتاتوروية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق ص 124. (بدون سنة)

وأُسرع أربعة أضعاف من الناتج الاجتماعي العالمي، وعلى الرغم من الحجم المهم الذي بلغته الإستثمارات الأجنبية فإنها بقيت تقريبا فيما بين الدول الرأسمالية. وفي عقد التسعينات من القرن العشرين أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تتجاوز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الإستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة أورجواي للمفاوضات التجارية وزاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وحمائته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا، وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الإستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الإستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر.¹

المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر:

تحتل الإستثمارات المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي وهذا بشأن الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث توصل المؤتمر الذي ضم اقتصاديين وكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة وكندا وأوربا في مارس 1921 على أن الإستثمارات الدولية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الدولية، أما الشركات متعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي عن هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل.

والسؤال الذي يطرح بشدة وإلحاح هو: ما المقصود بالإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال يجب معرفة خصائص هذه الإستثمارات الأجنبية، فمنها ما هو خاص بتصدير رأس المال أو التكنولوجيا ومنها ما يسمى بالإستثمارات في المحفظة والذي سنتطرق إليه في الفرع الموالي، كما يؤكد "دانيغ" أن الخاصية الفردية في حركة رأسمال الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخبرات والقدرات التي لا يمكن أن تتجاوز الحدود المحلية بطريقة أخرى.² أما الاقتصادي "كليند لبرغر" يقول بخصوص الإستثمار الأجنبي أنه عبارة عن انتقال رأس المال يرافقه إشراف مستمر

¹ د. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف - ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

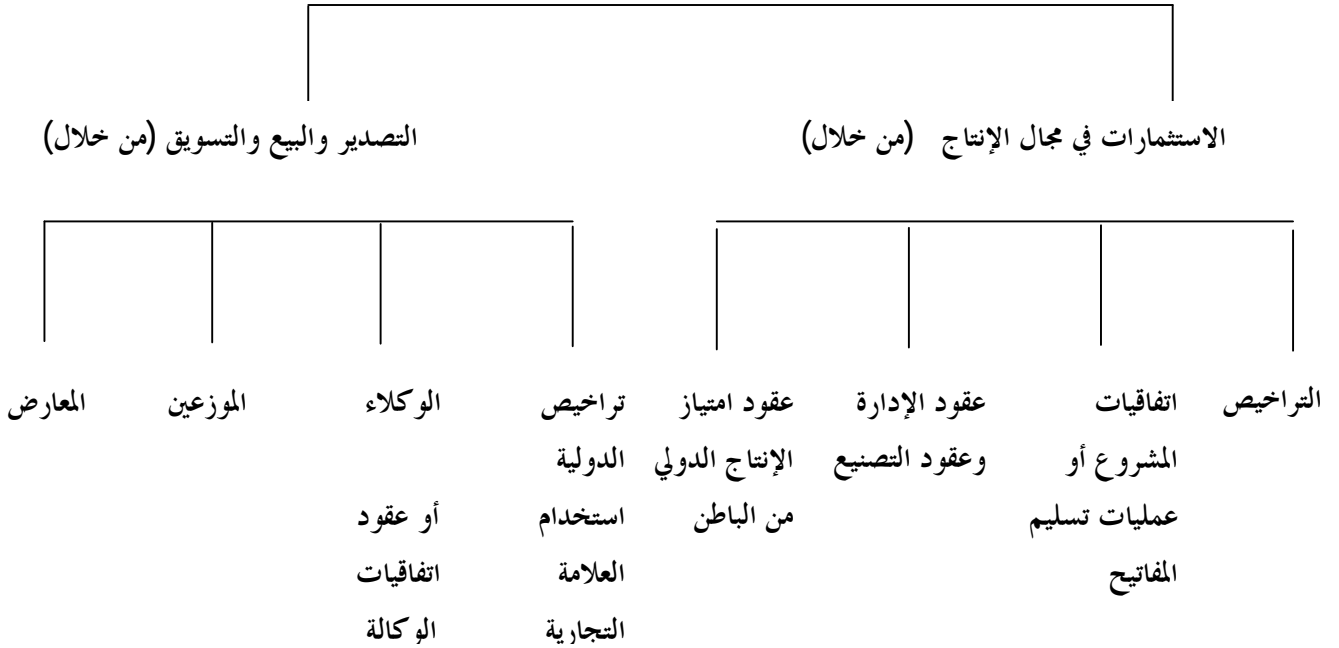
² د. تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل 2003، ص 15.

من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات أو الفروع الخارجية.

كما تتميز الإستثمارات المباشرة بخصائص تضمن تبعية الفرع في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد، والتسويق والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم.¹ أولا: الإستثمار الأجنبي غير المباشر (الإستثمار المحفظي): هو الإستثمار الذي يعرف على أنه استثمار المحفظة أي الإستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات على بعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري ويعتبر الإستثمار الأجنبي غير المباشر استثمارا قصير الأجل مقارنة بالإستثمار المباشر.²

ونلخص أهم أنواع الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الشكل التالي:³

الشكل رقم (1-1): الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية غير المباشرة.



المصدر : عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003،

ص26.

¹ P.LINDERT. KINELBERGER, "Economie internationale", Economica 1988,p162.

² د. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وحدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص13

³ د. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص26.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على ذكر الأشكال السابقة دون غيرها يرجع إلى عدد من الأسباب أهمها: شيوع استخدامها وفعاليتها في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الإستثمار المباشر في الإنتاج، كما وأن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة، كما أن هذه الأشكال تستلزم تصريحاً يمنح للشركة متعددة الجنسيات في الدخول إلى السوق المضيف وذلك في إطار سياسة الدولة الخاصة بفتح أبوابها للإستثمارات الأجنبية.¹

أما التعريف الواسع القائم على ملكية الأصول الوارد في وثيقة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. "أونكتاد" ينص على أن الإستثمار: "يشمل كل نوع من أنواع الأصول، ويتضمن قائمة بخمس مجموعات من الإستثمار تشمل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والأسهم والسندات والرهن، والمطالبات النقدية ذات القيمة المالية، والملكية الفكرية، والامتيازات الممنوحة للأعمال التجارية".²

فهذا النوع من الإستثمارات في الأسهم والسندات والعملات الأجنبية يعتمد أحد وسائل تنوع محفظة الإستثمارات بهدف التقليل من مخاطر الإستثمار الأجنبي عوائد الأسهم والسندات ليست خاضعة لنفس الدرجة من المخاطرة، بالإضافة إلى الحصول على عوائد مالية أكبر، فالإستثمار غير المباشر يأتي من خلال استثمار الحافظة الذي يشمل تدفقات استثمارية طويلة الأجل دون أن تمنح المستثمرين سيطرة فعالة على استثماراتهم.³

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار.

ويعبر الإستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي عن "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة)، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".⁴

¹ د. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001-2002، ص115.

² د. بلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني للبحث في سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة البلدان العربية و الجزائر - ، سكيكدة 2004، ص2.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص13.

⁴ د. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004، ص251.

أما حسب محاسبي ميزان المدفوعات: فيعبر عن كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة (الأغلبية) في هذه المؤسسة وهذه الحصة تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الإستثمار مباشرا.¹

وتعرف منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) وذلك قصد تسيير هذه الإستثمارات.²

ويرى "Bernard Hugenier"³ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الإستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية من خلال:

- إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها.
 - المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة.
- ومنه يمكننا تعريف الإستثمار الأجنبي بأنه الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

المطلب الثالث: الأشكال التقليدية للإستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الإستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

أولاً: الإستثمار المشترك: "Joint venture" يرى كولد "Kolde" أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، أما تيربسترا "Terpstra" فيرى أن الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في

¹ Lindert. Peter, Thomas. A. Pugel, Economie internationale, 10^{ème} éd, economica, paris, 1996, p 822.

² Bertrand Bellon et Ridaha Gouia, Investissements directs étrangers et développement industrielle méditerranéen, éd Economica, paris 1998, p 3.

³ Bernard Hugenier, l'investissement direct, Economica, paris, 1984, p13.

دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.¹

ثانيا: الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.²

وتنظم العلاقة بين المركز الرئيسي والفرع من حيث اختصاصات وصلاحيات الفرع ونوع النشاط وفق اتفاقيات الدولة المضيفة.

شكل رقم (1-2): تدفقات الإستثمارات المباشرة الأجنبية بين المركز الرئيسي والفرع



المصدر: د. فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

ثالثا: الإستثمار في المناطق الحرة: "Free Zones": تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن

¹ د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، 1993، ص 319.

² د. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 25.

تكون شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة.¹

رابعاً: **مشروعات أو عمليات التجميع:** هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع... إلخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.²

وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للإستثمارات، فمن منظار الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العمودي والمختلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الإستثمار العمودي الخلفي) أو للاقترب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي). في حين يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.

أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.³

خامساً: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر الموظفة في دول شمال إفريقيا: يمكن توضيح أهم أشكال وأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر الموظفة في الدول النامية بصورة عامة وفي إفريقيا بصفة خاصة على النحو التالي:

1- الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: يعد الإستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما لإنتاج السلع الأولية الإفريقية والموجهة للأسواق الخارجية ومن أمثلة ذلك الإستثمار الأجنبي الموظف لإنتاج وتصدير النفط، اليورانيون، الكوبالت، الماس، القطن... إلخ من الثروات الطبيعية.

¹ د. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص351.

² د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص490، 491.

³ د. حسان خضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، مرجع سبق ذكره، ص6.

2- الإستثمار الباحث عن الأسواق: يحدث وأن يصبح الإستثمار في دولة أو إقليم ما أكثر جدوى من التصدير إليه بسبب جاذبية سوقه وعراقيل التجارة أو ارتفاع كلفتها مثلا، ولقد ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعة التحويلية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات تحديدا.

3- الإستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتأتى هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات الدولية بتركيز جزء من أنشطتها في دولة أو منطقة ما بهدف تعظيم الربحية، فلقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثلا بعض من شركاتها الدولية إلى الإستثمار في عدد من الدول الإفريقية لتقليل تكلفة الإنتاج باعتبار تخفيضها عنصرا هاما للمنافسة في الأسواق الدولية.¹

المطلب الرابع: الأشكال الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر (IDE):

تميز دراسات الإستثمار بين الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للإستثمار. ويكون المستثمر الأجنبي في الأشكال التقليدية هو المسير للشركة بفضل حيازته كامل أو أغلب أموالها، أما في الأشكال الحديثة فيكون المستثمر الوطني المحلي هو صاحب الأغلبية، وإذن هو المسير للشركة، وهذا يعني أن التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر التقليدي والأشكال الجديدة يرتكز أساسا على توزيع الأسهم الاجتماعي للمشروع في البلد المستقبل. هذا علما بأن الهدف من مشاركة الشركة الأجنبية بأقلية في رأسمال الشركة هو منعها من إمكانية التحكم في المشروع، غير أن هذا لا يعني، من جهة أخرى، عدم استطاعة تلك الشركة ممارسة تحكم جزئي أو كلي على المشروع أو الشركة بواسطة وسائل أخرى غير وسيلة المساهمة في الرأسمال الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن نعت تلك الأشكال بـ "الجديدة" لا يعني عدم وجود بعض تلك الأشكال قبل الستينات، ومن ثم يمكن استبدال عبارة "جديدة" بعبارة "غير تقليدية" هذا وتظهر الأشكال الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر، في شكل وسط بين التصدير والإستثمار. وعبارة أخرى هي في وضع وسط بين التجارة بالمعنى الدقيق والإستثمارات المباشرة التقليدية.²

¹ أ. سالم أحمد عبد الله الفرحاني، سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا، المعهد العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا، نقلا عن: موقع انترنت

www.DirassetMagazine-Libya.htm (page consultée le 5/8/2003).

² د. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات)، دار الهومة، طبعة، الجزائر، 2004، ص33.

وتتعدد الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما أورده الدراسات وخاصة الدراسات المعمقة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كما يلي:¹

أولاً: الشركات المشتركة: وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الإستثمار وتعد من الأشكال الجديدة إذا كان للطرف المحلي 50 % أو أكثر من رأسمال، أي لا يجب أن يكون للأجنبي أغلبية رأسمال. ولا تكون منها تلك الشركات التي يكون فيها رأسمال موزعا بين الشركاء بكيفية تترك إمكانية التحكم في الشركة للأجنبي.

ثانياً: عقد الإجازة: وهو الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزائي أو عن طريق نسبة في المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها.

ثالثاً: عقد استعمال العلامة التجارية: يمكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعاً من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة على الاحتكار أو الامتياز بالبيع محلياً ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزائي أو إتاوة والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

رابعاً: عقد التسيير: تجذب البلاد النامية نفسها عاجزة عن التسيير الناجح للمشاريع الاقتصادية فتلجأ، قبل تكوين خبرة لها في الميدان، إلى إبرام عقود تسيير مع المتعامل الأجنبي، بحيث يتعهد هذا الأخير بتسيير المشروع أو الشركة للبلد النامي مع القيام بتكوين العمال المحليين في مجالات التسيير ونقل لسلطة التسيير إلى الشريك في البلد النامي بعد فترة محددة اتفقاها.

خامساً: عقود المفتاح في اليد: وتبرم البلاد النامية هذا النوع من العقود، بهدف تسريع وتيرة تصنيعها وبناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد الرأسمال. وعادة ما تبدأ هذه العقود بدراسة قبلية، مروراً بالمساهمة التكنولوجية والمعرفة التقنية والمخططات بل والهندسة المدنية ثم تسليم المصنع جاهزاً.

¹ د. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، نفس مرجع، ص 36-37-38.

المبحث الثاني : المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه

إن مصدر الإستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسيات، كما أنه يخضع لمجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في اتجاهها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإستثمار الأجنبي:

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات في وقتنا الحاضر أحد أهم عناصر الاقتصاد العالمي لما تلعبه هذه الشركات من دور هام في مجال الإستثمار حيث تملك هذه الشركات مشاريع كبيرة في العديد من دول العالم وإن التصاعد السريع لدور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي يمثل إحدى أهم الخصائص التي تميز النمو والتطور الرأسمالي في النصف الثاني من القرن العشرين.

أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات: في حقيقة الأمر هناك عدة محاولات من طرف الكتاب والمنظمات الدولية لإيجاد تعريف شامل وكامل للشركات المتعددة الجنسيات، وهناك فرق أو كتاب يعتمدون على معايير، الهدف منها الوصول إلى قدرة التمييز بين الشركات التي تمارس نشاطا اقتصاديا في أكثر من دولة وتلك التي تمارس نشاطا في دولة واحدة، وهناك فريق ارتكز على عوامل ومعايير، الهدف منها الوصول إلى التعريف بالنظر للطبيعة السلوكية لها.

وفي الحقيقة يمكن وضع تعريف محدد للشركة متعددة الجنسيات والتي هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تتميز بالخصائص التالية¹:

- تخضع هذه المجموعة من الشركات إلى حد كبير لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا الكائنة بالمركز الرئيسي.

- تمارس هذه المجموعة من الشركات نشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافيا.

- توافر قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة من الشركات المكونة للشركة المتعددة الجنسيات.

- هذه الشركات² تصنع منتجاتها في عدة دول من خلال نظام توزيع متكامل يتجاوز الحدود الوطنية.

¹ د. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة، 1994، ص245.

² د. مصطفى كامل السعيد ابراهيم، الشركات متعددة الجنسية و الوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب، 1978، ص12.

- من خصائص هذه الشركات أيضا أنها تمارس نشاطها في سوق يمتاز في الغالب باحتكار القلة أي أنها ليست سوقا تنافسيا .

إلا أنه يمكننا تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها المؤسسات أو الشركات التي تملك أو تدير فروع (وحدات) داخل العديد من الدول ، و هذه الوحدات مرتبطة ماليا و قانونيا بالشركة الأم .¹ والشركات متعددة الجنسيات، هي بطبيعتها تنتمي، في أغلبها للبلدان الرأسمالية، بحيث أننا لو عدنا إلى منتصف السبعينات، أي في الفترة التي كثر فيها الحديث عن تلك الشركات والاعتناء بتصرفاتها، لوجدنا أن من بين الشركات المتعددة الجنسيات الأولى في العالم التي تم إحصاؤها من طرف الأمم المتحدة في نهاية 1976، 21 شركة منها أمريكية و 2 فقط من العالم الثالث، أما البقية فأوروبية أو يابانية.²

ثانيا: إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الإستثمار الأجنبي: تختلف إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد مناطق الإستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للإستثمار، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث إستراتيجيات أساسية هي:³

- إستراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية.
- الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق).
- إستراتيجية تدنية التكاليف (الإستراتيجية العمودية).

إن الإستراتيجية الأفقية أو السوقية تنطبق على قرارات الإستثمار الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع وضعية الإستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعا. ففي سنة 2001 استقبلت 10 بلدان 70 % من الحجم السنوي لـ IDE بينما لم تستقبل 100 دولة الأكثر تأخرا سوى 1 % فقط من IDE⁴ وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الإستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة باتجاه البلدان النامية وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد

¹ Jean Pierre Bibeau, introduction à L'Economie internationale, 2eme édition , Gaetan morin , canada, 1993, p162

² BENNOUNA Mohammed, droit international du développement, paris, Berger- levrault, 1983, p 75.

³ Michalet, La séduction des nations ou comment attirer les investissements, éd Economica, paris 1999, p 48.

⁴ Christophe Van Huffel, IDE: "Problèmes et enjeux pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée." In revue Région et développement, France, N° 13- 2001, p 198.

IDE : INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGER

المضيف للإستثمار. إنَّ سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق بعض المزايا يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد خاصة بالنسبة للإستثمار في القطاع الأولي.

وإنَّ ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما هو بيئة الإستثمار¹ التي تستجيب لأهداف هذه الشركات، وعليه فإن البلدان المضيضة للإستثمار يتوجب عليها توفير الشروط الكفيلة بجذب هذه الإستثمارات وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول صناعية كانت أم نامية، ومن هنا فإن الفصل بين الإستثمار الأجنبي المباشر عن الشركات متعددة الجنسيات والفرقة بينها ليس بالأمر الهين، حيث يعتبر كل استثمار مباشر العامل المحرك للشركات المتعددة الجنسيات حيث يقتصر الإستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الأموال، ومدى حجم تحركاتها وتأثيرها على الاقتصاد، بينما الشركات المتعددة الجنسيات تمارس مراقبة واسعة وشاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد والابتكار والبحث والتكوين، وبالتالي فإن العناصر غير المرتبطة بتزويد رؤوس الأموال التي تكتسي أهمية كبيرة تجعل مجال الإستثمار الأجنبي المباشر وتعيده في إطار عام لنظام ذي قاعدة ممتلئة في الشركات متعددة الجنسيات، فالمفهوم ان يساعدان على تحليل نفس مجموعة عمليات الإنتاج، فالإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره بداية لمجموعة عمليات الإنتاج والشركات متعددة الجنسيات تعبر عن النتيجة النهائية لها.²

و لقد أشار تقرير الإستثمار الدولي لعام 2002 ، و الصادر عن الأونكتاد أن الشركات متعددة الجنسيات في توسيع مستمر لدورها حيث زاد عدد الموظفين بهذه الشركات من 24 مليوناً في عام 1990 إلى 54 مليون موظف عام 2001 و بلغت مبيعاتها 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية ، و ارتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة ارتفاعاً هائلاً من 1.7 تريليون دولار إلى 6.6 تريليون دولار خلال نفس الفترة و أصبحت هذه الشركات تستأثر بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بنسبة 7% في عام 1990 و بثلاث الصادرات العالمية.³

¹ Wladimir Andreff, *Les multinationales globales*, éd: La découverte, paris 2003, p p 82, 86.

² د. 1.1 ميرونوف، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين ، الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 94، 95.

³ د. لويس حقيبة ، فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار ، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1762، ص 20.

المطلب الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعدد وتتنوع وتختلف دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الإستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الإستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه ومن بين هذه الدوافع ما يلي:¹

- السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول وفي المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الإستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

- إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخل وارتفاع الإدخارات الناجمة عنها ومن ثم تحقق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو مشروعات البنية التحتية ومرافق رأس المال الاجتماعي، وإخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها، الأمر الذي يدفع نحو استخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر.

- التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها في العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.

- توفر عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى في الدول التي تتجه إليها مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر بأسعار أقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.

- السيطرة على السوق المحلية التي تقام فيها الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها داخل هذه الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالة نتيجة لذلك وخاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.

- التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.

¹ د. هود الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة 14/13 ماي 2001، ص 82، 83.

● التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الإستثمار الأجنبي في الدول التي تصدر هذه الإستثمارات الأجنبية وبالذات المشروعات التي تستنفذ موارد طبيعية أكبر أو المشروعات الملوثة للبيئة وغيرها.

● التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر. وخلاصة القول¹ هو أنه كما هو الحال في التوازنات الإستثمارية على المستوى المحلي فإن قرارات الإستثمار في دولة أجنبية يحدده دافع تخفيض المخاطر أو دافع زيادة العائد أو الدافعين معا.

● **تخفيض المخاطر:** يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الإستثمار ضعيفا، حيث لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا، هذا ما يجعل لتنويع الدول آثارا محمودة على حجم المخاطر حيث يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن امتلاك شركة للإستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق لهذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود حركة رأس المال بين الدول.

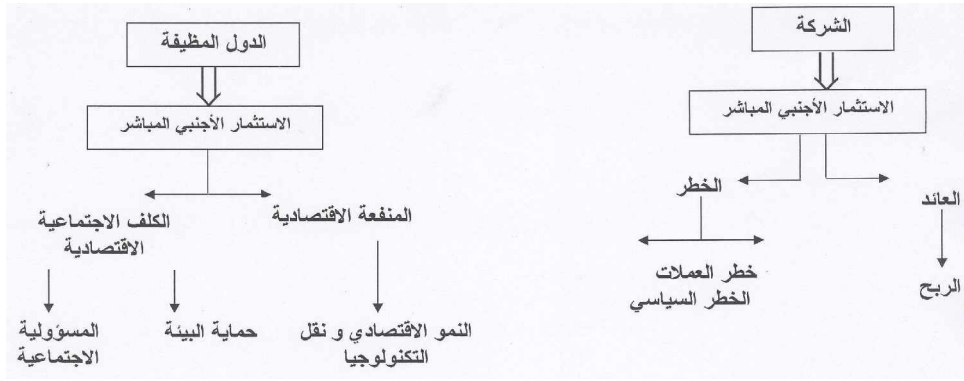
● **زيادة العائد:** كذلك يكون الدافع للإستثمار الدولي وتحقيق عائد كبير دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم. فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية، وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط. فالعائد المميز قد يأتي نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير، كما قد يأتي من تحقيق وتطورات بعض تكاليف الإنتاج مثل تكلفة العمالة وتكلفة المواد الخام. ومن ثم فدوافع المستثمر الأجنبي تتركز في تحقيق ثلاثة مجموعات من الأهداف: التدويل والملكية وحرية اختيار الموقع الأمثل وعادة ما تأخذ الملكية الدولية أحد صيغ الأصول غير الملموسة فمن المفيد تجميع الأصول المناسبة في الدولة المضيفة التي تحقق أقصى أرباح ممكنة.²

¹ د. تشام فاروق، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية" نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، من موقع

الشبكي: www.sarambite.com

² د. فريد النجار، نظريات التمويل و نماذج الاستثمار، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1998، ص 21.

الشكل رقم (1-3): أهداف الشركات و الدول المضيفة من الإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للتوزيع و النشر، 2001، ص18

وإن التحليل¹ المفسرة لتنامي ظاهرة الإستثمارات الأجنبية يمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات كما يلي:

- 1- التحليل المتعلق بالمزايا الخاصة للشركات والمتعلقة أساسا بمستوى التطور التكنولوجي والقدرة التنافسية والكفاءة التنظيمية التي تسمح لمؤسسة بفرض تواجدها أمام منافسيها.
- 2- التحليل القائم على المزايا النسبية للبلدان المضيفة، فالشركات المتعددة الجنسيات لا تقوم بنقل استثماراتها خارج بلدانها الأصلية إلا إذا توقعت استغلال فرص فعلية لتعظيم أرباحها وزيادة حجم مبيعاتها ومدى اتساع السوق المحلي.
- 3- التحليل القائم على دورة حياة المنتج أو العملية الإنتاجية حيث يبدأ تسويق المنتج أولا داخل بلده الأصلي ثم مع دخوله مراحل متأخرة من حياته يدخل المنتج إلى بلدان أخرى.

المطلب الثالث: عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة (المحددات الداخلية)²:

نبدأ هنا بإثارة تساؤل بسيط: لماذا تحصل دول إفريقيا جنوب الصحراء على حصة هزيلة من الإستثمار الأجنبي المباشر؟ على الرغم من أن معدل العائد على الإستثمار بها يمكن أن يكون أعلى بكثير من العائد على الإستثمار بدول نامية أخرى. فنصيبها من الإستثمار الأجنبي لا يزال محدودا جدا بل وأن نصيبها في انخفاض كما أوضح تقرير الإستثمار لعام 2000 في الوقت الذي ارتفعت فيه أنصبة المناطق الأخرى من العالم.

¹ Fabrice Hatem, Les multinationales en L'an 2000, éd Economica, paris 1995, p 92.

² د. رضا عبد السلام ابراهيم، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة" دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص93.

ففي خلال الفترة 1990-1994، قدر معدل العائد على الإستثمار بتلك الدول بين 24% و 30 %، في حين معدل العائد على الإستثمار بالدول النامية الأخرى كان ما بين 16%، 18%. مثل هذا الوضع يظهر عامل آخر وهو المخاطر والعقبات التي تبدو أكبر بدول إفريقيا جنوب الصحراء من أي منطقة أخرى بالعالم.

فالتجارب بالمناطق الأخرى أوضحت أن المستثمر يفضل الدول ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، كما أن انفتاح السوق، مع تشريعات محددة وبنية أساسية قوية مع تكاليف إنتاج منخفضة تمثل عوامل رئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. فكل هذه العوامل من الصعب توافرها بدول إفريقيا جنوب الصحراء. فمعظمها عانى من الحروب المدنية والصراعات خلال العشرين سنة الماضية.

على النقيض من ذلك فإن الدول التي انتهت من حالة الصراعات المدنية مثل أنجولا (وفقا لتقرير الإستثمار في العالم لعام 2000، كانت أنجولا على قمة دول القارة جذبا للإستثمار تليها مصر ثم جنوب إفريقيا، قد حققت زيادة ملحوظة في نصيبها من الإستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات من القرن العشرين.

وبالرغم من ذلك فإن عدم الاستقرار الداخلي ليس هو العقبة الوحيدة. فعدم الاستقرار الاقتصادي والعجز المالي وعدم استقرار أسعار الصرف وضعف الجهاز المصرفي في الكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء ساهم في زيادة نسبة التضخم وأسعار الفائدة وعدم استقرار أسعار الصرف. فهل مناخ كهذا ملائم للإستثمار؟ كما أن ندرة العنصر البشري الماهر يمثل عقبة أخرى، كل هذه العوامل تجعل من مناخ الإستثمار مناخا غير ملائم بل وطارد للإستثمار (فتشيرى، بيتر 1997*).

توصل كل من هالند ووتون (1998) إلى أن الدول التي تستطيع توفير المتطلبات المهنية وعناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت هي الأجدر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزاياه. في حين انتهى تقرير الإستثمار في العالم 1993 إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى الاستفادة من ميزة التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة. فاليابان على سبيل المثال تسيطر على آسيا، في حين أن الولايات المتحدة تسيطر على دول أمريكا اللاتينية كما أوضحنا في الباب التالي. وكذلك الاتحاد الأوروبي في دول شرق أوروبا وإفريقيا، فالدول التي تشترك في الحدود مع أوروبا الغربية هي الأكثر حصولا على الإستثمار الأجنبي المباشر.

* للمزيد من المعلومات، أنظر الملحق رقم (1-1) الذي يبين أهم الأدبيات التي اهتمت بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك المتغيرات المفسرة والمنهجية المتبعة وأهم النتائج المتوصل إليها.

فالعلاقة بين التقارب الجغرافي والاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد الافتراض القائل بأن دول أوروبا الغربية تستثمر في الدول المجاورة وذلك لتوفير تكاليف وكذلك وقت النقل، وربما لوجود نوع من التقارب الثقافي بين كل من دول أوروبا الشرقية والغربية. وعلى الرغم من كل ما سبق، فإنه ليس بقاعدة بعدما صارت ظاهرة الاستثمار المباشر ظاهرة أكثر عالمية حيث لم تعد تعرف حدودا جغرافية أو ثقافية.

وفي دراسة أخرى لكوتريل وكين (1993) توصلوا إلى أن الشركات الأمريكية تركز أنشطتها في الدول التي تتميز بأكبر حجم السوق الداخلي مع توقعات بالتوسع في التجارة، ودون اعتبار لتكلفة عنصر العمل. توصلت تلك الدراسة أيضا إلى أن الدخول إلى الأسواق سريعة النمو في آسيا كان من أهم أسباب قيامها بالاستثمار المباشر.

كما أن الموقع المتميز للدولة وذلك كمركز جغرافي بين الأسواق الرئيسية، أو موقع يمثل بوابة رئيسية للطرق والمطارات والبحار الرئيسية يمكن أن يوفر للدولة ميزة تنافسية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وسنغافورة هي أوضح مثال في هذا الصدد.

وفي بعض الأحيان حتى الظروف المناخية للدولة قد تساعد على نمو بعض السلع الرئيسية مثل القهوة والبن في البرازيل والشاي في الهند ومن ثم نشوء الكثير من الصناعات الكبرى التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ذهبت العديد من الدراسات* مثل هيلينر (1973)، ويلي (1986)، ورولف (1993) إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام أكبر. وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية في مجال القروض والإعفاءات الجمركية. وعلى الرغم من كل ما سبق فقد توصل كل من كابل وبيرويد (1987)، وروث وأحمد (1978) وليم (1983)، إلى أن الإعفاءات الضريبية والجمركية ليسا بعامل مؤثر في عملية صنع القرار الاستثماري. وإن بدت أهمية الإعفاءات الضريبية بالنسبة للاستثمار الهادف للتصدير، وليس بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، وهذا هو ما توصل إليه كل من هاليز وويلس (1986). وعلى الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الضريبية والجمركية يمكن أن يكون لها تأثير فعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الضريبية تعمل بإيجابية وفي صالح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (رولف وآخرون 1993).

* للمزيد من المعلومات، أنظر الملحق رقم (1-1) الذي يبين أهم الأدبيات التي اهتمت بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك المتغيرات المفسرة والمنهجية المتبعة وأهم النتائج المتوصل إليها.

وفي دراسة لكل من أوليب وكريمبلي (1997) بحثوا في أثر العوامل المتعلقة بالسياسة المالية العامة وغيرها كمحدد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر. وجدت تلك الدراسة أن مستوى السيولة الدولية لكل دولة يتوقف على القدر المتوافر لديها من الاحتياطي الأجنبي. فكلما زادت نسبة المتوفر من الاحتياطي الأجنبي وخاصة بالنسبة للعملات الرئيسية كلما كانت احتمالات تدفق الإستثمار أكبر. ومرجع أهمية هذا العامل هو رغبة الشركات في نقل الأرباح إلى الدولة الأم، وهذا لا يكون بعملة الدولة المضيفة وإنما بواحدة من العملات الرئيسية كالدولار فإذا لم يكن متوافرا قلت قدرة الدولة على جذب الإستثمار.

توصل أوراتا (1998) إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر بالإيجاب على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر. فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج والإستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف بالدولة الأم مما يجعل من الإستثمار أكثر رغبة لمستثمر.

بحث جان (1996) عن أثر عامل آخر وهو المتعلق بالبحوث والتطوير R&D على جذب الإستثمار. انتهى جان إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى البحوث والتطوير بالدولة المضيفة وبين قدرتها على جذب الإستثمارات اليابانية. توصل أيضا إلى أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالدولة المضيفة يمثل عنصرا هاما حيث يخفض من مستوى المخاطر الناجمة عن القيام بالإستثمار في سوق خارجي. توصل أيضا ذات البحث إلى أهمية عوامل أخرى مثل حجم السوق الداخلي وضريبة الأرباح والاقتراب الجغرافي من الدولة الأم في جذب الإستثمارات اليابانية.

ووفقا لكل ما توصل إليه كل من بايومى وليبورث (1997) فإن القوة الرئيسية المحركة للإستثمارات اليابانية هي حجم ومستوى الإستثمار المحلي، وسعر الصرف بالدولة المضيفة. ليس هذا فقط بل أن مناخ الإستثمار بالدولة المضيفة يؤثر على توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر. وأهمية حجم الإستثمار المحلي كمحدد للإستثمار المباشر الياباني تتماشى مع الاتجاه القائل بأن الإستثمار المباشر الياباني يخلق حالة من التكامل داخل الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة ولا يمكن أن يأتي كبديل عن المستثمر المحلي.

الاستقرار السياسي هو عامل آخر له أهميته. فهناك العديد من الدراسات (كوشلين 1992 تيموش، جان 1995) انتهت إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي على جانب كبير من الأهمية من شرح تمركز الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالرغم من تجاهل الكثير من الدراسات والإحصاءات للعوامل غير السياسية في أثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر. وهي ذات النتيجة التي توصل إليها كل من سينج وكوانج (1995) أيضا من الأثر السلبي للمخاطر السياسية على تمركز

الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالنسبة للدول التي اعتادت تاريخيا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما توصل أوجوروا (1978)، كونتراكتور (1991) إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي مطلباً أساسياً وعلى جانب كبير من الأهمية في القرار الإستثماري للمستثمر الأجنبي. ومرجع كل ذلك أن الاستقرار السياسي والاجتماعي بالدولة المضيفة يقلل من حالة عدم اليقين للمستثمر المحتمل وربما يشجع المستثمرين القائلين على زيادة حجم استثماراتهم أو حتى استثمار عوائد الأرباح. ولكن¹ هناك بعض الآراء التي تتعارض مع هذه العلاقة و ترى أن عدم الاستقرار السياسي له دور ضعيف في التأثير على الإستثمار في الدول النامية على الأقل عندما يكون توزيع الإستثمار الأجنبي بين هذه الدول هو النقطة محل الاهتمام. و يرجع الاختلاف في الآراء إلى أدوات التحليل المستخدمة بالإضافة إلى تعريف مفهوم الاستقرار السياسي.

وأخيراً انتهى أوراتا (1988) بعد دراسته عن الإستثمارات اليابانية في آسيا إلى أن الدولة التي تريد جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يجب عليها توفير ثلاث أشياء هي:

1. سياسات اقتصاد كلي متطورة وهي ما ستؤدي في النهاية إلى تخفيض التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل.
2. سياسات الاقتصاد الجزئي مثل تحرير كل من التجارة والإستثمار والإصلاح التشريعي بما يخدم نشاط المستثمر الأجنبي.
3. توفير البنية الأساسية (بمعناها الواسع) مثل تسيير المواصلات والتعليم المتطور وإلى غير ذلك.

المطلب الرابع: العوامل الطارئة الراجعة للدولة الأم وإستراتيجية الشركة القائمة بالإستثمار (المحددات الخارجية)

في تصنيف آخر من الدراسات مثل إيفانس (1979)، كريج، وتيم (1995)، وكوشلين (1995)، وشنيدر وفري (1985)، وجان (1996) ركز الباحثون على عوامل أخرى ترجع إلى المميزات أو عدم المميزات التي تتمتع بها الشركات وكذلك الظروف بالدولة الأم في إطار دراستهم لأسباب حدوث ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر.

¹ د.هجلة محمد السباعي، عصام عبد المطلب عيد و آخرون، نموذج قياس الإستثمار الأجنبي في مصر من الموقع الشبكي:

www.idsc.gov.eg/uploads/doc/1/fdi_in_egppt.pdf (page consultée le 8/5/2003).

فقد انتهى كوشلين (1995) إلى أن الشركات تقوم بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سواء كان ذلك على المستوى القومي أم الدولي. ومع انخفاض معدلات النمو وحالات الركود والمنافسة الضارة بالدولة الأم، فإن الشركة تبحث عن فرصة بالخارج وذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها.

وجد كل من كرينج، تيم (1995) تطبيقاً لنظرية (فيرنون 1966) دورة حياة المنتج من خلال تطبيقها على شركة ماتسيشيتا. ففي السنوات الأولى كانت تكلفة الإنتاج منخفضة وكان يتم التصدير للخارج، الآن أو اليوم تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج لما اعتادت إنتاجه في الدولة الأم في اليابان التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج الآن.

توصل كوشلين إلى إبراز عوامل جديدة وهي متعلقة بأثر العلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين. وقد انتهى إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها. فالتبعية الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم تجعل وضع المستثمر أكثر قوة ومن الصعب منازعته من قبل الدولة المضيفة وإلا فقدت الكثير (إيفان 1979).

وفي ذات الاتجاه، وبعد دراستهما للإستثمار الأجنبي المباشر في 54 دولة نامية، وجد كل من شيندر وفري (1985) أن مستوى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة لعب دوراً مؤثراً في شرح عملية تدفق الإستثمار المباشر من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة. وهي ذات النتيجة التي توصل إليها كوشلين عام (1993)، كما توصلنا إلى أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الإستثمار الأجنبي المباشر¹.

أما جان (1996*)، وبعد دراستهما لمؤشرات ومحددات الإستثمارات اليابانية، وجدنا أنواع أخرى من العوامل تقف خلف الإستثمارات اليابانية. بعض تلك العوامل يرجع إلى المميزات التي تتمتع بها الشركات اليابانية، ومن ثم رغبتها في حماية البراءات والعلامات التجارية الخاصة بها من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما وجد جان أيضاً أن تخفيض قيمة الين الياباني أثر بالسلب على معدل الإستثمار الذي تقوم به الشركات اليابانية، وقد حدث ذلك مع التخفيض الأول في النصف الأول من الثمانينات من القرن

¹ د. عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية 2003/2002، ص 55.

* للمزيد من المعلومات، أنظر الجدول رقم (1-2) في الملحق رقم (1-1) الذي يبين أهم الأدبيات التي اهتمت بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك المتغيرات المفسرة و المنهجية المتبعة و أهم النتائج المتوصل إليها.

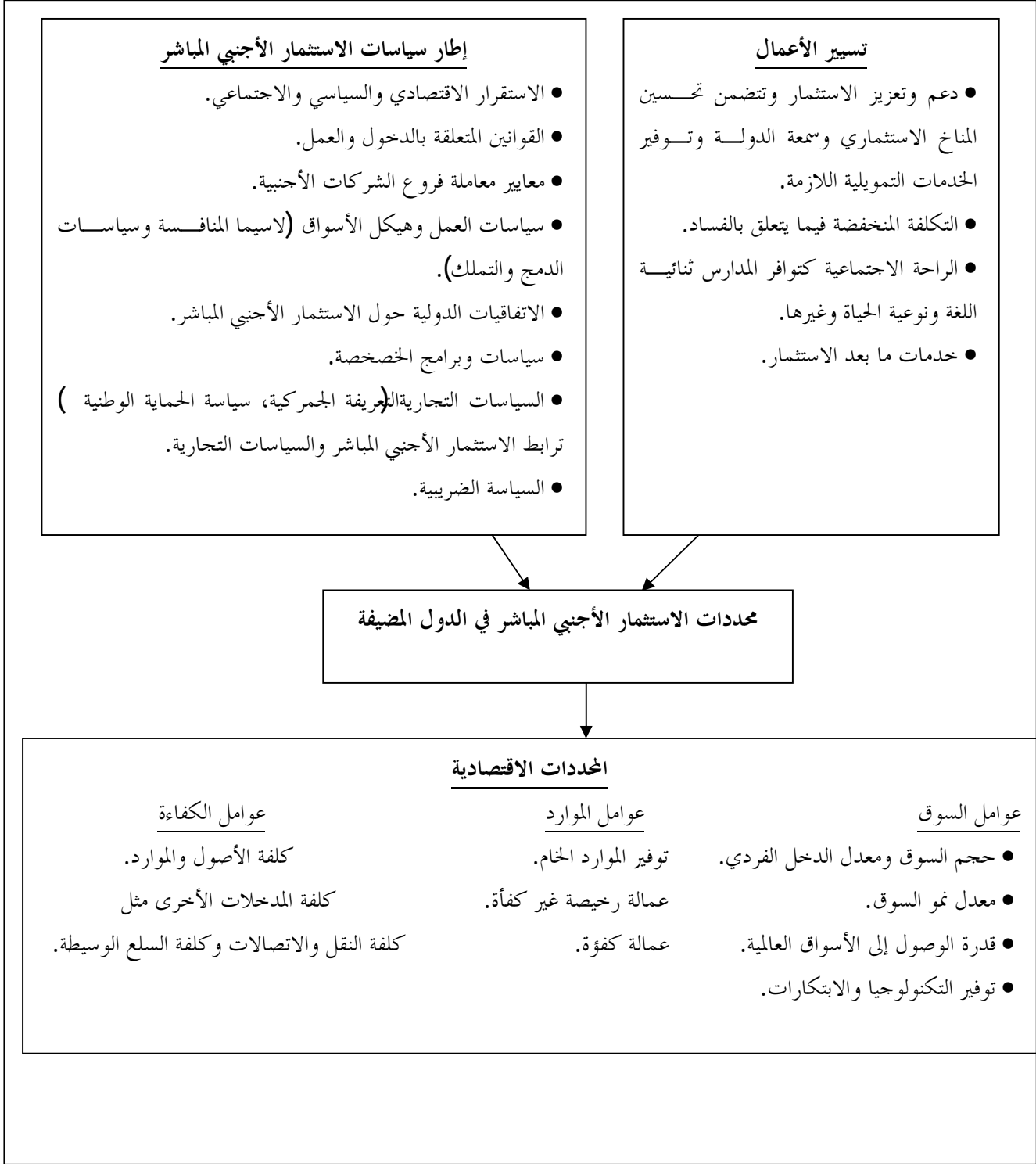
العشرين وكذلك مع التخفيض الثاني 1996. هذا بالإضافة إلى حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار التي يعاني منها الاقتصاد الياباني (جيترو 1998).

أخيرا ووفقا لتقرير الإستثمار في العالم 1998، فإن العوامل التي تؤثر على نشاط الشركات متعددة الجنسيات صارت شديدة التعقيد، وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم. أكد التقرير أيضا على أنه، على عكس الموارد الطبيعية، فإن التكنولوجيا والقدرة على الابتكار هي من صنع الإنسان فهي "أصول مخلقة" وملكية تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في عالم مفتوح كالذي نعيشه اليوم.

ولكن العوامل التقليدية مثل حجم السوق والموارد الطبيعية وغير الطبيعية وعنصر العمل الرخيص لا تزال عوامل محورية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. ومن هنا، فإن الدولة يمكن أن تصبح جاذبة للمستثمرين المحتملين اعتمادا على حجم نمو سوقها المحلي، واقتراها الجغرافي من الأسواق الواعدة بما فيها السوق الإقليمية الواسعة.

ويرى المؤلف أن ضعف معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي وكذلك تراخي الطلب الداخلي في الكثير من الدول الصناعية خلال الحقبة الماضية كان سببا في التحرك الملحوظ للإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية. فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة وبريطانيا عن تلك الفترة من 1 إلى 3 % تقريبا، بينما كان معدل النمو أكثر من 7 % في الكثير من الدول النامية خاصة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن حصر محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة في ثلاثة عناوين رئيسية:

الشكل (1-4): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي لتأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة

إنّ تحرك رؤوس الأموال الأجنبية رهين عوامل داخلية لا بد أن تتوفر بالأساس في الدول المضيفة، و أنه يتعين على الدول النامية وبالخصوص العربية أن تفهم جوهر النظام الدولي والآليات التي تتحكم فيه، والمنطق الذي يجعل المستثمرين الأجانب تقوم بالمخاطرة وتوظيف رأس ماله. يمكن تحديد أهم العوامل المفسرة لانتقال رأس المال الأجنبي المباشر في المتغيرات التي سنستعرضها فيما يلي:

المطلب الأول: العوامل (المتغيرات) التي تحكم انتقال رأس المال الأجنبي المباشر¹:

هناك عدة عوامل تؤثر في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما وابتعادها عن أخرى من بينها ما يلي:

1- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المضيف: أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية موجبة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدولة المضيفة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدولة. والملاحظ أن هذا العنصر في أغلب الدول العربية ما عدا النفطية يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني ضعيفا.

2- معدل نمو الدخل القومي في البلد المضيف: هناك علاقة موجبة وقوية بين زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو الدخل الوطني.

3- معدل التضخم في البلد المضيف: والعلاقة هي علاقة عكسية.

4- حالة ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة: فكلما كان ميزان المدفوعات متوازنا أدى ذلك إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة المضيفة، أما عجز الميزان يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الدخول باستثماراتهم إلى هذه الدولة.

5- تكلفة الأجور: حيث يكون من المتوقع أن يؤدي انخفاض الأجور إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

6- زيادة مستوى التعليم والمعرفة والعلاقة هي علاقة طردية.

7- الاستقرار السياسي: علاقة طردية.

¹ د. فوزي عبد الرزاق ، اشكالية الاستثمار بالدول العربية في ظل عالم سريع التغير ، ورقة مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر - ، جامعة سكيكدة ، 9-10 ديسمبر 2003 ، ص6.

8- إيديولوجية الحكم: حيث تندفق الإستثمارات لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

9- سعر الصرف ومدى استقراره: حيث من المتوقع أن تتجه الاستثمارات المباشرة للدول ذات نظم الصرف المستقرة.

10- العلاقة التجارية: حيث يجب أن تكون هناك علاقة موجبة وقوية بين تدفق الإستثمارات المباشرة ومعدلات نمو التبادل التجاري بين الدول.

إن العوامل السابقة الذكر المتحركة لرأس المال الأجنبي تكاد تكون متقاربة في الدول العربية نظرا للطبيعة المختلفة للموارد الاقتصادية ما عدا بعض العوامل الأخرى التي تكون متباينة، كنصيب الفرد من الناتج الوطني، حيث أن الدول التي تعتمد على النفط يكون نصيب الفرد منها مرتفع، على عكس الدول المستوردة للنفط. إلا أن أغلبية العوامل الأخرى تقريبا تتوافق وبقية اقتصاديات الدول العربية.

المطلب الثاني: منافع الإستثمار الأجنبي المباشر¹

شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويختلف الإستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين، إمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية. وتثبت التجارب المختلفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن تلك المنافع:

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية.
- توفير فرص عمل جديدة.
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

¹ د. حسان خضرم، مرجع سبق ذكره، ص10، 11.

- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة من قبل.
- إنَّ استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
- استقدام الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجاً لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمال مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج.¹
- وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجب إغفال الناحية الاجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر بل يجب الأخذ في الاعتبار ما يضيفه هذا الإستثمار للمجتمع ككل، والجدول رقم (1-1) يوضح أهم المنافع الاجتماعية له.

المطلب الثالث: تكاليف جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

قد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي قد تجنيها الدول النامية جراء جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة. فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الإستثمار في دول أخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. ويمكن تقسيم التكاليف الناتجة عن استقدام الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى مجموعتين رئيسيتين:²

أولاً: المجموعة الأولى : تتمثل في تكاليف إزالة مخاوف كل من الدول النامية من جهة والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى. فقد ساهمت قصص الفشل والاستنزاف في تاريخ الإستثمارات الأجنبية خاصة

¹ غزازي عمر، استقطاب الاستثمار الأجنبي، الملتقى الثاني حول الشراكة الأورو- جزائرية، البلدة 2001، من الموقع سابق ذكره، ص 37، 38.

² د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 / 2003، ص 220، 222، 223.

في الدول المستعمرة في خلق العديد من المخاوف لدى الدول النامية ولدى المستثمر الأجنبي على السواء. فلقد عرفت الدول النامية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين نوعاً من الإستثمارات الأجنبية كانت كما أوضح سنجر Singer لا تحمل من خصائص الإستثمارات الأجنبية إلا موقعها الجغرافي، حيث اقتصرت هذه الإستثمارات على استخراج المواد الخام والمواد الغذائية والطاقة وتصديرها كما هي اقتصاديات الدول النامية بكل ما تحمله من معوقات للتنمية.

ومن جهة أخرى فقد يؤدي استقدام الإستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية إلى منع إقامة المشروعات الوطنية وقتل القائم منها، نظراً لما يملكه المستثمر الأجنبي من إمكانيات مالية وإدارية وفنية وتكنولوجية قد لا يقوى المستثمر المحلي على مواجهتها دفعة واحدة.

ثانياً: المجموعة الثانية : تتمثل في تكاليف منح الحوافز اللازمة لاجتذاب المستثمر الأجنبي، وضرورة امتداد بعض هذه الحوافز للمستثمر المحلي أيضاً، فقد تلجأ حكومات الدول النامية لاجتذاب المستثمر الأجنبي إلى إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنحه العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية.

والجدول رقم (1-1) يبين أهم التكاليف الاجتماعية الناجمة عن استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (1-1): المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1- البيئة	- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. - إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	- التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الإستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء... - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
2- العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. - تعيين نسبة كبيرة من العمالة بالمشروع الأجنبي. - رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	- عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب. - الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية. - الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. - ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
3- الرفاهية	- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. - إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة. - رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية.	- الفروق كبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية. - احترام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.
4- البحوث والتطوير	- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. - قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. - قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	- قد ينقل الإستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير منافسة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية. - قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمد الفضيل، حول مناخ موافق للإستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997، ص8.

المطلب الرابع: مخاطر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارتها:

يقصد بأخطار الإستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، والتي تكون ناتجة عن عوامل غير تجارية (سياسية) أو عوامل أخرى وسنتطرق إلى أهم هذه الأخطار وآليات إدارتها فيما يلي:

أولاً: مخاطر الإستثمارات الأجنبية:

1- الأخطار السياسية (الأخطار غير التجارية): يعرف "بربلي" و "مايرز" المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات متعددة الجنسيات، بأنها نقض الحكومة الأجنبية وعودها. لسبب أو لآخر وذلك بعد تنفيذ الإستثمار، وتتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات المنشأة.¹

وبعبارة أخرى يقصد بالمخاطر السياسية، المخاطر التي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المضيف، ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار، ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، وكذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطر السياسي هو جزء من الخطر الدولي (خطر الدولة) إذ أن خطر الدولة له مفهوم أوسع من الخطر السياسي، فخطر الدولة يعرف على أنه الاختلافات والتغيرات الحاصلة في ربحية استثماراتها بسبب الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية غير المتوقعة بالبلدان المعنية بالاستثمار. أما الخطر السياسي يعرف بدوره على أنه الاختلافات والتغيرات في ربحية الإستثمار بسبب التدخلات والتصرفات السياسية غير متوقعة من حكومة البلد المستقبل للإستثمار.²

2- الأخطار المرتبطة بملكية الإستثمار: وتحدث عندما:³

● يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالإستثمار.

● تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

● عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

3- أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الإستثمار أو باستبدال الإستثمار في مكان الإستثمار، في هذه الحالة، الحوادث يجب أن تكون أسبابها سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر.

4- مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف أو التبادل، وهذا نظرا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو بسبب عوامل أخرى.

¹ د. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع ومنشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 480.

² François chesnais, *La mondialisation du capital*, Now- éd, paris: Syros 1997 (Alternatives économiques), p 442, 443.

³ د. قدي عبد المجيد، و صاف سعيدي، آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر -، جامعة سكيكدة، 9-10 ديسمبر، ص 4، 5.

فكما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح Cushman (1985) أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الإستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.¹ ثانيا: آليات إدارة أخطار الإستثمارات²: تنطرق في الأخير لكيفية إدارة هذه الأخطار من خلال إبراز مختلف المداخل التي تراها ضرورية لذلك، هي:

1- التجنب: إن تجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر. وهذا بالطبع ليس البديل المتاح. وبالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فإن المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك. ويقصد بالتجنب غربة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. واستبعادها عن نطاق إستراتيجيتها الإستثمارية.

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الإستثمار إلى الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل:

- قيام المستثمر بتقييم البيئة السياسية الدولية وتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة.

- اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي فيها.

ويمكن أيضا استخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية في تجنّب التعامل مع الدول التي لا تحقق المستوى المرغوب لهذه المؤشرات.

2- التفاوض: يقصد به قيام المستثمر (أو الشركة) بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي يتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية، حيث يتم أولا تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل

¹ د. محمد العريان ومحمود الجمل، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيحة، ندوة الحوافر المنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997 ص 49.

² قهاني محمد أبو القاسم، أخطار التصدير وتأمين إئتمان الصادرات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996، ص 84، 89.

القيام بالاستثمار. ويمكن من خلال هذا الأسلوب في إدارة الأخطار التغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف.

3- الاحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية ويعتبر استخدام هذا الأسلوب، في المعاملات الدولية أقل منه في المعاملات الداخلية.

4- الانفصال: تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

المبحث الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، إذ يتم أحيانا تناول النمو الاقتصادي باعتباره محددًا لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبحيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدولة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، على حين آخر، تناولت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي. وبحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع. وسوف يتم فيما يلي الاهتمام بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل النمو الاقتصادي من خلال استعراض الفكر الاقتصادي الذي تناول تلك العلاقة، من خلال التعرض إلى الفكر النيوكلاسيكي، والفكر الحديث والدراسات التطبيقية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة، وبيان مدى الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

المطلب الأول: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو:

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة. تمثلت أبرز الإسهامات في هذا المجال في جهود كل من Robert Slow (1956-1957) ، و Swam (1956).

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل نموذج (سولو - سوان): يقوم هذا النموذج على فرضية الاستثمار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد

الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظرا لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء أكان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في محفظة الأوراق المالية.¹

إستطاع Solow بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو، من خلال معاملة الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، ومن ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = A(K, L, F, Z)$$

حيث أن:

y: تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: تمثل رأس المال المحلي.

L: تشير إلى عنصر العمل.

F: تمثل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

A: تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات، والواردات والمتغيرات الوهمية.

وتتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في اعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق،

لهذا قام De Mello عام 1997، بالاستعانة بالمتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد.²

لقد ركز Solow في تحليله، على الإستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، والعملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وأهميته هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة.

أوضح Solow أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقض العائد على رأس المال المادي، فقد نوه سولو إلى دور الإستثمار

¹ Demetriades, "Financial Markets and Economic Development", Working paper, N°. 27, the Egyptian Center for Economic Studies, June, 1998, p2.

² د. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه في

الفلسفة اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 123، 124.

الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج، بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

وخلافا لما أورده Solow فيما يتعلق بمحدودية تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك، حيث أوضحت أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا المصاحبة له.

لقد اتضح عند اختيار نموذج Solow، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا بنصيب الفرد من رصيد رأس المال، ونصيب الفرد من العمالة ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الانفتاح، كما تم اختبار تأثير دور الحكومة. (معبرا عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل وضرائب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلوا إلى عدم معنوية معالم المتغيرات سالفة الذكر.

كما تم التوصل في إحدى نتائج دراسة Hsing & Hsieh إلى أن رأس المال والعمل غير المدرب Raw la bor فسرا 32 % و 13 % بنفس الترتيب، كما فسر رأس المال البشري نسبة 45 % من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأن 10 % من النمو تعود إلى انخفاض تشوه الضريبة وكفاءة البنية الأساسية الحكومية.

ومن هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه Solow قدرا من الاهتمام. على النقيض من ذلك لوحظ تضائل نصيب العمل غير المدرب.

لقد اتضح عند اختيار فكرة نموذج Solow، في النمو. وبالتطبيق على تايوان، أخذا في الاعتبار دور التقدم التكنولوجي والإستثمار في رأس المال البشري، صحة النموذج.

ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل نموذج (هارود- دومار):¹ برزت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة كل من (هارود- دومار) في البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكيترى وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال إنتاج تنسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وبدءا من حالة التوازن بين الإستثمار المخطط والادخار المخطط، وتم صياغة أفكار Harrod & Domar في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال/ الناتج، وذلك على النحو التالي:

$$g = S / V = S / (K, y)$$

¹ د. جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص126.

حيث تشير g, S, K, y إلى معدل النمو، الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال والنتائج بالترتيب. كما أن:

$$K = Id + Ir$$

أي أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. وأمكن التعبير عن معدل النمو كالتالي:

$$g = (Id / y + I_F / y) / K$$

إذ أن:

$$g = S / K + (I_F / y) / K$$

من هنا فإن g تنخفض عندما ينخفض الادخار المحلي و/ أو رصيد رأس المال.

يتضح من النموذج المقدم أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو. ونظراً لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر، غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في ظل تغير وجهة نظر الدول المتخلفة لهذا الاستثمار لما له من مزايا عديدة، وتأثير ذلك على رفع معدل النمو في تلك الدول المضيفة، بصفة خاصة في ظل تدني معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية.

خلاصة التحليل النيوكلاسيكي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الدول المضيفة، تنحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره في التالي:

- تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي بطبيعتها في تلك الدول.

- الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي، وبالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في تلك الدول.

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في دالة الإنتاج لسولو.

- التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة، وباعتبار أن التقدم التكنولوجي هو أساس تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الدول المضيفة. وتحقيق هذا الدور الهام من خلال الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.

في مجال تحليل علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو قام Bisat وآخرون بدراسة لتوضيح العلاقة بين النمو، والإستثمار والادخار في 13 دولة عربية*، وخلال الفترات (1974-1985)، و(1986-1996) و(1971-1996) وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج اعتماداً على نمو نموذج دالة إنتاج Solow، وأمكن تلخيص نتائج القياس كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (1-2): متوسط معدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج لبعض الدول العربية خلال فترات مختلفة.

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج			
(1996 - 1986)	(1985 - 1974)	(1996 - 1971)	
7.9 -	0.8 -	3.6 -	الجزائر
1.1 -	1.7 -	0.9 -	البحرين
0.3	1.7	0.8 +	مصر
7.5 -	1.5	2.9 -	الأردن
1.2	7.5 -	3.0 -	الكويت
4.8 -	2.0 -	2.3 -	لبنان
0.7 -	0.1	0.2 -	المغرب
0.9	5.7	2.4 -	عمان
2.2 -	4.5 -	2.8 -	قطر
0.1 -	4.6 -	1.1 -	السعودية
1.0 -	2.6 -	1.4	سوريا
0.7	1.1	1.4	تونس
0.9 -	5.8 -	3.2 -	الإمارات

Source: Bisat, A., El- Erian, M, A., and T, Helbling (1997), "Growth, Investment and Saving in the Arab Economies, IMF Working paper, WP/97/85, IMF, July, p 19.

بررت الدراسة وجود المعدلات السالبة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الكثير من الدول بانخفاض الإستثمار في تلك الدول، وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مقاساً بنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى ما تعانيه معظم تلك الدول من هياكل ديمغرافية مختلفة مثل انخفاض متوسط أعمار قوة العمل، وانخفاض التوظيف بالشكل الذي ينعكس في انخفاض الإنتاجية.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو:¹

انتهى التحليل النيوكلاسيكي في تحليله لمسببات النمو إلى أهمية التقدم التكنولوجي في تحفيز النمو الاقتصادي، لكنه لم يوضح الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للإستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو. هذا القصور في التحليل النيوكلاسيكي كان بمثابة حجر الزاوية في اهتمام التحليل المعاصر بالبحث في العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو بواسطة بعض الكتاب مثل:

Lucas, & Romer، ليس ذلك فحسب بل اهتم التحليل الحديث بالعديد من الأفكار الجديدة من بينها التقدم التكنولوجي. وتؤثر هذه الأفكار الجديدة على مدى استفادة الدول المضيفة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، ويمكن القول أن أهم مجالات اهتمام الفكر الحديث تنحصر في التالي:

أولاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي: يصاحب الإستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، والناجحة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالإستثمار الأجنبي المباشر. لقد أشار Ghura عام 1997، أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وأن زيادة رأس المال الخاص بما في ذلك (IDE) يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي ويتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للإستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في إحداث عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة، وعلى مدى الإحلال والتكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للإستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة.

1-عوائد تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر: لقد أجريت في هذا الإطار العديد من الدراسات لقياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على خلق عوائد الإنتاجية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، إذ وجد في دراسة لكل من Haddad and Harrison عام 1933 لاختبار العوائد على الصناعة في المغرب خلال الفترة (1985- 1989)، أن العوائد لا تحدث في جميع القطاعات الصناعية، حيث اختلفت العوائد وفقاً للمقومات التي يمتلكها كل قطاع. كما توصل Blonstrom عام 1986 إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت ببساطة التكنولوجيا المستخدمة، لعدم قدرة تلك القطاعات على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للإستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي يعني أن الأثر الموجب للـ IDE يظهر بشكل واضح في القطاعات ذات المقومات التكنولوجية الكبيرة.

¹Bisat, A.El- erian, M.A, and T.Helbing, op.cht, p p 27- 33.

وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الموجبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل:

- 1- وجود بنية تكنولوجية متقدمة في الدولة المضيفة، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وبما يسمح بتطبيق Know-how.
- 2- توافر رأس مال بشري قادر على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.

ثانياً: **الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة:** تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. ويهتم الفكر الحديث في تناوله للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بمعرفة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التجارة، وذلك للكشف عن طبيعة هذه العلاقة (بالسلب أو الإيجاب)، وما لذلك من تأثير مختلف على النمو الاقتصادي.

يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض واردات الدولة و/ أو زيادة صادرات الدول المضيفة، وبالتالي يعتبر بديلاً للصادرات المحلية إلى الأسواق الخارجية، ويحفز ذلك على مزيد من النمو في الدول المضيفة.¹

ولاختبار تأثير IDE² على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة لـ IDE بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة.
- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.

¹WTO, "Investment", Annual Report, 1996, <http://www.wto.org/wto/archives/chpiv.htm>, october 9, p.2, 12.

² UNCTAD (2000), "International Investment Agreements: Multilateral Framework on Investment", <http://www.inctad.org/en/special/c2em5iit-hm>, Match, p2.

أما عن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الإستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها منها.

ومن هنا تبرز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو من خلال دوره في زيادة الصادرات وخفض الواردات من السلع النهائية، كذلك يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حلقة وصل بين التجارة والنمو، وذلك كما أوضحت دراسة Vam vakidis عام 1999، وتم تبرير ذلك بالتالي:

1- أن القطاع التجاري يكون أكثر كثافة في استخدام رأس المال مقارنة بالقطاع غير المتاجر فيه.

2- يتم إنتاج السلع الإستثمارية بواسطة شركات IDE باستخدام مدخلات وسيطية مستوردة وبما يؤدي إلى زيادة التجارة والنمو.

3- تؤدي المنافسة في السوق الدولي للآلات والمعدات الرأسمالية إلى تخفيض سعر رأس المال.

ثالثا : الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع:¹ حاول Bhagwati عام 1978 توضيح اختلاف تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، إذ افترض أن كفاءة ذلك الإستثمار في إحداث النمو تختلف باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجعا للصادرات أو إحلالا للواردات. وتوصل Bhagwati إلى أنه عند التوازن فإن الإستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي، كما أن ذلك التأثير على النمو سيكون أكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.

لقد برر Bhagwati ذلك بأن إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة تضاف إلى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة، على النقيض من ذلك فإن إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات تعتبر غير مرغوبة، لأنها تقوم على تشجيع الإستثمارات لتلبية احتياجات السوق المحلي، مما يؤدي إلى تقلص تدفقات IDE إلى الدول المضيفة من ناحية، وانخفاض تأثيرها على تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

والإستثمار الأجنبي المباشر يتدفق بمقدار أكبر إلى الدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، مقارنة بإستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات.

1د. جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص144.

ومن هنا فإنه لتحفيز النمو ينبغي على الدولة المضيئة إتباع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات لتحقيق الاستفادة المرجوة من تدفقات IDE.

رابعا: **الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي**: وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الإستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح. ونفس الشيء ينطبق على الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن:

$$I = Id + Ir$$

إذ تشير **I** إلى الإستثمار المحلي الإجمالي، **Id** تمثل الإستثمار المحلي من قبل الدولة المضيئة و **Ir** تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن المفترض أن يتم تمويل الإستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية من قبل المستثمرين الأجانب. لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن المستثمرين الأجانب يلجؤون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيئة من مؤسسات الإقراض المختلفة.

وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الإستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.

إحدى المشاكل المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار المحلي في الدول المضيئة. بمعنى هل الإستثمار الأجنبي له أثر مثبط أم أثر تحفيزي للإستثمار المحلي؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثر الإحلال و"التكاملية" بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي في الدولة المضيئة، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي في الدولة. من هنا تؤثر طريقة تمويل الإستثمار الأجنبي المباشر على تحديد الأثر التكاملي والأثر لإحلال لهذا الإستثمار مع الإستثمار المحلي.¹

والأثر الإحلال ينشأ عندما:²

- يتم تمويل جزء من الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيئة.

- لا تقوى الشركات المحلية على الصمود أمام منافسة الشركات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة مقارنة بمشيلاتها في الدول المضيئة.

أما الأثر التكاملي فينشأ عندما:

¹ Agosin, M.R. and R.Mayer : "Foreign Investment in Developing countries: Does crowd in Domestic Investment ? ", UNCTAD Discussion paper, N°. 146, February,2002, p 1.

² د. جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- يتم تمويل الإستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط.
- عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية، أو عند وجود أثر عوائد الإنتاجية الذي يحفز الشركات المحلية على زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير لاستحداث تكنولوجيا متقدمة مع ملاحظة أن درجة التكاملية أو الإحلال تختلف من دولة إلى أخرى وفقا للسياسات المحلية المتبعة ووفقا للفترة الزمنية (قصيرة أو طويلة الأجل).
- ولقد أبرزت الدراسات التطبيقية الحديثة أن درجة استفادة الدول المضيفة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، تتوقف على نوعية العلاقة بينه وبين الإستثمار المحلي (تكاملية أو إحلال). وفي الحالة الأولى فإن وجود المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة يحقق الأهداف المرجوة منه في تحفيز النمو الاقتصادي.
- أما في الحالة الثانية (الإحلال) فإنه يحول دون حصول الدول المضيفة على تحقيق أهدافها المرجوة وهنا يعتبر هذا الإستثمار مثبطا للنمو الاقتصادي دون أن يكون محفزا له.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن تتحقق العديد من الآثار الإيجابية نتيجة للإستثمار الأجنبي المباشر وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الإستثمار والمحالات التي يستخدم فيها والجهة المصدرة والمستقبل للإستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها ومن بين هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترتبط بعمله ما يلي:

أولاً: الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل في هذه الدول التي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول وانخفاض الميل للادخار والميل الحدي للادخار ومن ثم انخفاض الادخارات والحاجة إلى قدر واسع ومتزايد من الإستثمارات وبالذات الإنتاجية، وفي المرافق والبنية التحتية وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة التمويل المحلي هذه والمتمثلة بعجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للإستثمارات المحلية وذلك لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من الإستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال.¹

¹ د. خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

ثانياً: يشير الناقدون والمعارضون للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الإستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظراً لزيادة حصة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية).¹

ثالثاً: يعتبر الإستثمار شكلاً² بديلاً للمديونية إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة. وباعتبار الدول النامية تشكوا من مصاعب تسيير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً: يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، ينظر إلى الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، خاصة وأن تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية. فلقد تضاعف مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985-1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة إلا بـ 12%. وتتوقف قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الإستثمار، ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة. إلا أن الشيء المؤكد، بالنسبة للعمل هو أن الإستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.

خامساً: لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة إنتقال إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر، هو اعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الإستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

¹ إبراهيم حسن العسوي، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة 1986.

² د. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 252، 253.

إن سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الإستثمار (أجنبي تماما، مشترك) وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق.¹

سادسا: يمكن أن يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكاملة ومغذية لعمل مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية الأخرى بالشكل الذي يساعد على إدماج هذه المشروعات بالاقتصاد المحلي وإسهامها من خلال ذلك في تطوير نشاطاته الإنتاجية والخدمية.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تؤدي مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.²

سابعا: يتيح الإستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرض على مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر سواء عند إقامة هذه المشروعات أو عند ممارستها لعملياتها الإنتاجية والتسويقية أو عند استيرادها مستلزمات.

ثامنا: إن الإستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد على التخفيف من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامه في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات الذي سيتحقق من خلال زيادة الإنتاج الذي تقوم به مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الأسعار نتيجة لذلك. تاسعا لقد أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستثمرة في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية، ومن الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثارا انتشارية وذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا وفوائد للكيانات الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثال على الآثار الانتشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب وتصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لقدراتها التكنولوجية.

¹ **Upali Kumara, Investment, Industrializations and TNCS in selected Asian, regional Development Dialogue** Vol- 14, N° 4 1993, p17.

² د. خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

وقد يكون التدفق التكنولوجي أفقياً أو رأسياً، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة ومن ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات والخدمات، ولعل الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه الاقتصاديون الوفورات الخارجية الموجبة وهي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة وينتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.¹

تاسعاً: ومن آثار IDE الإيجابية تنمية الناتج القومي ومن ثم تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي بالدول المضيفة نتيجة: تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال، اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق، تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية.²

المطلب الرابع: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:³

يرى عدد غير قليل من الباحثين والكتاب أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق آثار سلبية من خلال عمل مشروعات هذا الإستثمار ونشاطاتها في الدول النامية و التي من بينها ما يلي:

أولاً: إن مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غالباً إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إلى معظمها في ما سبق، وبحيث لا يتم من خلال توجهات هذه المشروعات إحداث تطور حقيقي في الاقتصاد بسبب أنها تتجه نحو المجالات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن بأسرع وقت ممكن وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحو إقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها... والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره وتلبية احتياجات أفراده الأساسية.

ثانياً: إن الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وخاصة في حالة توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة في هذه المرحلة التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يرافقه تصدير هذا الإنتاج الأولي إلى الخارج ويتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية، والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة هذه

¹ قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بنك مصر، مركز البحوث، العدد 972، ص 18.

² د. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، 2000، 2001، ص 46.

³ د. خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحصل عليها مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر وتحرم الدول النامية من الحصول عليها ومن الإمكانية التي توفرها استخدامها في تطوير اقتصاديات هذه الدول ومثال على ذلك شركات النفط الأجنبية الذي يؤكد مرة أخرى الأثر السلبي الذي ولده تصدير النفط إلى مشتقات أو منتجات صناعية عن طريق الصناعة التحويلية والذي كان يتم في الغالب في الدول المتقدمة.

ثالثاً: تعتمد¹ مشروعات IDE في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها، وإستراتيجية التطور فيها ولا تناسب مواردها ولا تلبى احتياجاتها، حيث إنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، و بذلك هي لا توفر فرص عمل غير كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، ويؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلية محل الإنسان، و ينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال . كما أن (IDE) لا يتيح قدر مناسب من إمكانات تدريب وتطوير نوعية العاملين نتيجة استخدامه المحدود لعنصر العمل المحلي واعتماده في الغالب في تلبية حاجته المحدودة لعنصر العمل وبالذات الماهر والفني منه على عنصر العمل الأجنبي وبذلك تنخفض مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وتطوير نوعية العاملين.

رابعاً: إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع التي ترتبط بمشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر بها وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع من مشروعات IDE وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها بهذا الإستثمار وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالحه وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

خامساً: إنّ مشروعات IDE قد تؤثر على ميزان المدفوعات سلبيًا، وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات قدرة على التصدير أو لا توفر إمكانية للإحلال محل الواردات، وعندما تفوق التحويلات المرتبطة بهذا الإستثمار أي عوائد الإستثمار وأرباحه الحجم الأصلي لهذا الإستثمار، وهذا يجعل تيار التدفق يخرج من الدول النامية المستقبلية لهذا الإستثمار، ونتيجة له يفوق تيار التدفق الذي يدخل إليها عن طريقه ومن ثم زيادة حدة العجز والاختلال في موازين مدفوعاتها.

إنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب² أدورا يتم عن طريقها التأثير على الاستقلال الاقتصادي والسياسي والتحكم بمقدرات الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها الوجهة التي

¹ د. ضياء مجيد الموساوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004/2003، ص 130

² د. خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

تتلاءم ومصصلحة مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر ودوله والتي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة. وتختلف آراء الاقتصاديين حول تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة¹ على اقتصاد البلدان النامية. فمنهم من يرى بأن انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بها وبعض المهن دون غيرهم من الفئات، وأن التهافت على جذب الإستثمار الأجنبي بين الدول هو نوع من (السباق إلى القاع).

يرى أصحاب نظرية (السباق نحو القمة) أن المنافسة من أجل الإستثمار الأجنبي تؤدي في دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في كل الدول، ويرى فريق ثالث أن IDE ينمي ويرتقي بمناطق جغرافية معينة وذلك على حساب مناطق أخرى في العالم. أما الرأي الأكثر شيوعاً فيتمثل في محدودية الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على مستويات المعيشة حيث يذهب أصحاب هذا الرأي في تأكيد مفهومهم إلى القول بأن الإستثمار الأجنبي مازال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي، وبأنه عادة ما ينتقل بين الدول الغنية وبعضها، وبأن عدد الدول النامية التي حصلت على 80% من الإستثمار الأجنبي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات لا تزيد عن عدد أصابع اليدين. وهناك رأي آخر يفند كل الآراء السابقة مؤكداً على أن الإستثمار الأجنبي ليس شراً وليس خيراً، وعلى أن تأثير رأس المال على مستويات المعيشة يعتمد بشكل أساس على الأطر والسياسات التي تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية والقواعد العامة التي تحكم هذا الإستثمار.

أما حسب رأينا فإن مستوى الإستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخل وذلك نتيجة اختلافات الأطر والقواعد الحاكمة في كل بلد

¹ د. كريم نعمة النوري، "دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية"، مجلة علوم إنسانية، العدد 8 أبريل 2004 من موقع:

<http://www.uliminsania.net/a94.htm> (page consultée le 15/5/2003).

خلاصة الفصل:

من عرضنا السابق اتضح أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يشتمل على ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم في الشركة التابعة أو إعادة استثمار الأرباح التي حققتها الشركات التابعة والتي لم تقم بتوزيعها على حملة الأسهم، أو الاقتراض أو الائتمان قصير أو طويل المدى، بين الشركة الأم والشركات التابعة أو من التعاقد من الباطن أو عقود الإدارة، وترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح وحقوق الامتياز و الترخيص لإنتاج السلع والخدمات.

وقد توصلنا الى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتحرك في إطار قنوات مؤسسية هي الشركات متعددة الجنسية. ولقد بدأ الإستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق على مناطق جذبة، صنفت إلى استثمار يبحث عن السوق و آخر يبحث عن الموارد و هناك من يبحث عن الكفاءة.

كما أنّ القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست عملية عفوية أو ارتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل والعناصر التي تؤثر في مسارها. حيث أن هذه العناصر تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبيقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدولة و المستثمر الأجنبي. وبطبيعة الحال فإن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للإستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الإستثمارات .

وتجدر الإشارة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات التشغيل .

ويجب التنويه إلى أنّ استفادة الدول المضيفة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي تتطلب توافر مجموعة من المقومات المختلفة في الدول المضيفة، الأمر الذي يجعل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى، و من قطاع إنتاجي إلى آخر وفقا لمدى توافر تلك المقومات، كما أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني تتمثل في نقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية بما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاجية لذا تسعى كل من الدول المتقدمة والنامية ومنها دول شمال إفريقيا إلى استقطاب هذا النوع من الإستثمار وهو ما ركزنا عليه بحثنا في الفصل الثاني .

تمهيد

يعد البحث عن سبل تسهيل وتشجيع انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر من الانشغالات الكبرى لواقعي السياسات الإقتصادية في دول شمال إفريقيا وذلك لما تلعبه من دور في تمويل الفجوة بين الإستثمار والمدخرات المحلية وماله من آثار ايجابية على الاقتصاد القومي كنقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية مما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاجية، حيث لا تتوقف أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كآلية لجلب النفقات التمويلية فحسب وإنما تتعدى ذلك إلى زيادة الأصول غير المنظورة والمتمثلة في تخفيض تكلفة الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم والنهوض بالقدرات البشرية والارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحسين القدرة التنافسية للدول المضيفة لتلك الإستثمارات ومن ثم سعت دول شمال إفريقيا إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث شهدت المنطقة دون الإقليمية زيادة واضحة فيما يتعلق بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة .

لذا نهدف من هذا الفصل إلى تحليل اتجاهات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الأداء الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.
- الاتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.
- واقع انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا.
- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.

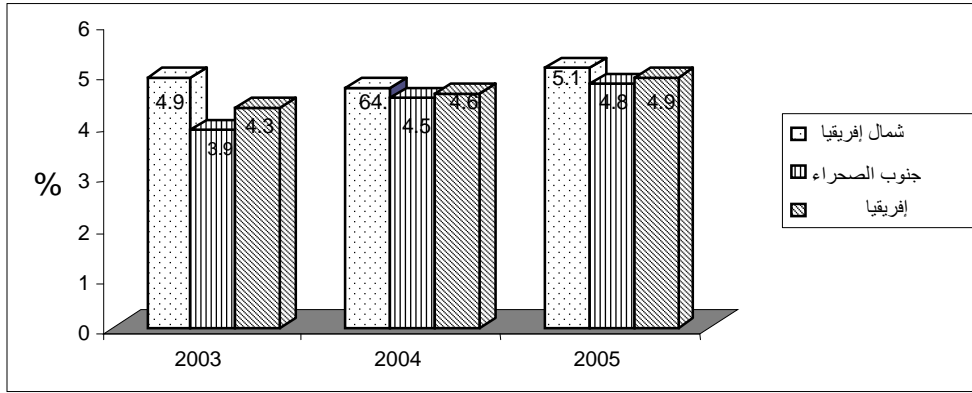
المبحث الأول: الأداء الاقتصادي لشمال إفريقيا:

يعتبر أداء الاقتصاد الكلي من أهم الشروط الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتحديد أداء الاقتصاد الكلي مثل سعر الصرف ومعدل التضخم وعجز الموازنة والانفتاح على العالم الخارجي... الخ، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول شمال إفريقيا لعام 2004.

المطلب الأول: أداء بعض المقاييس الكلية المنتقاة¹:

كان أداء إفريقيا بشكل عام خلال عام 2004 قويا حيث قدر نمو الناتج المحلي الخام بنسبة 4.6 %، مقارنة بنسبة 4.3% سجلها عام 2003. إلا أن حصيلة أداء كبريات الاقتصادات الإفريقية الخمسة التي تمثل ما يناهز 60 في المائة من إنتاج المنطقة ككل²، كانت ضعيفة في عام 2004، حيث انخفضت إلى نسبة 4.0% مقابل 4.6% في عام 2003. وقد شكل النمو المسجل بعدين تمثلا في : التطور الجيد للمؤشرات الاقتصادية الكلية؛ وبالتحسين الكبير الذي طرأ على الموازنات الخارجية.

الشكل رقم (1-2): النمو الحقيقي في الناتج المحلي الخام في إفريقيا (النسبة المئوية)، 2003-2005



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا إلى المعطيات المستقاة للجنة الاقتصادية لإفريقيا.

وقد استمر استقرار الاقتصاد الكلي في التحسن في إفريقيا في عام 2004. وهبط التضخم الذي يتم حسابه بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك، إلى مستوى رقم واحد بلغ 8.4% مقارنة مع نسبة 10.6% التي سجلت عام 2003 فتأثير ما عرفته أسعار النفط من ارتفاع، قابله أن مناطق عديدة من المنطقة استفادت من موسم حصاد جيد. وترجح التقديرات أن العجز الضريبي لدى الحكومات المركزية

¹ الأداء الاقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2004 نقلا من الموقع الشبكي و بتصرف :

<http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/performance%20economique%202004%20Arabe.doc>. (Page consultée le 12/11/2004.)

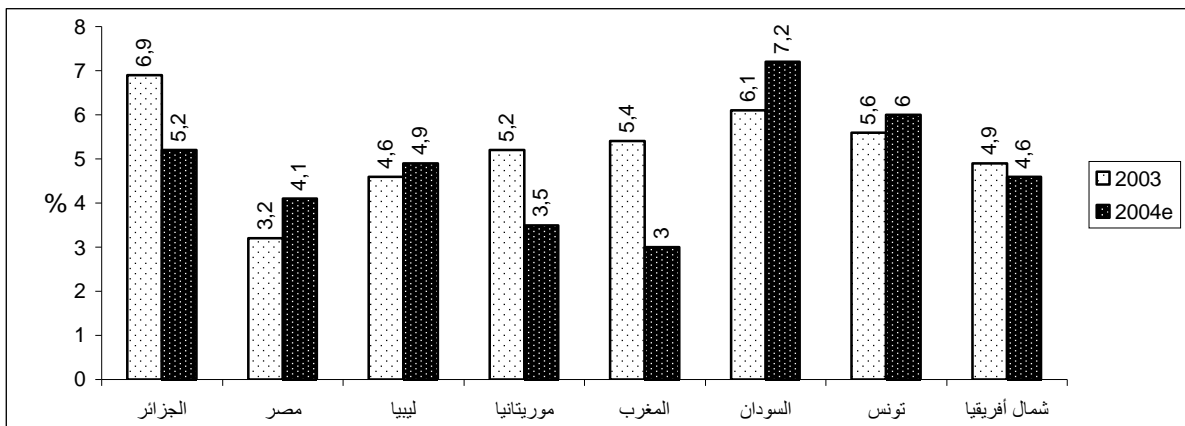
² حسب الترتيب الأبجدي: الجزائر، مصر، المغرب، نيجيريا، جنوب إفريقيا.

قد انخفض من نسبة 1.5% من الناتج المحلي الخام في عام 2003 إلى 0.8% في عام 2004، بفضل ارتفاع عائدات النفط.

وتشير التقديرات أيضا إلى أن الحساب الجاري سجل فائضا بقيمة 2.8 بليون دولار أمريكي في عام 2004، بعد العجز الذي لازمه لثلاث سنوات متتالية. ونسبة إلى الصادرات الأفريقية من السلع والخدمات، فقد أظهر ميزان الحساب الجاري الإقليمي تحسنا ملموسا حيث انتقل من عجز وصل إلى 0.2% عام 2003، إلى فائض وصل إلى 1.2% عام 2004، بفضل ارتفاع أسعار النفط والسلع. وانتقل عدد البلدان التي سجلت فائضا في حسابها الجاري من 11 بلدا في عام 2003 إلى 14 بلدا في عام 2004 (من بينها 8 بلدان منتجة للنفط).

أولاً: معدلات نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي في دول شمال إفريقيا: تشير التقديرات إلى أن بلدان شمال إفريقيا مجتمعة سجلت معدل نمو بنسبة 4.7%، مقارنة مع 4.6% عام 2003. وقد يبدو هذا التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الخام في المنطقة دون الإقليمية مستغربا، نظرا لعودة الانتعاش للإقتصاد العالمي والارتفاع الحاد لأسعار النفط. إلا أن ثمة إقرار عام بأن ما يفسر التراجع هو أن سنة 2003، كانت سنة استثنائية فيما يتعلق بالأداء الزراعي للمنطقة، بيد أن سنة 2004 ظلت عادية نسبيا. كما يفسر التراجع أو الركود الذي عرفه نمو الناتج المحلي الخام في عام 2004، في الجزائر والمغرب وتونس، تباطؤ النمو الذي اتسمت به المنطقة دون الإقليمية برمتها خلال عام 2004.

الشكل رقم (2-2): تطور الناتج المحلي الخام في شمال إفريقيا، لعامي 2003 و2004.

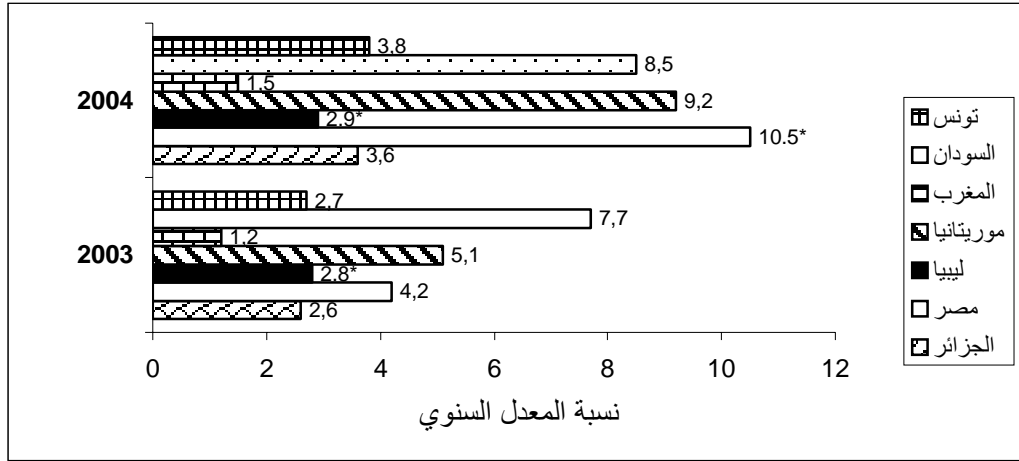


المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى تقديرات مكتب اللجنة الاقتصادية الإفريقية في منطقة شمال إفريقيا .

ثانيا: التضخم، النقد وسعر الفائدة :

1.2. التضخم¹: عرفت المنطقة بأكملها توجهها نحو حالة التضخم، حيث أن بلدان المنطقة دون الإقليمية سجلت خلال عام 2004 معدل تضخم فاق المعدل المسجل في عام 2003، كما يظهر من خلال الشكل (2-3) أدناه. ويعزى هذا التوجه إلى أسباب خارجية وداخلية على حد سواء. وعموما، فإن الضغوط الناجمة عن التضخم فاقت التوقعات رغم أن حالة هذا التضخم لم تكن بالغة الخطورة أمام انتعاش اقتصادي قوي. كما يجدر التنويه أيضا إلى أنه منذ نهاية عام 2003، ارتفع مستوى التضخم بشكل ملموس في مختلف مناطق العالم، مع تسارع نمو الإنتاج العالمي الذي واكبه إرتفاع حاد في أسعار السلع².

الشكل (2-3): متوسط معدل التضخم في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2003-2004)



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا إلى المعطيات المستقاة من مكتب اللجنة الاقتصادية الإفريقية في منطقة شمال إفريقيا.

وعلى المستوى الداخلي، أوردت التقارير الخاصة ببلدان المنطقة دون الإقليمية أنّ ثمة عدد كبير من العوامل التي وقفت وراء ضغوط التضخم التي شهدتها عام 2004، ومن بينها: صعوبات سوق الصرف (مصر)، ارتفاع الطلب المحلي مما أسفر عن ضغوط على أسعار المستهلك (ليبيا)، ارتفاع حاد في أسعار سوق الطاقة والمواد الصناعية الأولية (المغرب وتونس)؛ تأثير سعر صرف العملات بالنسبة للأورو (موريتانيا)؛ اختيار مؤشر لأسعار الاستهلاك ملائم للمعايير الدولية مع اعتبار عدد أكبر من المواد. وتجدر الإشارة أن المغرب عرف تضخما لم يتعد 1.7% في المتوسط منذ 1996. وفي سنة 2004 لم يفق معدل التضخم 1.5% ولولا تدخل الدولة للحد من مخلفات ارتفاع فاتورة استيراد البترول وذلك عن

¹ La situation Economique et Sociales en Afrique du Nord, 2003 in : <http://www.uneca-na.org>. (Page consultée le 15/9/2004).

² توقعات بخصوص الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، 2004.

طريق آليات المقاصة بالعمل على رفع مصاريف الدولة الخاصة بدعم أسعار الاستهلاك لكان ارتفاع الأسعار خلال سنة 2004 أكثر حدة.

2.2. النقد ومعدلات الفائدة :

- بصفة عامة، يمكن أن نلخص التطورات النقدية في المنطقة دون الإقليمية في التوجهات الثلاثة التالية:
- ارتفاعات ملحوظة في سيولة الاقتصادات، لاسيما تلك التي استفادت من ارتفاع الاحتياطات الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار النفط.
- الاهتمام المتزايد بالمراقبة الفعالة للتضخم على المستوى المحلي، وذلك في إطار تطبيق السياسة النقدية.
- سعي السياسة النقدية نحو الحفاظ على استقرار العملات الوطنية في عدد من الدول.

المطلب الثاني : سعر صرف العملات :

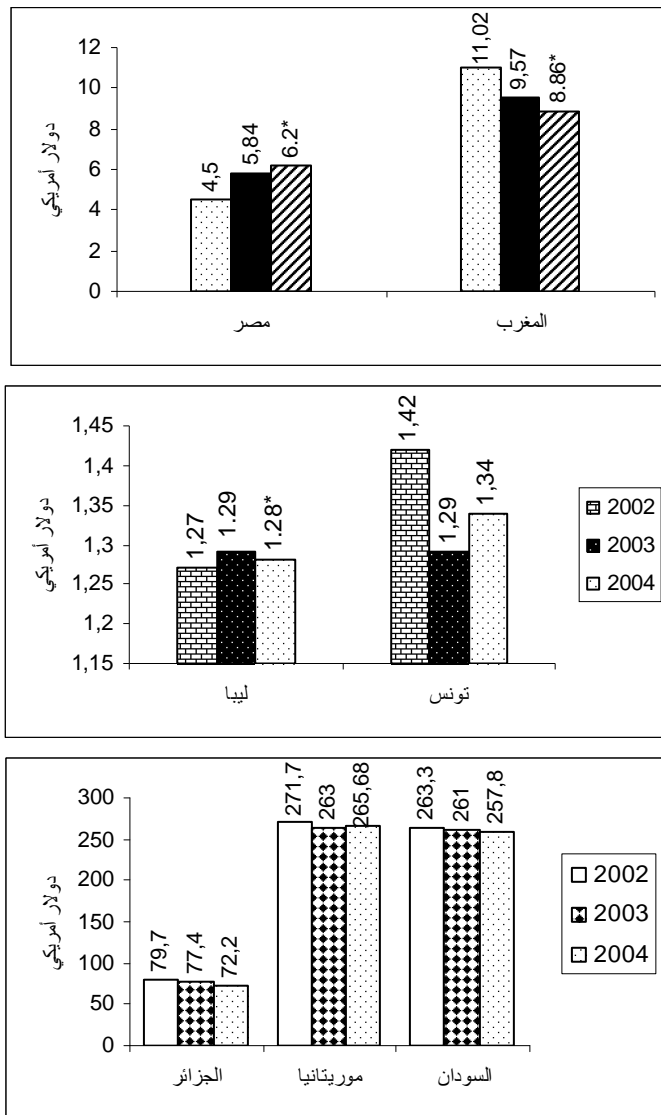
بالرغم من انتشار تدني قيمة الدولار أمام معظم العملات العالمية، إلا أن ردود فعل العملات الوطنية لبلدان منطقة شمال إفريقيا دون الإقليمية كانت متباينة¹. ففي حين سجلت عملتان (الدينار الجزائري والدينار السوداني) بعض الارتفاع في قيمتها أمام الدولار الأمريكي خلال عام 2004. وعلى العكس من ذلك سجلت قيمة الدرهم المغربي ارتفاعا بالنسبة للدولار بحوالي 7.4%. وقد سجلت العملات الأخرى (الجنينة المصري، والدينار الليبي، والأوقية الموريتانية، والدينار التونسي) خلافا لذلك نقصا في معدل قيمها مقابل الدولار الأمريكي، أنظر الشكل رقم (2-8).

إن ارتفاع قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار في دول المنطقة دون الإقليمية إنما كان أساسا نتيجة ضعف قيمة الدولار على المستوى العالمي، مقابل ارتفاع قيمة العملات الوطنية. ويتبين ذلك من خلال مقارنة هذا الوضع بالعلاقة بين كل من العملات الوطنية والعملات العالمية الرئيسة الأخرى كالأورو. وفي هذا الباب نسجل أن العملات التي سجلت ارتفاعا بالنسبة للدولار (الدينار الجزائري مثلا)، ظلت شبه مستقرة مقارنة مع جل العملات العالمية، في حين انخفضت قيمة الدرهم المغربي بـ 2.2% مقابل الأورو. أما عن الدول التي سجلت عملاهما انخفاضا مقابل الدولار فقد لوحظ انخفاض قيمتها مقابل عملات أخرى أيضا. إذ انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية مقابل الأورو، وسجل الدينار التونسي انخفاضا بنسبة 0.7% مقابل الأورو، وانخفضت قيمة الجنينة المصري بشكل ملحوظ مقابل

¹ نظرا لاستمرار انخفاض سعر الدولار الأمريكي، وعلما بأن نسبة مهمة من التعاملات التجارية للمنطقة دون الإقليمية تتم مع أوروبا، ينبغي أن يركز التحليل المستقبلي المتعلق بمعدل صرف العملات على توجهات اليورو.

سائر العملات. أما على مستوى السياسات المتبعة، فقد شملت أهم التطورات ما يلي: إشارات من بنك الجزائر بالسماح بتخفيض في قيمة الدينار من أجل الرفع من قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة، مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض. وفي مصر حررت الحكومة معدل صرف عملتها الوطنية سعياً وراء محاربة المضاربات والقضاء على سوق الصرف الغير الرسمية. تغير موقف ليبيا تجاه حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وتوجهها نحو سلة من العملات مع وزن مهم للإورو. أما في السودان، فقد أسفر ربط الدينار السوداني بسلة من العملات على نحو يخدم مصالح هذه العملة مقابل الدولار الأمريكي عن استقرار الدينار بشكل ملحوظ.

الشكل (2-4): معدلات صرف العملات في شمال إفريقيا خلال الفترة (2002-2004)



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

المطلب الثالث: المالية العمومية:

شهد الأداء المالي في منطقة شمال إفريقيا تحسنا ملحوظا خلال سنة 2004، حيث قدر العجز في الميزانية بالمنطقة دون الإقليمية ككل بـ0.5% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بنسبة 1.0% خلال سنة 2003 (أنظر الشكل 2-5). ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى تحسن المداخيل بالدول المصدرة للنفط في المنطقة، أي الجزائر وليبيا والسودان. أما الدول المستوردة للنفط فقد عرفت كذلك أداء ماليا جيدا نسبيا، لا سيما إذا اعتبرنا وقع أسعار النفط المرتفعة على ميزانياتها.

سجلت العائدات المالية في الدول الثلاث المصدرة للنفط بشمال إفريقيا ارتفاعات بفضل ارتفاع أسعار النفط. ونحدد في ما يلي أثر ارتفاع أسعار النفط غير المتوقع على الأداء الفعلي لميزانيات الدول المصدرة:

- كانت الحكومة الجزائرية قد توقعت عجزا في الميزانية قدر بـ6.3% برسم سنة 2004 مقابل 4.1% خلال 2003. بيد أنها حققت فائضا بلغ 4% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط.

- ارتفع فائض ليبيا من 5.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6.3% خلال سنة 2004.

- سجلت العائدات غير الضريبية في السودان ارتفاعا حادا بانتقالها من 452 مليار دينار سوداني سنة 2003 إلى 603.6 مليار دينار سوداني، أي ما نسبته 35.5%. وبهذا المعدل يكون العجز الحاصل في الميزان التجاري الذي قدر بجوالي 0.4% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2003 قد تحول إلى فائض في حدود 1.3% سنة 2004، أنظر الجدول (2-5).

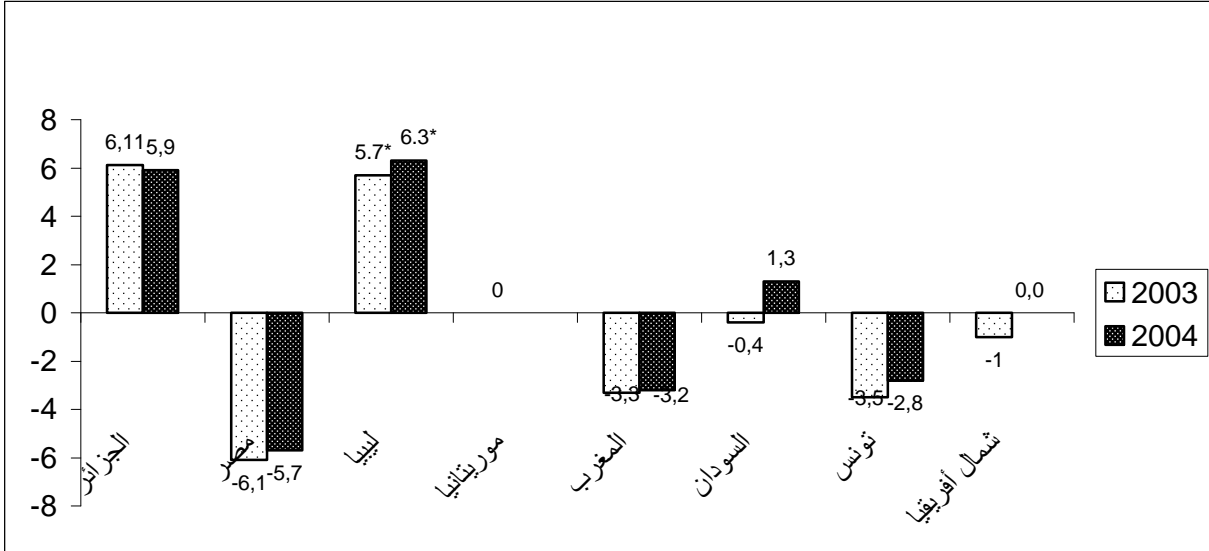
ولقد عرفت بعض الدول غير المصدرة للنفط في الإقليم الفرعي أداء ماليا جيدا نسبيا خلال سنة 2004، وذلك على الشكل الآتي:

- سجلت مصر التي كانت منذ سنوات قليلة تسن سياسة مالية توسعية تتميز بارتفاع النفقات العمومية انخفاضا طفيفا في عجز ميزانيتها، إذ انتقل هذا الرقم من 6.1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 5.7%. علاوة على ذلك، فاق نمو عائدات الدولة (12.2%) لأول مرة منذ سنوات نمو نفقاتها (10.5%).

- سجل المغرب خلال سنة 2004 انخفاضا طفيفا في عجزه، إذ انتقل هذا الرقم من 3.3% من النتائج الداخلي الإجمالي سنة 2003 إلى 3.2%. ذلك أن الحكومة حققت نتائج جيدة على مستوى جني المداخيل.

- سجل الميزان المالي الحكومي في تونس تحسنا خلال سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، على الرغم من الضغوط التي أثقلت نفقات الدولة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال سنة 2004. وقد انخفض معدل العجز الإجمالي من 3.5% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2003 إلى 2.8% سنة 2004.

الشكل رقم (2-5): عجز في ميزانية دول شمال إفريقيا (النسبة المئوية للناتج المحلي الخام) خلال الفترة (2003-2004)



المصدر: من اعداد الطالبة استناد الى معطيات مكتب اللجنة الاقتصادية الإفريقية في منطقة شمال إفريقيا.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية وميزان الأداءات:

تجلى النمو الكبير الذي شهدته التجارة العالمية سنة 2004 من خلال ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات في مجمل المنطقة دون الإقليمية. ويبين الشكلان (2-6) و(2-7) قيمة التجارة بشمال إفريقيا.

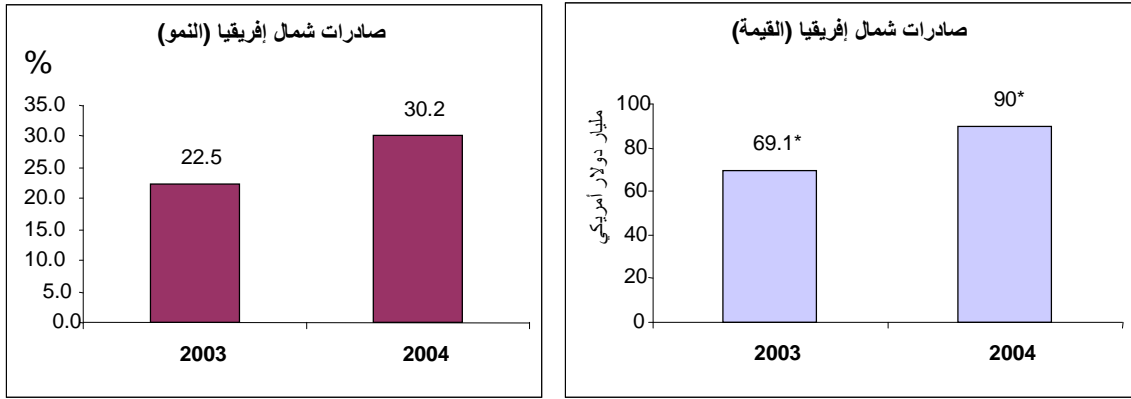
أولاً: قيمة كل من الصادرات والواردات: إرتفعت قيمة الصادرات الإجمالية لسائر دول الإقليم الفرعي من 69.1 مليار دولار أمريكي سنة 2003 إلى حوالي 90.0 مليار دولار أمريكي سنة 2004، أي بمعدل نمو قدر ب 30.2%. وقد ساهم ارتفاع قيمة الصادرات في الدول المصدرة للنفط بشكل كبير في نمو معدل صادرات المنطقة دون الإقليمية ككل: إذ حققت الجزائر 30.0%، وليبيا 42.1% والسودان 56.0%.

إرتفعت قيمة الواردات في المنطقة دون الإقليمية بشكل كبير سنة 2004. إذ انتقلت إلى 76.7 مليار دولار أمريكي بعد أن سجلت 60.9 مليار دولار أمريكي سنة 2003. ويشكل هذا الارتفاع نسبة 25.9% مقارنة مع معدل نمو طفيف سنة 2003 قدر ب 7.4%. وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا

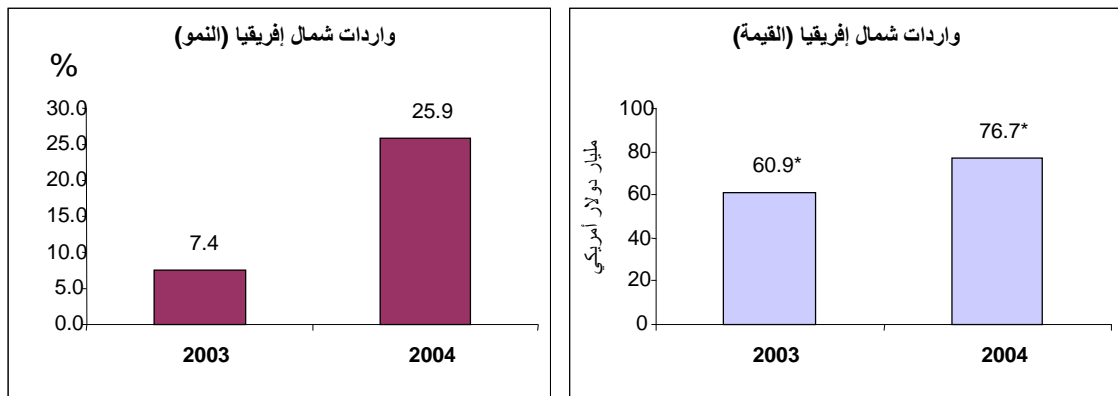
سجلت تغيرا إيجابيا على مستوى قيمة الواردات، إذ انتقلت هذه القيمة من (14.9 -) في المائة سنة 2003 إلى 25.9% سنة 2004.

ثانيا: تحسن كل من المبادلات التجارية وميزان الحسابات الجارية: أسفر أداء الصادرات المرتفع في المنطقة ككل عن تحسن هام على مستوى الميزان التجاري. حيث سجل هذا الأخير انتقلا من 8.2 مليار دولار أمريكي سنة 2003 إلى 13.3 مليار دولار أمريكي سنة 2004. غير أن الملاحظ هو أن الجزائر وليبيا استأثرتا لوحدهما ب 30.1 مليار دولار أمريكي كقيمة لفائض ميزانيتها التجارية، مما يعني أن كلا من مصر وموريتانيا والمغرب وتونس سجلت مجتمعة عجزا في الميزان التجاري تصل قيمته إلى (-17.5) مليار دولار أمريكي. أما السودان، فقد سجلت معدل ميزان تجاري إيجابي قدرت قيمته ب 0.7 مليار دولار أمريكي.

الشكل (2-6): قيمة ونمو الصادرات خلال الفترة (2003-2004)



الشكل رقم (2-7): قيمة ونمو الواردات (2003-2004)



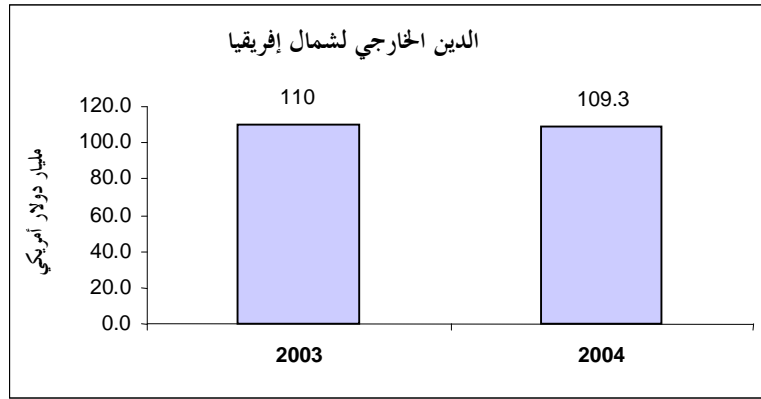
المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات مكتب اللجنة الاقتصادية الإفريقية في منطقة شمال إفريقيا.

إنعكس الأداء الجيد للميزان التجاري للمنطقة ككل سنة 2004 إيجابا على الحسابات الجارية. حيث ارتفعت من 17.8 مليار دولار أمريكي سنة 2003 إلى 25.5 مليار دولار أمريكي. أما عن ميزان

الحسابات الجارية لكل من الجزائر وليبيا، فقد استقرت عند 12.7 مليار دولار أمريكي و10.3 مليار دولار أمريكي على التوالي، عاكسين بذلك الأداء الجيد لصادراتهما.

ثالثا: الدين الخارجي: تبين كل المؤشرات أن وضع الدين الخارجي لدول المنطقة دون الإقليمية في تحسن مستمر. وكما يبين الشكل (2-8)، فإن مستويات الدين الخارجي تعكس هذا الوضع في دول شمال إفريقيا. وسجل الدين الخارجي لدول المنطقة دون الإقليمية (باستثناء موريتانيا) انخفاضا بلغت قيمته 0.7 مليار دولار أمريكي بين 2003 و 2004.

الشكل (2-8): الدين الخارجي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2003 - 2004).



المصدر: مكتب اللجنة الاقتصادية الإفريقية في منطقة شمال إفريقيا.

وسجلت أقصى التغيرات على مستوى الديون في الجزائر، إذ نتج عن تحسن الحسابات الخارجية انخفاض قيمة الدين الخارجي مقابل الناتج الداخلي الخام من 35% سنة 2003 إلى 16.5% سنة 2004. وتقدر احتياطات الصرف بحوالي ضعف مجموع الدين أي أكثر من سنتين من استيراد السلع والخدمات. علاوة على ذلك فإن الجزائر قد أدت 0.9 مليار دولار أمريكي قبل حلول الأجل لكل من البنك الإفريقي للتنمية وللمملكة العربية السعودية، كما أنها تخوض مفاوضات من أجل الأداء المبكر لديونها المستحقة لنادي باريس.

المبحث الثاني: الاتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

على الرغم من الأزمة المالية التي حدثت في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين وخصوصا تأثيرها على دول شرق آسيا والاختلاف في الأداء الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية المختلفة فإن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر استمر نحو الاتجاه التصاعدي نتيجة للتكتلات الاقتصادية وعولمة الإنتاج

والاندماج وزيادة توسع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والمضي في تحرير التجارة الخارجية والسعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

من خلال التقرير السنوي الخاص بالإستثمارات الأجنبية يمكن القول أن سنة 1995 مثلت أحسن سنة سجل فيها تدفق للإستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات في العالم، بزيادة قدرت بحوالي 40% مقارنة مع سنة 1994 حيث بلغ مقدار التدفق 315 مليار دولار، ولكن هذا مع تركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول التي تستقطب حوالي 70% من التدفقات السنوية للإستثمار الأجنبي المباشر، بينما النسبة المتبقية فهي موجهة لباقي دول العالم، وتبلغ النسبة التي تحظى بها دول البحر الأبيض المتوسط بـ 1%.

وحسب إحصائيات الانكناد دائما استمر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1997 حيث تجاوز 400 مليار دولار، واستثمرت الدول المتطورة في الإجمالي 359 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 27% مقارنة مع سنة 1996، واستقطبت 233 مليار دولار، وقد بلغ المخزون الإجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 3500 مليار دولار، وفي إطار التقرير الذي أصدرته الانكناد دائما فيما يتعلق بالمعطيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر¹ IDE فقد بلغ مجموع هذه الإستثمارات 827 مليار دولار لسنة 1999 أي بزيادة قدرت بـ 25% مقارنة مع سنة 1998 حيث بلغ مقدار IDE فيها 660 مليار دولار، أي بزيادة 41% لسنة 1997 وما مقداره 609 مليار دولار كان باتجاه الدول المتطورة منها 44% إلى دول الإتحاد الأوروبي، بينما خلال سنة 1999 مدخلات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتطورة ارتفع بمقدار 15% مقارنة مع سنة 1998².

أما في عام 2002 فقد سجلت IDE الانخفاض الثاني على التوالي، وذلك في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي فقد انخفضت IDE بمعدل 16% عن سنة 2001 لتبلغ 651 مليار دولار أي أقل مستوى لها منذ سنة 1998، وكان هذا الانخفاض في 108 بلدا من بين 195 بلد مستقبل للإستثمار المباشر³، وهبطت في عام 2003 للعالم الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى 560 مليار دولار، ومرة أخرى كان مرد ذلك إلى حدوث انخفاض في تدفقات

¹ IDE: l'investissement direct étranger.

² د. فريد كورتال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001، ص5

³ UNCTAD, world Investment Report 2003.

الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة إذ بلغت هذه التدفقات 367 مليار دولار أي كانت أدنى من مثيلاتها في عام 2002 بنسبة 25 %¹.

جدول رقم (1-2): تطور بعض المؤشرات للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي.

نسبة النمو السنوي (في المائة)							القيمة بالأسعار الجارية (مليار دولار)			المؤشر
2003	2002	2001	2000	-1996 2000	-1991 1995	-1986 1990	2003	1990	1982	
17.6	17.5	41.5	27.7	39.7	21.5	22.9	560	209	59	تدفقات IDE الوارد
2.6	17.3	39.2	8.7	35.1	16.6	25.6	612	242	28	تدفقات IDE الصادر
11.8	12.7	7.4	19.1	16.9	9.3	14.7	8245	1950	796	رصيد IDE الوارد
13.7	13.8	5.9	18.5	17.1	10.7	18.1	8197	1758	590	رصيد IDE الصادر
19,7	57,7	48,1	49,3	51,5	24,0	25,9	297	151	00	عمليات اندماج وشراء الشركات
10.1	25.8	4.7	15.1	8.2	6.7	17.4	3706	1454	632	الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية التابعة
8.3	12.3	3.2	13.3	10.8	3.9	5.6	54170	24197	19232	العمالة لدى الشركات التابعة (بالآلاف)
9.9	0.6	3.6	3,8	2.4	4.2	13.4	7294	4815	2285	إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2004، التحول نحو الخدمات ص2

*1990-1987 فقط.

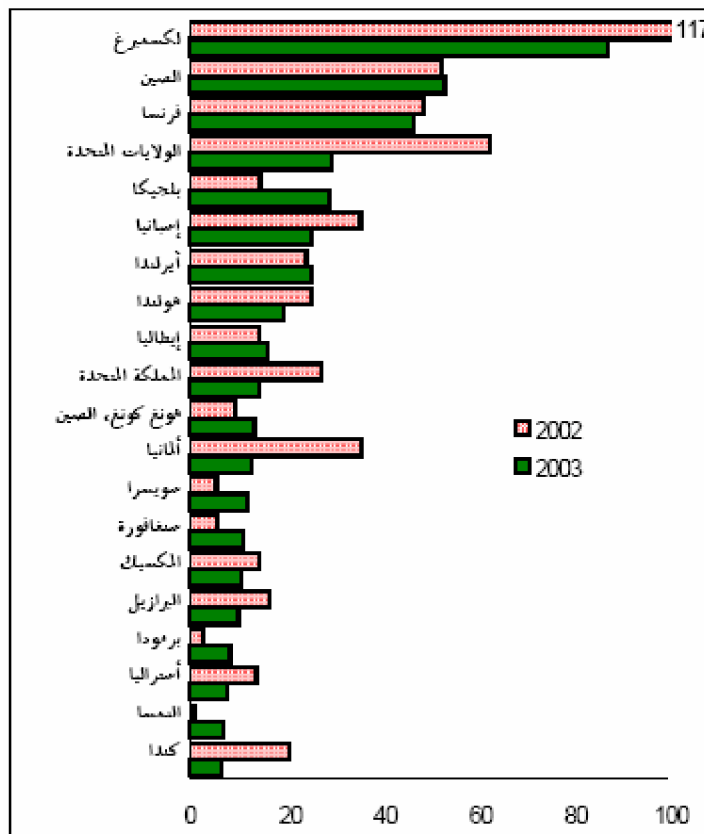
بيد أن التوقعات المتعلقة بعام 2004 تبعث على التفاؤل فعمليات الإندماج والشراء للشركات عبر الحدود التي ظلت منخفضة في عام 2003 قد بدأت في الانتعاش وارتفعت هذه العملة بنسبة 3 % في الشهور الستة الأولى من عام 2004. وبالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2003 وهذا بالاقتران مع عوامل أخرى ارتفاع النمو الاقتصادي في بلدان الوطن والبلدان المضيفة الرئيسية وتحسن ربحية الشركات وارتفاع قيمة الأسهم يشير إلى حدوث الانتعاش في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 ومما يؤكد هذه التوقعات المسح الذي أجراه الأونكتاد خلال الربع الأخير من عام 2004 لأكبر

¹ الأونكتاد، تقرير الإستثمار الدولي 2004، " التحول نحو الخدمات "، ص 1

335 شركة عبر وطنية في العالم (من الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية وـ 87 خبيرا من خبراء اختبار الموقع).

وتشير التقديرات الأولية إلى أن لكسمبورج قد احتلت المرتبة الأولى عالميا عام 2003 في تلقي الإستثمارات الأجنبية (103.9 مليار دولار) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (86.6 مليار دولار) ثم الصين (57.0 مليار دولار) وقد سجلت تدفقات IDE تراجعا بنسبة 60% عن مستواها الأعلى الذي بلغته عام 2001 الذي وصلت فيه هذه الإستثمارات إلى 1.4 تريليون دولار.

الشكل البياني رقم (2-9): أكبر عشرين متلق للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، في عامي 2002-2003، بمليارات الدولارات .



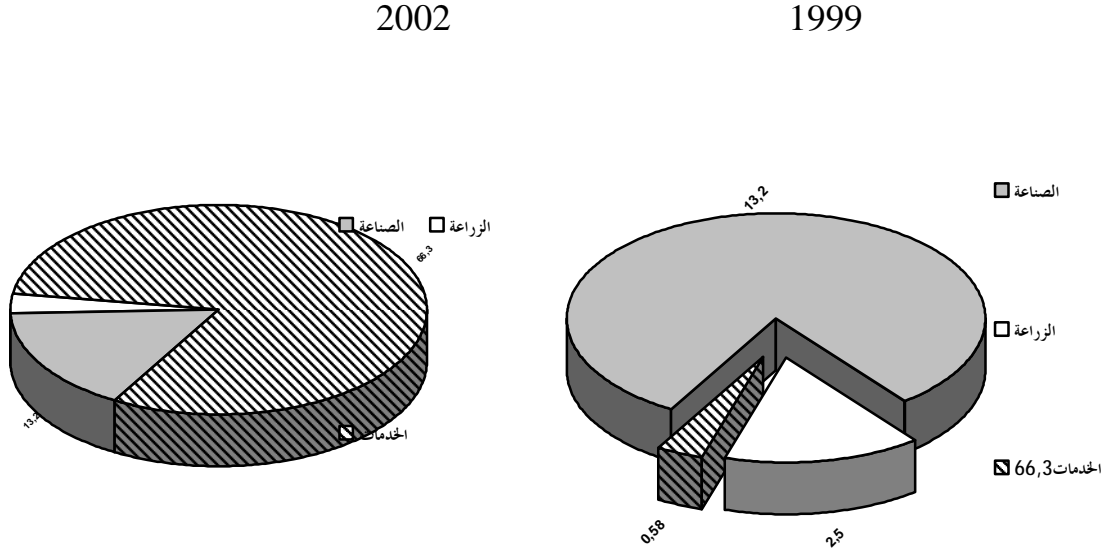
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٤: التحول نحو الخدمات، الجدول باء-١ بالمرفق.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم :

تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" لعام 2003 حول التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن القطاع الأولي (الزراعة والتعدين) يستحوذ فقط على ما نسبة 2.5% من الإجمالي، في حين بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة) حوالي 31.2% والقطاع الثالث

(الخدمات) حوالي 66.3 % وضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر والطباعة والإنتاج الإعلامي والصناعات الكهربائية والإلكترونية والفحم والبتروول والوقود النووي هي الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وبالمثل في القطاع الثالث فقد إستأثرت قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والخدمات المالية بالحصة الأكبر الإستثمار الأجنبي المباشر¹.

الشكل البياني رقم (2-10): رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم حسب القطاع في عام 1999 و2002



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2004.

كما تشير البيانات (الانكساد) إلى أن الدول المتقدمة وخاصة أمريكا وأوروبا تستحوذ على معظم الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني والثالث، أمّا الدول النامية ومنها الدول العربية² فإن الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول، وعمليات التحرر المالي والإستثماري في صناعات تدرج ضمن القطاعين الثاني والثالث، في حين تركزت الإستثمارات المتجهة إلى الدول الأقل نمواً وبعض الدول الإفريقية في القطاع الأولي وبخاصة النفط، علماً بأن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي والتمويل قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة القريبة الماضية .

¹ تقرير الاستثمار الدولي 2003.

² د.حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر "تعريف وقضايا"، مصدر سبق ذكره، ص8.

تمهيد

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل " فجوة الإستثمار " وهي الفرق بين الادخار المحلي والإستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية بصفة عامة ودول شمال إفريقيا بصفة خاصة، ولذا كان اتجاه صانعي السياسة الاقتصادية إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الإستثمار بشكل عام من خلال تشجيع الإستثمار المحلي أو جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهئية وتحسين مناخ الإستثمار حيث تتعدد مكونات هذا الأخير وتتساوى أهميتها بحيث يتعذر إيجاد أي ترتيب أو أسبقيات فيما بينها ولا يمكن للمتطرق للموضوع سوى سرد العوامل المؤثرة في خلق جو مشجع ومغفر للإستثمار دون حصرها كلها وبدون أي ترتيب مسبق، فلكل مكونات المناخ الإستثماري أدوار مهمة وتؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الإستثمار .

لقد اتجهت أغلب دول شمال إفريقيا إلى انتهاج سياسات متكاملة للاصطلاح الاقتصادي سعياً وراء التعجيل بمعدلات النمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة العجز في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وذلك كله بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولتتمكن هذه الدول من الحصول على نصيبها العادل في الإستثمارات الدولية، وفي حركة التجارة العالمية .

ومن ثم نهدف في هذا الفصل إلى عرض الإطار التنظيمي لترقية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المناخ الإستثماري وأهميته في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- الحوافز والمزايا الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.
- أهم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من طرف دول شمال إفريقيا بهدف تحسين مناخ استثمارها.
- بيئة أداء الأعمال في دول شمال إفريقيا.

المبحث الأول: المناخ الإستثماري وأهميته في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فعلى الدول المعنية معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر والعمل على توفيرها داخل البلد وهذا ما سنتعرض اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: عوامل و شروط انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً:العوامل المؤثرة في انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر: هناك عاملان أساسيان يحكمان قرار الإستثمار هما:

1.1. مدى توفير فرص جيدة للإستثمار: حيث يتوقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزيا يفوق ما قد تحققة الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع في كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية، التسويقية¹.

2.1. مدى توفير مناخ الإستثمار الملائم: يقصد بمناخ الإستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد الظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وترجم محصلتها جاذبة أو طاردة للإستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة لأخرى، ولاشك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية².

ثانياً:شروط جذب الإستثمار الأجنبي:³ حسب C.Michalet فمن أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذبا للإستثمار المباشر التي تضم أهم الدول التي تستقطب جل الإستثمار الأجنبي في العالم، يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي، أما بقية الدول التي تسعى إلى توفير هذه الشروط فيمكن أن ندرجها ضمن مجموعة الدول المحتمل لحاقها بالمجموعة الأولى.

¹ سالم أحمد عبد الله الفرجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص6.

² د.عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 386.

³ C.Michalet, La séduction des nations ou comment attirer les investissements, éd Economica, paris,1999.p15

يجب التمييز هنا بين الشروط الأساسية والشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي على النحو التالي:

1.2. الشروط الأساسية لجذب الإستثمار: تمثل هذه الشروط الظروف القبلية للإستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجنب، يتمثل الشرط الأول في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الإستثمار فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

يأتي الاستقرار السياسي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للإستثمار نذكر العناصر التالية:

- **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية) توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف...إلخ.
- **العناصر الاقتصادية لجذب الإستثمار:** حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة) الحوافز الجبائية والجمركية للإستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإستثمار (آجال الحصول على رخصة الإستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية).
- أخيرا وضمن الشروط القبلية لجذب (IDE) يجب التأكيد على ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي (الصفقات العمومية).

2.2. الشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي: بعد توفير الشروط الأساسية للإستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق الدول الجاذبة لـ (IDE) ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

- **حجم السوق ومعدل نموه:** إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما، يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها، والتي توفر فرصا جديدة للإستثمار أي أنه لا يكفي أن

- يكون حجم السوق كبير - شرط أساسي - لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيًا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا.
- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ حالياً إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد الإستثمار.
- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...) والمواصلات (البرية، الجوية، البحرية، السكك الحديدية) فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.
- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر سنوياً، كما أن خصوصية هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

المطلب الثاني: مفهوم المناخ الإستثماري ومقاومته:

أولاً: مفهوم المناخ الإستثماري: لقد تطور مفهوم المناخ الإستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الإستثمارية.

هناك عدة تعاريف للمناخ الإستثماري يمكننا الإشارة إلى ثلاثة تعاريف فقط هي:

التعريف الأول: يعنى مناخ الإستثمار "مجملاً الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية"¹.

¹ د.علي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

التعريف الثاني: يقصد بالمناخ الإستثماري "مجمّل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجنين ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً"¹.

التعريف الثالث: يقصد بالمناخ الإستثماري "مجمّل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية"²

ثانياً: مقومات المناخ الإستثماري: يتركز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجزها أهمها فيما يلي:

1.2. المناخ السياسي والأمني: هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الإستثماري حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الإستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر استقراراً وأمناً.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي³:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو ديكتاتورياً.
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الإستثمارات الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2.2. المناخ الثقافي والاجتماعي: يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

¹ د. قدي عبد المجيد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الإستثماري ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط ، 8-9 أبريل 2002، ص 154.

² حربي عريقات ، واقع مناخ الإستثمار في الوطن العربي ، ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للعلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك ، 1998.

³ دعاء محمد محمد سلمان ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الإستثماري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، عين شمس ، القاهرة ، ص 25، 24.

- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- 3.2. المناخ الاقتصادي: ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي¹:
 - مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
 - مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
 - درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
 - مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات.
 - درجة وضوح واستقرار قوانين الإستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.
 - مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم.
 - درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر :

من السائد في الفكر الاقتصادي والمالي عموماً أن منح الدول المضيغة للمزايا والإعفاءات بمختلف أشكالها من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى جذب الإستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيغة. وقد استكانت لهذا الفكر معظم الدول النامية خاصة الدول العربية وهو ما أدى بدوره إلى اكتفاء هذه الدول بتدبير القوانين الإعفاءات والمزايا والضمانات والتنافس على تقديم أكبر قدر منها دون السعي بقدر معقول من الجهد لتوفير المناخ الإستثماري الملائم بجوانبه المتعددة و تشير الكثير من الدراسات أن الإستثمارات الأجنبية تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب هما: **الضمانات والحوافز**، نقصد بالضمانات : مجموع الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي و المعرفة التكنولوجية ضد الخطر و الضياع و الخسارة أما الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح و تحقيق أعلى معدلات الإنتاج و النمو .

¹ محمد نظير بسبوني ، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس القاهرة ، 1986 ، ص 236.

أولاً : الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر: ويمكن تصنيف هذه الحوافز كما يلي:

1.1.1 حوافز ضريبية¹: وتكون في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة سواء كانت قصيرة أو طويلة

الأجل وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه إليه الإستثمارات.

والإعفاء الضريبي: هو في حقيقة الأمر يمثل تنازلاً من المجتمع عن حقه في جزء من أرباح المشروع الإستثماري مقابل قيام هذا المشروع بتحقيق هدف محدد من الأهداف القومية التي يرى المجتمع أنه أولى بالتحقيق من تحصيل الضرائب من هذا المشروع، أي أهم من مساهمته في الإنفاق العام وبالتالي فإن الإعفاء الضريبي هو تضحية اقتصادية يتحملها المجتمع مقابل حصوله على منافع أو عوائد اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك يطلق على هذه الإعفاءات الضريبية تعبير التكلفة الاجتماعية. ومن ثم بديهي إذن أن تتسم السياسة الضريبية للبلد المستقبل بردع الإستثمار وإعاققة لتدفق الرساميل إذا كانت تقتطع مبالغ ضخمة من أرباح الشركة المستثمرة أو بالتحفيز على الإستثمار وتشجيعه إذا كان الاقتطاع ضئيل وهذا ما يجرنا للحديث عن الضريبة كعائق ثم عنها كمحفز للإستثمار.

1.1.1.1 الضريبة كرادع للإستثمار: تتمثل العوائق التي تجعل من السياسة المتبعة رادعة للإستثمارات

الأجنبية عموماً في:

- الإزدواج الضريبي²: ويمكن أن توقع كل من دولة المستثمر والدولة المستقبلة ضرائب

على صاحب الإستثمار ويحدث هذا عند اختلاف المعايير المطبقة في كلا البلدين ويؤدي الإزدواج الضريبي بطبيعة الحال إلى اقتطاع أكبر من ذلك الذي يحدث في حالة الأحادية الضريبية ولتفادي هذا العيب بالنسبة لأصحاب الرساميل بدأ المجتمع الدولي في دراسة قضية الإزدواج الضريبي وذلك منذ عهد عصبة الأمم حيث أشارت الدراسات بإمكانية استبعاد ذلك الإزدواج كلياً أو جزئياً بواسطة الاتفاقيات الدولية كما قدمت عصبة الأمم آنذاك نموذجين للاتفاقيات الضريبية لتأخذ بها الدول في العمل في هذا الميدان.

- التمييز في فرض الضرائب: إن السياسة الضريبية عمل سيادي لمختلف الدول، وإذن

يكون لكل دولة حرية توحيد المعاملة الضريبية تجاه مختلف الأشخاص أو ممارسة التمييز الضريبي كأن توقع ضرائب على الرعايا الأجانب تفوق تلك الموقعة على المواطنين، ومن البديهي أن يكون هذا النوع من التمييز عائقاً أمام حركة الرساميل إلى البلد المستقبل.

¹ د. المرسي حجازي ، التشريع الضريبي و دوره في تحفيز الاستثمار ، مؤتمر كلية التجارة جامعة الاسكندرية بعنوان ، "الضرائب على الدخل في مصر و تحديات القرن الواحد و العشرين 12-13 يوليو 2001 ، ص317-318.

² د.عصام الدين بسيم ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة في الدول الآخذة في النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976، ص116.

- **المغالة في الأعباء الضريبية¹**: قد تلجأ الدولة إلى الإفراط في وضع الضرائب وهذا ما

يؤدي إلى ردع المستثمر الأجنبي عن الإستثمار في تلك الدولة.

2.1.1 الضريبة كمحفز للإستثمار: تأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال أهمها:

- منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

- إعفاء المشاريع الإستثمارية من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة طويلة تصل في بعض البلدان إلى 15 عاما.

- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء.

- إعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لمدة طويلة بعد انطلاق مرحلة التشغيل.

- إمكانية استخدام الاهتلاك المتسارع والاستفادة من تقنية القرض الضريبي.

الجدول رقم (3-1): الحوافز الضريبية للإستثمار في بعض الدول النامية.

الدولة	اتئمان ضريبية الإستثمار	اهتلاك متسارع لرأس المال	الحوافز القطاعية	حوافز التصدير	الحوافز الإقليمية	تأجيل الخسارة بالسنوات	فترة الإعفاء الضريبي بالسنوات
كوريا	6-10	نعم	نعم	نعم	لا	3	5
البرازيل	لا شيء	نعم	نعم	نعم	نعم	4	15
المكسيك	19-25	نعم	نعم	نعم	نعم	4	لا شيء
نيجيريا	5-20	لا	نعم	نعم	لا	4	3-5
مصر	لا شيء	نعم	نعم	لا	لا	4	5-8
سنغافورة	33,3-50	نعم	نعم	نعم	لا	5	5-10
الفلبين	75-100	لا	نعم	نعم	لا	6	4-6

المصدر: أحمد هاشم خاطر "أنماط الحوافز الضريبية للإستثمار في الدول النامية" في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الرابع العدد الأول يونيو 1996 ص124.

حوافز تمويلية²: وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة وفي هذا المجال تشير بعض

¹ د.قادري عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 126-127.

² د.زيدان محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا

تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي¹:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

حوافز أخرى²: وتمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها مثل:

- عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الإستثمارية.
 - السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات.
 - تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالإستثمارات.
 - السماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة.
 - تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.
 - إقامة أنظمة المناطق الحرة.
 - تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلي.
- وتقوم بمنح هذا الحافز الدول التي تعاني من وطأة المديونية وله دور مزدوج فهو من جهة يعمل على التخفيف من حدة المديونية ومن جهة أخرى يعمل على تشجيع الإستثمارات الأجنبية.

ثانيا: وسائل حماية الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

إنّ حماية الإستثمارات الأجنبية من المخاطر غير التجارية يقتضي على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية وهي:

1.2. وسائل الحماية الموضوعية³:

إن من حق المستثمر أن يطمئن إلى المناخ السياسي في الدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها فمهما توافرت للمستثمر التسهيلات الرئيسية في القطر المضيف لاستثماره (إعفاءات ضريبية أو غيرها) فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله خوفا من المخاطر غير التجارية ويعد انعدام الثقة أكبر عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، 1991، ص 22.

² د. قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 259، 260.

³ د. هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977، ص 18-22.

وقد أدركت الدولة المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتى أن تصلح من مناخها الإستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالاطمئنان، فأول هذه الوسائل هو أن تنص التشريعات الداخلية للدولة المضيضة على عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية أو الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

ولهذا تحرص الدولة على منح المستثمر الأجنبي قدرا أكبر من الاطمئنان عن طريقة وسيلة أكثر فعالية من سابقتها وذلك بتأكيد التزامها بعدم التعرض للإستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها وبين دولة المستثمر، وعلى هذا النحو فإن إقدام الدولة المضيضة للإستثمار على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي على استثماره سوف يشكل في هذه الحالة مخالفة للالتزام دولي تقتضي أداء التعويض وقد تنص المعاهدات في هذه الحالة أن يكون التعويض مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر وأن يكون حالا فعالا.

وأيا كان الأمر فإن فعالية الحماية الموضوعية للإستثمارات الأجنبية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو غيرها من وسائل هذه الحماية لن يأتي على وجهه الأكمل إلا إذا اقترن بالحماية الإجرائية المطلوبة في مثل هذه الأحوال.

2.2. وسائل الحماية الإجرائية : إن تحديد القواعد الخاصة بالحماية الموضوعية للإستثمارات الأجنبية لا يكفي وحده لاطمئنان المستثمر الأجنبي بل يتعين لكفاية هذا الاطمئنان أن تكون هناك هيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينه وبين القطر المضيف لاستثماره، وذلك لأن خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في هذا القطر، لا يعد بالقطع أمر يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتياحه، كما أن الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها الذين يستثمرون بالخارج ليست كافية في حد ذاته لأن اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون تحقيقها، لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيضة للإستثمار على تخصيص محاكم خاصة للنظر في المنازعات القائمة بينها وبين المستثمرين الأجانب على أن تمثل هذه الحماية الإجرائية على فائدتها لا تطمئن المستثمر الأجنبي بما فيها الكفاية بالنظر إلى تشكيكه في أي قضاء يتبع الدولة المضيضة لرأس المال لهذا يفضل المستثمرون إلى الجانب إبرام اتفاقيات خاصة بينهم وبين حكومة الدولة المضيضة تقضي بإحالة أي نزاع ينشأ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما ويمكن أن يبرم هذا الاتفاق بين دولة المستثمر والدولة المضيضة للإستثمار.

3.2. ضمان الإستثمارات الأجنبية¹:

يغطي هذا النوع من التأمين الإستثمار في ملكية كل أو بعض رأس مال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي ويكون مسؤولاً عن التزامه مسؤولية غير محدودة، وتتم عملية الضمان من خلال مختلف وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية للضمان. ويمكن إبراز أهمية ضمان الإستثمارات الأجنبية فيما يلي:

- حماية المستثمر من أخطار الدفع: فعملية الإستثمار في الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من الإستثمار في السوق المحلي نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من جهة، وكذا لحالة عدم التأكد أو عدم التيقن التي تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.
- تمويل العملية الإستثمارية: عندما لا يكون المستثمر في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه يلجأ إلى البنوك الدولية سواء الخاصة أو العمومية لطلب تمويل عملياته الإستثمارية على أن تضمن هيئات الضمان الدولية هذه العملية.
- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة: مع المؤسسات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم ضمان كافي للعملية الإستثمارية.
- جلب الاستقرار للمؤسسات.
- إدارة هيئات الضمان للمنازعات.
- تخفيف القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية: اللازمة لتمويل الاستثمار.

المطلب الرابع: معايير اختيار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة معايير تستهدف قياس وتحديد طبيعة المناخ الإستثماري في الدول المضيفة ومن أهم هذه المعايير:

أولاً: مؤشر مخاطر بيئة الأعمال **BERI**² والذي يقيس مستوى المخاطر باستخدامه خمسة عشر معياراً يتم تقييمها بقيم عددية تتراوح ما بين 0 و4.

ويتم تصنيف البلدان حسب هذا المؤشر إلى خمسة مجموعات:

- دول ذات مناخ أعمال ملائم بعلامات تتراوح ما بين [86-100].

¹ د. قدي عبد المجيد ، وصاف سعيدي ، سملاي مجضيه ، آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية ، حالة النظام العربي لضمان الاستثمار ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي العلمي الثاني " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، جامعة سكيكدة 14-15 مارس 2004 ، ص 6.

² Peyrard Josette, *la gestion Financière Internationale*, Paris Vuibert 1998.p 166,167.

- الدول التي يكون فيها الاتجاه نحو التأميم مستوعبا أو معوضا بدرجات مختلفة وعن طريق المنافذ المؤسسات المالية.. إلخ بعلامات تتراوح ما بين [70-85].
- دول ذات مخاطر متوسطة بعلامات تتراوح ما بين [56-69].
- دول ذات مخاطر بالنسبة للشركات الأجنبية بعلامات تتراوح ما بين [41-55].
- دول ذات ظروف أعمال غير مقبولة بعلامات تتراوح ما بين [0-40].

الجدول رقم (3-2): التغييرات المعتمدة في حساب مؤشر مخاطر بيئة الأعمال

المعايير	الترجيح	التقييم	النهائي
الاستقرار السياسي	03		
الموقف من الإستثمار الأجنبي	1.5		
إمكانيات التأميم	1.5		
التضخم النقدي	1.5		
ميزان المدفوعات	1.5		
درجة البيروقراطية	01		
احترام العقود	1.5		
النمو الاقتصادي	2.5		
تكلفة العمل الإنتاجية	02		
جودة الخدمات المهنية	0.5		
الاتصالات والهياكل القاعدية	01		
التسيير والشركاء المحليون	01		
قروض قصيرة المدى	02		
قروض طويلة ومتوسطة المدى	02		
قابلية العملة للتحويل	2.5		

Source: Peyrard Josette la gestion Financière Inter nationale, Paris Vuibert 1995,op-cit ,p167.

ثانيا: مؤشر المخاطر السياسي (PRI)¹: ويضم عشرة معايير تتوزع على مجموعتين:

- المجموعة الأولى وتضم الأسباب الخارجية للمخاطر وتتكون من معيارين.
- المجموعة الثانية وتضم الأسباب الداخلية للمخاطر وتتكون من ثمانية معايير.

وعلى ضوء هذا المؤشر يتم تصنيف البلدان إلى ثلاث مجموعات:

- دول ذات مخاطر أدنى بعلامات تتراوح ما بين [0-20].

¹ د.قدي عبد المجيد ، الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحرقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد ، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد ، جامعة ورقلة ، 22-23 أبريل 2003.

- دول ذات مخاطر مقبول بعلامات تتراوح ما بين [21-35].
- دول ذات مخاطر مرتفع بعلامات تفوق 35.

الجدول رقم (3-3): المعايير المعتمدة في حساب مؤشر المخاطر السياسي

أنواع الأسباب	معايير التقييم	التقييم
أسباب المخاطر الخارجية	- التبعية اتجاه قوى عظمى - التأثير السلبي للقوى السياسية الجهوية	
أسباب المخاطر الداخلية	- توزيع النسيج السياسي وسلطة الجماعات أو الأحزاب السياسية - توزيع السكان حسب اللغة - توزيع السكان حسب الأعراق - توزيع السكان حسب الدين - التدابير القمعية المتخذة من قبل الحكومة للبقاء في السلطة - الموقف اتجاه الأجانب - الوضع الاجتماعي بما فيه كثافة السكان ومستوى المعيشة - تنظيم ووزن العناصر المساندة لحكومة من أقصى اليسار	
المجموع		

Source : Peyrard Josette, op.cit., p168.

ثالثا: معايير JEGATHESON¹ خلق محيط مثالي للإستثمار: يستعرض جغاتسن عشرة عوامل يعتبر توفرها ضروريا لخلق محيط مثالي للإستثمار هي: الاستقرار السياسي، صلابة الاقتصاد، المواقف العامة تجاه المستثمرين الأجانب، السياسات الحكومية، البنية التحتية، اليد العاملة، النظام المالي والمصرفي، الإدارة العمومية، محيط الأعمال المحلي، ومستوى المعيشة.

المبحث الثاني : الحوافز والمزايا الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا:

منذ الثمانينات من القرن العشرين، بدت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها أهم أهداف السياسة العامة في كل من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء . ولتحقيق هذا الهدف ، فقد عملت العديد من الدول ليس فقط على ازالة عوائق الاستثمار بل أيضا على تقديم الحوافز المغرية لاجتذابه.ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفرت الكثير من الدول النامية أشكال مختلفة ومتعددة من الحوافز، فالمنافسة بين الدول الساعية لجذب الاستثمار أدت إلى تكاثر وتنوع أشكال الحوافز المقدمة

¹ عربي فتحي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2000،ص103.

للمستثمرين الأجانب، مما وسع من فرص الاختيار أمام المستثمر. وفيما يلي سوف نعرض أهم حوافز ومزايا الاستثمار في بعض دول شمال إفريقيا .

المطلب الأول : مزايا وحوافز الإستثمار في تونس:

بغرض تحفيز الإستثمار ودفع المسار التنموي اعتمدت تونس خلال السنوات العشرة الأخيرة عددا من الإجراءات والتدابير كان من أبرزها إصدار قانون موحد للإستثمار سنة 1993¹، والذي غطى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية، وقد اشتمل هذا القانون على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات نذكر منها²:

التصدير، والتنمية الجهوية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، وتطوير التكنولوجيا ومساندة التنمية في ميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة والثقافة وفيما يلي نتناول أهم المزايا والحوافز المعتمدة:

أولاً: الحوافز الضريبية و المالية: حيث اشتملت على ما يلي:

- أ- اءفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات ، وتخفيض بنسبة 50% على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.
- ب- اءفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.
- ت- تمتع واردات الشركات و التي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل من السلع الرأسمالية و مستلزمات الانتاج بالاعفاء من الرسوم الجمركية.

ثانيا : الاطار المؤسسي و التشريعي : حيث اشتمل على ما يلي:

- أ- يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل بتملك 100% من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصاريح مسبقة.
- ب- يسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج ، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية منذ عام 1994

¹ لمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع الى القانون 120 ، المؤرخ في 27-12-1993.

² قويدري محمد، المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى بعض الاقتصاديات العربية : تونس و الجزائر ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003. ص11.

ت- إنشاء مكان واحد تابع لووكالة الترويج الصناعي، يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الادارية المرتبطة بتأسيس المشروعات.

ثالثا: الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير: وقد اشتملت على ما يلي:

- إعفاء التاجر من الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والخدمات الضرورية للإنتاج.
- الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ويصبح هذا الطرح 50% ابتداء من السنة 11 ولمدة غير محددة.
- الإعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يعاد استثمارها من أساس الضريبة.
- إمكانية التسويق في تونس 20% من رقم المعاملات التصدير.

الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية: وتتمثل أساسا فيما يلي:

- طرح كل المداخيل والأرباح المتأتية من هذه الإستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج.
 - يستفيد الإستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع.
 - تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للإستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة.
 - منح 8% لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق ذات الظروف الصعبة.
- الحوافز لمساندة التنمية:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات.
- طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50%.
- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.

الحوافز الممنوحة لحماية البيئة:

- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.
- طرح نسبة 50% من المداخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة.
- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.
- منحة استثمار بنسبة 20% من تكاليف المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي تتلخص أساسا في:

- 1- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة.
- 2- عدم الازدواج الضريبي.
- 3- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
- 4- تغطية المخاطر غير التجارية.

إن سلسلة الإجراءات والتدابير المعتمدة في تونس مكنتها من زيادة تدفق حجم الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث قفز من 668 مليون دولار علم 1998 إلى نحو 821 مليون دولار عام 2002¹، كما تطورت الإستثمارات العربية في تونس بمعدلات معتبرة حيث بلغت عام 1995 قيمة 54,7 مليون دولار فيما وصلت عام 2002 نحو 75 مليون دولار².

المطلب الثاني: مزايا و حوافز الإستثمار في مصر:

الواقع أن قوانين الاستثمار³ في مصر بدأت مع بدايات فترة السبعينات من القرن العشرين، فقد كان أول قانون لها هو القانون رقم 65 لسنة 1971، والذي اقتصرت الإعفاءات الضريبية الواردة به على مشروعات المناطق الحرة، غير أن قيام حرب 1973 حال دون تنفيذ القانون على أرض الواقع. ثم صدر القانون رقم 43 لسنة 1974 في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون 32 لسنة 1977 ثم صدر القانون رقم 230 لسنة 1989 الذي ألغى ما سبقه من قوانين وهو القانون المسمى لقانون الإستثمار، وأخيرا صدر القانون رقم 8 لسنة 1997 المسمى بقانون ضمانات وحوافز الإستثمار.

ويستحدث قانون الإستثمار رقم 8 حوافز تشجيعية جديدة في الإطار التنظيمي للإستثمار في مصر مع الاحتفاظ بالامتيازات الممنوحة من قبل بموجب القوانين السابقة، ومعظم هذه الحوافز هي حوافز ضريبية، وتتعلق بالتخفيضات الضريبية كما أن هذه الحوافز تمنح تلقائيا.

¹ قويدري محمد، المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى بعض الاقتصاديات العربية، مرجع سبق ذكره، ص12.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002.

³ د.نعيم فهم حنا، تقييم سياسة الحوافز الضريبية و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث لكلية التجارة الإسكندرية، " الاستثمار و التنمية و تحديات القرن الحادي والعشرين 11-13 سبتمبر، الاسكندرية، 2003، ص6-10.

تعفى بموجب قانون الإستثمار رقم 8 الأرباح من الضريبة على إيرادات الأنشطة التجارية والصناعية والضرائب على شركات البورصة لمدة خمس سنوات، ويجوز أن تمتد فترة الإعفاء لمدة 10 سنوات للشركات والمؤسسات التي تنشأ في المناطق الصناعية الجديدة وفي التجمعات الحضرية الجديدة وفي المناطق النائية، وذلك بالنسبة للمشاريع الممولة من جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية .

ويعفى رأس المال المدفوع من الضرائب على الشركات، كما تعفى إيرادات الأوراق المالية من الضرائب، لا يجوز لأي جهاز إداري التدخل في تحديد أسعار السلع أو تحديد هامش الأرباح.

- يفرض رسم استيراد بسعر لا يقل عن 2,5% من القيمة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها على السلع التجهيزية والمعدات والآلات وأجزائها وقطعها المنفصلة وتوابعها المعتبرة لازمة لإنعاش وتنمية الإستثمار، ولكنها تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد (المادتان 3-4).

- تعفى من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الإستثمار.

- باستثناء العقود المشار إليها في أمن الفقرة الثانية (المادة 5).

- تحذف ضريبة واجب التضامن الوطني المرتبطة بالضريبة على الشركات كما أن الأرباح والدخول المعفاة في مجموعها من الضريبة على الشركات عملا بالنصوص التشريعية الصادرة حالا أو استقبالا والمتعلقة بتدابير التشجيع على الإستثمارات، تفرض عليها بدلا من واجب التضامن الوطني مساهمة تساوي 25% من مبلغ الضريبة على الشركات التي قد تكون مستحقة بصورة عادية في حالة عدم الإعفاء منها (المادة 6).

- تخفيض نسبة الضرائب على الشركات إلى 35% ، وتستفيد منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتها المتعلق بالتصدير من منافع خاصة قد تمتد إلى إعفائها من مجموع الضريبة على الشركات طوال فترة 5 سنوات، ومن تخفيض نسبة 50% من الضريبة المذكورة بعد هذه الفترة (المادة 7).

- تعدل نسب سلم الضريبة العامة على الدخل بحيث لا تزيد نسبة الضريبة القصوى على 44% وتستفيد منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتها المتعلق بالتصدير من منافع خاصة قد تمتد إلى إعفائها من مجموع الضريبة العامة على الدخل طوال فترة خمس سنوات، ومن تخفيض بنسبة 50% من الضريبة المذكورة بعد هذه الفترة (المادة 8).

- رغبة في التشجيع على بناء مساكن اجتماعية يعفى من الضريبة الأرباح العقارية كل ربح يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون بمناسبة البيع الأول لأماكن معدة للسكن بشرط ألا يتسم هذا البيع بالمضاربة وأن يكتسي المسكن طابعا اجتماعيا (المادة 11).
 - يحذف الرسم المقال للتغيير المفروض على أصل الضريبة المهنية (patente)، ويعفى من الضريبة المهنية كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول بالمغرب مهنة أو صناعة أو تجارة، وذلك طوال مدة خمس سنوات من تاريخ المشروع في مزاولة نشاطه مع وجود بعض الاستثناءات (المادة 13).
 - فيما يخص الضرائب المحلية، تبسيط وتنسيق النسب القسوى والأسس المفروضة عليها الضريبة وجعلها تتلاءم ومستلزمات التنمية والإستثمار (المادة 14).
- المناطق الحرة¹:** ينص قانون الإستثمار رقم 8 على إقامة المناطق الحرة التي يجوز أن تشمل مدينة كاملة، وتساعد هذه المناطق الحرة المؤسسات على العمل في نطاق حد أدنى من القيود التنظيمية والإدارية. ويجب أن تصدر هذه الشركات على الأقل نسبة 50% من إنتاجها، وتعفى أرباح ومكاسب مشاريع المناطق الحرة العامة من الضرائب في مصر، وتخضع المناطق الحرة لأقل قدر من القيود التنظيمية. حسب طبيعة نشاطها دون الحاجة إلى التسجيل في سجل الموردين بالنسبة لبداية عملياتها أو توسيعها، كما يحق لها تصدير منتجاتها دون الحصول على رخصة أو الحاجة إلى التسجيل.

المطلب الثالث : مزايا وحوافز الإستثمار في المغرب²:

يتضمن القانون رقم 19-95، الذي يشكل ميثاق الإستثمار معظم الأحكام الخاصة بالإستثمار في المغرب وينظم هذا القانون الذي اعتمده مجلس النواب في 3 أكتوبر 1995 الإطار العام للإستثمار في المغرب فضلا عن سياسة حفز الإستثمار خلال العشر السنوات القادمة. ويحتوي الميثاق على 25 مادة تبين أهداف ميثاق الإستثمار وسبل تحقيقها، وتغطي المجالات الضريبية والمالية والإدارية والقانونية ونظام حيازة الأراضي.

¹ أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، تجارة عين شمس، 2002،

ص 122.

² www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil%20investment/countries/19_Morocco/CHRTE_ARABE.pdf (page consultée le 18/10/2004)

أولاً: أهداف ميثاق الإستثمار: يهدف ميثاق الإستثمار إلى تحديد الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الدولة خلال العشر سنوات القادمة، من أجل تنمية الإستثمارات والنهوض بها عن طريق تحسين مناخ شروط الإستثمار ومراجعة الحوافز الضريبية واتخاذ تدابير تشجيع (المادة 1).

التدابير التي ينص عليها ميثاق الإستثمار تشجع على الإستثمار عن طريق ما يلي:

- تخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع.
- تخفيف نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح.
- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي.
- إنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ونظام المناطق الصناعية الحرة.
- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة (المادة 2).

ثانياً: لا يبدأ نفاذ التدابير التي ينص عليها القانون رقم 19-95، كما هو منصوص على ذلك في المادة 25 إلا بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية التي ينبغي وضعها قيد التنفيذ قبل تطبيق هذا القانون وذلك في إطار القانون المالي لعام 1996.

ثالثاً: وينقسم ميثاق الإستثمار إلى خمسة أبواب تحتوي على الأحكام التالية:

- التدابير ذات الطابع الضريبي الرسوم الجمركية (المواد 3-14).
- تدابير مالية وعقارية وإدارية وغيرها (المواد من 15 إلى 23).

تهدف التدابير المختلفة إلى:

- حرية تحويل الأرباح والرساميل إلى الخارج بالنسبة لمن قام باستثمارات بالعملة الصعبة.
- توفير رصيد عقاري لإنجاز مشاريع استثمارية، وتوضيح مساهمة الدولة في اقتناء وتجهيز القطع الأرضية اللازمة للإستثمار.
- توجيه ومساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم وذلك بإحداث جهاز وطني موحد.
- تبسيط وتخفيف السطرة الإدارية المتعلقة بالإستثمارات.

رابعاً: نظام الصرف: يكفل الميثاق قابلية العملة المحلية للتحويل وحرية تحويل الأرباح الصافية ورؤوس الأموال بالنسبة للإستثمارات الممولة بالعملات الأجنبية دون تحديد للمبلغ أو المدة (المادة 16).

تكفل الدولة ببعض النفقات:

- ينص الميثاق على تكوين احتياطي عقاري بغية إنجاز مشاريع الإستثمار وتحديد مشاركة الدولة في اقتناء الأراضي وتجهيزها لأغراض الإستثمار.
 - يجوز للمؤسسات التي لها استثمارات كبيرة أن تبرم عقودا خاصة مع الدولة تمنح بموجبها الإعفاء الضريبي الجزئي بشأن تكلفة اقتناء الأراضي والهياكل الأساسية والخارجية وتكاليف التدريب المهني (المادة 17).
 - ينص الميثاق على إنشاء صندوق لتشجيع الإستثمار بين المزايا التي تمنحها الدولة في سياق التكاليف اللازمة للنهوض بالإستثمار (المادة 18).
 - تتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج إلى إعانات خاصة (المادة 19).
- كما يهدف الميثاق إلى تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بالإستثمار (المادة 22).
- خامسا: تسوية الخلافات في مجال الإستثمارات:** يجوز أن تتضمن العقود الخاصة المبرمة بين الدولة المغربية والمستثمرين الأجانب شروطا تنص على تسوية أي خلاف ينشأ بين الدولة والمستثمر الأجنبي وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب بشأن التحكيم الدولي (المادة 17).
- سادسا: القطاع الفلاحي:** لا تطبق أحكام القانون رقم 95-19 الخاص بالإستثمار على القطاع الفلاحي.

المطلب الرابع: مزايا وحوافز الإستثمار في الجزائر:

ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الإستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأبعاد التصحيحية مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين والأجانب) مع تسهيل وتبسيط الإجراءات وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05-96 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993¹ والمتضمن إنشاء وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) حيث تمثلت مهامها أساسا في:

¹ للمزيد من التفصيل ، يمكن الرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 02/10/1993 ، و المتعلق بترقية ودعم الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 لسنة 1993 .

أ- دعم ومساعدة المستثمرين ومنح المزايا الخاصة بالإستثمارات.

ب- تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.

ج- إجراء التقييم المطلوب لمشاريع الإستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001¹ والمتضمن تطوير الإستثمار بالإضافة إلى الأمر 04-01 المؤرخ هو الآخر في 20 أوت 2001² والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها وخصائصها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، وذلك بغرض تعميق الإصلاحات وتحسين فعاليتها وخلق المناخ الملائم لتعرض الإستثمارات الأجنبية والوطنية.

إن شروط نجاح أي قانون للإستثمارات يتركز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الإستثمار الأجنبية هي: مبدأ حرية الإستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه وعدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي وبذلك نعتقد أن الأمر رقم 03-01 يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المبادئ³.

أولا : إجراءات دعم الإستثمار: استنادا إلى المادة 09 من الأمر 03-01 المذكور أعلاه قد نص النظام العام على جملة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، ويمكننا إيجازها فيما يلي⁴:

1.1. مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد الإستثمار من الحوافز التالية:

أ- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.

ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات.

ج- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار.

المعني.

¹ المزيد من التفصيل ، يمكن الرجوع إلى الأمر 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 لسنة 2001.

² المزيد من التفصيل ، يمكن الرجوع إلى الأمر 04-01 المؤرخ في 20/08/2001 و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصائصها ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، لسنة 2001.

³ يوسف محمد ، مضمون أحكام الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار و مدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، مجلة إدارة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2002.

⁴ Agence nationale de développement de l'investissement ,cite in www.andi.dz/mesures/mesures.htm.(page consultée le 19/9/2003).

أما فيما يخص النظام الخاص فقد تم منح مزايا لفائدة الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة بالإضافة إلى الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني لاسيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

أ- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعرض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

ب- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

ج- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

د- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2.1. مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق مرحلة الاستغلال تمنح المزايا التالية:

أ- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).

ب- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ج- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تضمن الأمر: 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 مزايا أخرى أهمها:

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة.

- في حالة عدم التوصل عن طريق الجهات القضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية للتراع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.

ويمكن الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996 والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدر سلعاً وخدمات إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:

أ- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس (5) سنوات.

ب- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزائي (VF) بصورة مؤقتة لمدة خمس (05) سنوات.

ج- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بـ: 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

ثانياً: الأجهزة المكلفة بالإستثمار:

بغرض تنظيم مسائل الإستثمار أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الإستثمارية تمثلت أساساً في ثلاثة أجهزة هي¹:

1.2. المجلس الوطني للإستثمار: (CNI)

يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجية وأولويات الإستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الإستثمار

2.2. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار:

حيث تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجهيز برامج الخصخصة.
- اقتراح إستراتيجيات ترقية وتطوير الإستثمار.

3.2. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI)

¹ Agence nationale de développement de l'investissement , cite in www.andi.dz/or (page consultée le 15/4/2004)

وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ونظمت في شكل شبك جيد وحيد (Guichet Unique) يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعينة بالإستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية، CNRC، CALPI ANEM، ... وتضطلع بالمهام التالية:

- استقبال وتعالج تصريحات الإستثمار.
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الإستثمارية.
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات.
- تضمن متابعة الإستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

ثالثا: إجراءات أخرى¹:

وبغرض استقطاب المزيد من رأس الأجنبي وترقية الإستثمار الوطني كثفت الجزائر من جهودها الترويجية وذلك عن طريق:

- عقد حوالي 24 مؤتمرا في الجزائر بهدف الترويج للإستثمار، إلى جانب استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.
- المشاركة في ثلاثة ملتقيات بفرنسا والبحرين بهدف الترويج للإستثمار.
- القيام بزيارات ميدانية قامت بها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وبعض رجال الأعمال الجزائريين لكل من تركيا وفرنسا وليبيا وألمانيا وإيطاليا.
- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-295 المؤرخ في 15/09/2002 والمحدد لكيفية تسيير التخصيص الخاص رقم 107-302 المتعلق بصندوق دعم الإستثمار.
- إنشاء مجلس الأعمال السعوديين والجزائريين، وذلك من خلال انعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية السعودية بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، والترويج لفرص الإستثمار وتنميته.

¹ Abdennacer ouardi , Attractivité et promotion des investissements directs étrangers en ALGERIE, les investissements directs étrangers facteurs d'attractivité de location : connaissance économique, dérivée par Driss Guerraoui ; l'Armathan, les éditions Toubkal , 1997.

المطلب الخامس : مزايا وحوافز الإستثمار في ليبيا¹:

من أهم السياسات والأساليب التي يتضمنها الإطار العام لخطة التنمية القادمة في ليبيا إعادة هيكلة الاقتصادية والتمويلية للقطاع الصناعي وهيئة مناخ اقتصادي مواكب للأسلوب الجديد في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات صناعية بمشاركة رؤوس أموال أجنبية والتشغيل المشترك لبعض المصانع القائمة.

ولدعم التوجه نحو المشاركة الأجنبية في الإستثمار والتشغيل المشترك، فقد صدرت العديد من القرارات والقوانين المشجعة للإستثمار الأجنبي من بينها القانون رقم 5 والذي يتضمن المزايا والضمانات التي يمنحها القانون مثل تحويل صافي الأرباح واسترداد رأس المال والإعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها من التسهيلات.

وضع قانون الإستثمار في ليبيا بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتنفيذ المشاريع الإستثمارية في إطار السياسة العامة للدولة (المادة 1).

ويشمل القانون رؤوس الأموال الأجنبية التي يستثمرها لبييون أو عرب أو أجانب في مشاريع استثمارية على أن تكون رؤوس الأموال في الشكل التالي: العملات الأجنبية القابلة للتحويل أو بدائلها أو الآليات والأجهزة والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام وكل ما يلزم لإنجاز المشاريع، أو وسائل النقل غير المتوفرة محليا ، أو الحقوق غير القابلة للمساس مثل: الرخص التجارية وتراخيص مزاوله المهن والعملات التجارية.

وتشمل المجالات المفتوحة للإستثمار ما يلي: الصناعة، الصحة، السياحة، الخدمات، الزراعة المجالات الأخرى التي تحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة.

وإنشاء هيئة باسم "الهيئة الليبية للإستثمار الأجنبي" تتمتع بمركز قانوني مستقل، وتخضع لسلطة اللجنة الشعبية العامة، وتقوم هذه الهيئة بالإشراف على الترويج لكل الإستثمارات الأجنبية في البلد ويشمل نطاق تدخلها عدة مستويات، دراسة وبرمجة الإستثمارات الأجنبية، ودراسة الأثر الاقتصادي للمشروع الإستثماري غير ذلك وترفع اللجنة للجهات المختصة توصياتها بشأن الإعفاءات الضريبية والتسهيلات والمزايا الأخرى التي تمنح للمشاريع التي تعتبر ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وتمنح الهيئة أيضا رخص استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ http://www.arablav.org/Download/Investment_Libya.doc. (Page consultée le 14/9/2004).

أولاً: حقوق المستثمر:

يتمتع المستثمر بالحقوق التالية:

- إعادة تصدير رأس المال المستثمر في الحالات التالية:
 - أ- انتهاء مدة المشروع.
 - ب- تصفية المشروع.
 - ت- بيع المشروع بأكمله أو بيع جزء منه.
- إعادة تحويل رأس المال الأجنبي خارج ليبيا في حالة المصاعب أو الظروف الخارجة عن إرادة المستثمر. توظيف الأجنبي في حالة عدم وجود لبييون لشغل الوظائف المعنية.
- التحويل السنوي للأرباح الصافية التي يحققها المشروع فضلاً عن الفوائد.
- امتلاك سند الملكية لاستخدام الأراضي التي يقوم عليها المشروع أو حق الإيجار وتشديد المباني بموجب القوانين السارية المفعول.
- فتح حساب في المصرف العربي الليبي بهدف تنفيذ المشروع.
- كما يجوز سحب رخصة المشروع أو تصفيته في حالة الإخلال بالأحكام الواردة في قانون الإستثمار أو اللائحة التنفيذية. وكذا يحق للمستثمر الطعن في أي قرار يتخذ في حقه أو أي قرار يتخذ ضده في إطار المنازعات التي تنشأ في سياق تطبيق أحكام هذا القانون.

ثانياً: معايير اختيار المشاريع:**1.2. ينبغي أن يتمثل المشروع للمعايير التالية:**

- إنتاج سلع موجهة للتصدير أو المساهمة في زيادة إنتاج هذه السلع.
- خلق فرص عمل لليبيين وتدريبهم ومساعدة بعضهم على اكتساب المهارات التقنية والخبرة.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- استخدام المواد الخام المحلية.
- المساهمة في نمو وتنمية المناطق النائية أو التي لا تزال على طريق التنمية.

2.2. المزايا بالنسبة للمشاريع التي تتمثل للمعايير المذكورة أعلاه:

- لا يجوز تأميم المشاريع التي تتمثل للمعايير المذكورة أعلاه.
- لا تسجل هذه المشاريع في السجل التجاري ولا في سجل المستوردين والمصدرين.

- تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب الأجهزة الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع (الآليات وقطع الغيار والمواد الخام).

والجدير بالذكر هو أنه لا تطبق هذه المزايا والإعفاءات على رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع النفطية. وتنشر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بموجب قرار تصدره اللجنة الشعبية العامة بتوصية من أمينها العام. كما ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي مختلف وسائل الإعلام ويسري مفعوله بمجرد نشره.

المبحث الثالث: أهم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من طرف دول شمال إفريقيا بهدف تحسين مناخ استثمارها

يتميز الاستثمار اليوم بكونه أحد العناصر الحاسمة التي تضمن لاقتصاديات البلدان النامية تنمية مستدامة ومتصلة ووسيلة مهمة لسياسات التنمية الوطنية، ولكي تصبح البلدان النامية ومن بينها دول شمال إفريقيا أكثر تنافسية في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، عمدت إلى إدخال إصلاحات اقتصادية بهدف تحسين شروط الإستثمار وتقديم حماية أحسن للمستثمرين، ومن بين هذه الإصلاحات، تعتبر تلك المتعلقة بالنظام المالي هي الأكثر أهمية والتي تستهدف النظام البنكي وسوق الأوراق النقدية والسوق المالي وكذلك إعطاء أهمية و مكانة للقطاع الخاص.

المطلب الأول: إصلاح القطاع المصرفي:

عرضت مؤسسة¹ "ستاندرد اند بورز" الدولية لتقويم المخاطر في تقرير نشرته منتصف أيلول سبتمبر 2003، تشخيصا دقيقا لوضعية المصارف المغربية، وفي سياق التركيز على جانب الملاءة دقق خبراء هذه المؤسسة بتفاصيل نشاطات هذه المصارف مظهرين بشكل موضوعي وفي آن معا نقاط قوتها وضعفها، لقد عمل فريق "ستاندرد اند بورز" من خلاله على التوصل إلى تحديد المخاطر ، ولم يتمكن هذا الأخير من القيام بمهمته سوى في بلدين مغربيين هما تونس المغرب إضافة إلى مصر ما أوجب استبعاد كل من الجزائر وليبيا.

¹ د. سمير صبح ، المغرب الأكثر انفتاحا وليبيا الأكثر انغلاقا ، من الموقع الشبكي :

ويرى الخبراء أن مناخات المخاطر الاقتصادية التي تعمل في ظلها مصارف دول شمال إفريقيا، وبشكل محدد المنافسة الشديدة وبطء تحسن أساليب العمل المهني خصوصا فيما يتعلق بالمصارف العامة تخلق عقبات جدية في وجه أي انطلاقة مستقبلية لهذا القطاع، ويشير تقرير "ستاندرد اند بورز" الذي حمل عنوان: "العجز في انطلاقة مصاريف شمال إفريقيا في ظل بيئة إقليمية متطورة" في خلاصة جميع فصوله إلى هذا الواقع، ففي المغرب تسيطر المصارف التجارية الخاصة على ما يمكن تسميته بالصناعة المصرفية في المغرب ومن أصل الـ 16 مصرفا التي يتكون منها النظام هناك عشرة تعتبر بمثابة مؤسسات مالية فعلية، وتتركز عمليات المصارف بشكل عام على الاقتصاد المحلي مع وجود محدود جدا في الخارج خصوصا في أوروبا التي يرتبط المغرب معها باتفاق شراكة، علما أن ذلك لا يشمل المغاربة المقيمين والعاملين في أنحاء العالم، وفي هذا السياق يؤكد عبد اللطيف الجواهري حاكم المصرف المركزي في المغرب أن "البنوك التجارية في وضعية سليمة إضافة إلى حسن ربحيتها في ظل خدمات ووظائف جد متنوعة" ما يفسر إصرار الفرنسيين والإسبان بشكل خاص على الحصول على حصص مهمة في المصارف التجارية المغربية وتسيطر كبريات المصارف الفرنسية ولو بشكل غير مباشر على ستة من أهم البنوك المغربية، وعلى صعيد العمل المهني يعتبر محلولو المصارف الأجنبية أن النظريات المغربية ينقصها حتى الآن ولو جزاء النموذج المتداخل والمتكامل.

الذي يكفل النجاح في تقديم الخدمات المختلفة، فحجم العمليات المصرفية لا يزال حسب رأيهم محدودا إذ لا يتجاوز نسبة الـ 22% من مجموع الموجودات، كذلك النسبة الضعيفة للاحتراق في ميدان القروض إذ تمثل هذه الأخيرة مجتمعة نحو 60% من ناتج الدخل في 2002.

ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن الأمور تسير بشكل حسن حتى الآن، فالأوراق التقويمية التي أنجزوها في شأن وضعية النظام المصرفي المغربي تشير بغالبيتها إلى أن هذا الأمر سيبقى في المدى الطويل بمنأى عن الأزمات الكبرى الأهم من ذلك فإن هذا النظام يمثل الحالة الأكثر تطورا في منطقة شمال إفريقيا، لكن على الرغم من هذا النجاح المسجل فإن الدور الذي يضطلع به بالمقارنة بالمقاييس العالمية الماثلة لا يزال محدودا، يضاف إلى ذلك أن المنافسة خارج إطار هذا النظام تبقى محصورة خصوصا إذا ما أخذنا في الحسبان هيمنة ثلاث مجموعات مالية على كامل القطاع ما يجعل إكمال برنامج الإصلاحات الذي طرحه المصرف المركزي ويتابع تنفيذه بدقة مسألة لا غنى عنها ولا يمكن إرجاؤها أو الإبطاء بتنفيذها فقد بدأت الإصلاحات في المغرب منذ عام 1993 قانون جديد للمصارف يقضي بدعم الاستقلال المصرف المركزي وتكيف وسائل تدخله لمواكبة تطورات الآليات النقدية والمالية، وعلى صعيد الأنشطة المصرفية أفضت التدابير التي اتخذت منذ عام 1995 إلى إلغاء سقف إصدار الأوراق المالية

الحكومية في عام 1998، كما وضعت في عام 1995 أدوات غير مباشرة جديدة للرقابة على السيولة لدى المصارف ويتم أيضا العمل بنظام عمليات السوق المفتوحة لشراء وبيع سندات الخزانة في السوق الثانوية، وتتوقع الأوساط المالية المغربية أن تكون السنوات المقبلة حاسمة في اتجاه تنفيذ الإصلاحات وتنقية القطاع من الشوائب العالقة به.

وإذا كان القطاع المصرفي المغربي ينتظر تكملة الإصلاحات التي وضعها البنك المركزي داعيا بعض المؤسسات إلى تصحيح أوضاعها قبل نهاية السنة الجارية، والبعض الآخر إلى الاندماج بهدف امتصاص عجوزاتها وفتح أبواب إضافية أمام مشاركة المصارف الأجنبية، فإن القطاع المصرفي التونسي يجند سياسة الخطوة خطوة في عملية الانفتاح وتحرير الاقتصاد الجارية على قدم وساق منذ نحو ستة أعوام أما فيما يختص بالجزائر فإن قطاعها لم يخرج مطلقا من أزماته إذ لم يطرأ أي تعديل يذكر على أداء مصارفها ذلك في الوقت الذي يشهد فيه القطاع افلاسات عدد من البنوك الخاصة، ومواجهة العدد الآخر لصعوبات مالية تضعه على الهاوية.

ويتألف القطاع المصرفي التونسي¹ من 14 بنكا تجاريا وستة بنوك تنمية، وبنكي أعمال وثمانية بنوك أوفشور وثلاث شركات مالية، إضافة إلى 17 مكتب تمثيل أجنبي ما يعني حسب بعض الخبراء أن عملية انفتاح السوق المالية والقطاع المصرفي التي تتم على جرعات تبدو اليوم بأنها تسير في الاتجاه الصحيح، هذه هي على أي حال وجهة نظر "أوغستان كار ستتر" المدير المساعد لصندوق النقد الدولي الذي دعا السلطات النقدية التونسية بعد إعطاء شهادته الإيجابية هذه إلى تحرير كامل للعملة الوطنية (الدينار التونسي) وهو شرط لا غنى عنه إذا أرادت تونس دخول اقتصاد السوق واللحاق بركب البلدان الناشئة من ناحيتها اعتبرت مؤسسة "ستاندرد اند بورز" أن القطاع المصرفي التونسي يواجه معوقات تعود إلى تجزئته الموسعة التي وزعت جهوده بين أداء متذبذب لبنوك القطاع العام (التي تمثل نصف النظام المصرفي تقريبا) وبين الصعوبات الناجمة عن المخاطر المحلية التي يعزو أسبابها بعض المحللين الاقتصاديين إلى ندرة المعلومات في أحسن الأحوال وإلى حجمها في أسوأ الظروف.

ويرى الخبراء أن المصارف التونسية تحظى بمساعدة تلخص بكلفة عمل موضوعية سهلة التحكم مقارنة بتلك الموجودة في دول الجوار، تجعلها قادرة على تلبية حاجات اقتصاد قائم على شبكة واسعة من الشركات المتوسطة الحجم، ويعود استقرار القطاع المصرفي في هذا البلد إلى دور الدولة في مساندها

¹ د. سمير صبح ، تونس الأفضل توازنا الجزائر الأكثر اختلالا ، من الموقع الشبكي:

للبنوك العامة التي تملك حصصا فيها فإذا كانت "المواكبة الرسمية" عوضت في حالات كثيرة الأخطاء الإدارية المرتكبة التي نتج عنها ثغرات مالية انعكست على الأداء، إلا أن هذا التدخل ساهم في إبطاء حركة تطوير القطاع، فكان نتيجة ذلك أنه لم يتمكن أي من المصارف الـ 27 الموجودين على الساحة ترك بصماته بصورة مباشرة أو غير مباشرة لناحية السيطرة الجزئية على النظام المالي كما هو الحال بالنسبة للمجموعات الثلاث الكبرى في المغرب فأكبر بنكين في تونس المسيطر عليهما من قبل الدولة لديهما مشاكل ترتبط بنوعية موجوداتهما، كذلك بالخدمات المقدمة للزبائن، فالصعوبات التي تواجهها هذه المصارف ليست ظرفية إنما بنيوية، كونها موجودة منذ أكثر من عقد، ومن نقاط الضعف الأخرى التي يطرحها المحللون الماليون للمصارف الأوروبية المهتمة بالسوق المالية التونسية، الوجود المحدود للمصارف الأجنبية بشكل فروع وليس مكاتب تمثيل أو في رسا ميل المصارف المحلية، ومن الملاحظات التي يطرحها بعض وكالات تقويم المخاطر بالنسبة للقطاع المصرفي التونسي وجود بعض المصارف التي لا تحقق المستوى المطلوب من الإنتاجية ذلك بالمعدلات والمقاييس السائدة في البلدان الناشئة.

ويعتبر المحللون أن هناك جهودا يجب أن تبذلها خصوصا في مجال الإقراض، وتجميع الادخار وتوجيه الاستثمارات، فالتركيز القائم حاليا على قطاع العقارات في تونس -الأقل مخاطر بالنسبة للبنوك- ساهم بإحداث اختلالات في السوق المصرفية حيث حرم العديد من الفئات العاملة في السوق المالية من الحصول على حاجاتها من الرساميل المتوافرة في التوجه السليبي نفسه يلاحظ المراقبون في الآنية الأخيرة انجذاب المصارف نحو المجموعات الكبرى تاركة جانبا المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم وهذا مما يعني أنه بات يتحتم على هذه المصارف التخفيف من تركيزها على السوق الاستهلاكية والعقارات والتوجه أكثر فأكثر نحو تمويل الشركات التي تحرك الاقتصاد الوطني وتوفر فرص العمل.

ففي تونس يقوم البنك المركزي بدور العين الساهرة ما يسمح بتجاوز انعكاسات الظروف الاقتصادية الصعبة بعد 11 سبتمبر 2001، فالنتائج والأرقام التي عرضها أخيرا حاكم هذا المصرف أظهرت أن حجم الموجودات الصافية من العملات الأجنبية يبلغ 13,3 بليون دينار، أي ما يوازي 84 يوما من الاستيراد، مع ذلك يطرح السؤال: هل سيستمر العمل بسياسة الخطوة خطوة في تحرير السوق المصرفي وانفتاح القطاع المصرفي لسنوات أخرى؟ أم أن السلطات النقدية ستسرع العملية يبدو أن كل شيء بات مرهونا بتطور الأوضاع الاقتصادية عالميا واقتصاديا ففي التروي السلامة.

وعلى رغم التخبط الحاصل على صعيد القطاع المصرفي الجزائري، يصر المسؤولون على التأكيد بأن تنظيم السوق المالية يسير بشكل جيد وبأن هذا القطاع واعد لكنهم يقرّون بأن الإصلاحات التي رافقت صدور "قانون النقد والقرض" عام 1990 لم تتحقق حتى الآن مع ذلك فإنهم يعتبرون أن هذا

القانون سمح بفتح أبواب القطاع المصرفي أمام الرساميل الخاصة الوطنية والأجنبية ففي سنة 2003 وصل عدد المصارف العاملة في الجزائر إلى 23 مصرفا سبع مصارف عامة وسبعة خاصة، و10 بنوك أجنبية (ثلاثة فرنسية "بي أن بي"، "سوس بيتيه جنرال"، "ناتكسيس") كما أن بعض البيوتات المصرفية الأخرى اتجهت لفتح مكاتب تمثيل لها، وتنطبق الحال على "سي تي بنك" و"كريدي ليونيه" و"فور تيس"، ويذكر حاكم المصرف المركزي أن الدولة بذلت جهدا استثنائيا لتصحيح أوضاع البنوك العامة المدنية عبر رسميتها مجددا فالهدف يتلخص حسب رأيه بتحديث وسائل عملها ورفع مستوياتها لتتماشى مع المقاييس العالمية. تمهيدا لتسهيل تخصيصها الكامل أو الجزئي، لكن حتى اللحظة لم تشهد السوق المالية الجزائرية تخصيص أي مصرف من المصارف سواء لعدم حمل المستثمرين المحليين بعد التجارب القاسية التي مر بها زملائهم، والأجانب الذين يعتبرون بأن القطاع والسوق المالية لا تزال تعيش حال ضبابية تفرض استمرار عدم الشفافية الضرورية أو سواء لتسلسل إفلاسات المصارف الخاصة في الآونة الأخيرة التي تركت آثارا سلبية على كافة الأصعدة.

ويشهد القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة حال "احتناق مالية" سببها الرئيسي الأزمة التي يعيشها النظام المالي، إذ ليس بمقدور أي بنك مواجهة طلبات شديدة من مجمل المودعين، ويلعب الصراع الدائر في القمة دورا في إعاقة تقدم القطاع المصرفي، فعلى سبيل المثال اهتم وزير المال البنك المركزي بالتساهل مع المصارف الخاصة معطيا مثلا: "بنك الخليفة" الذي خلف إفلاسا يقارب 8,1 بليون يورو، وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن المصارف خاصة عند ممارساتها غير القانونية وتجاوزاتها المالية سيتم إفلاسها في الشهور المقبلة، الأمر الذي أضفى حالا من التأزم المالي الغالب في البلاد وخلق حال ذعر دائمة في الأوساط الاقتصادية والتجارية ويرى بعض المصرفيين أنه لولا دعم الدول للمصارف العامة لكان العديد أشهر إفلاسه منذ من بسبب ضخامة ديونها المشكوك بتحصيلها أو المالكة.

كل هذه المعطيات تؤكد ضعف القطاع المصرفي الجزائري واستحالة خروجه من دائرة التخبط في المدى القريب ما يعني أن عملية تحديثه وانفتاحه هي شبه مستحيلة في هذه المرحلة خصوصا، وأن حال انعدام الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب ترسخت وما تشهد على ذلك ترددهم الظاهر من جهة، وهروب الرساميل بكثافة للخارج من جهة أخرى.

أما في مصر¹ فقد شمل الإصلاح المالي في المرحلة الأولى تحويل ملكية المؤسسات المالية إلى القطاع الخاص، وقررت الدولة بعد ذلك ترك سعر الفائدة ليطم تحديده عن طريق آليات السوق أي العرض

¹ علي أحمد البلبل، التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي - حالة مصر - 1974، 2002، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

تمهيد

تحتل قضية الإستثمارات الأجنبية مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، إذ باتت تعتبر أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح التنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الإستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على حد سواء، لذا تسعى كل من الدول النامية ومنها دول شمال إفريقيا إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

ومن ثم نهدف من هذا الفصل إلى تصور آفاق تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا .

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- وضع دول شمال إفريقيا في المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار
- تجارب دولية لتحسين مناخ الإستثمار
- سبل تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا

المبحث الأول: وضع دول شمال إفريقيا في المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار:

توجد العديد من المؤشرات والتي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، وهذه المؤشرات باعتراف واضعيها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات، ولم تخلوا من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه، فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي وفيما يلي سنعرض وضع دول شمال إفريقيا ضمن أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالإستثمار الأجنبي، وتجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن هناك بعض دول شمال إفريقيا لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية.

المطلب الأول: المؤشر المركب لمناخ الإستثمار¹ :

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضممان الاستثمار بدءا من سنة 1996، و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار وهي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وعر صرف غير مبالغ فيه و بيئة سياسية و مؤسسية مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري. تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ، وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية ، مجموعة السياسات النقدية، و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية² ، والجدول رقم (1-4) الموالي يلخص وضع دول شمال إفريقيا بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004.

² دليل المؤشر المركب: أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار .

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (1-4)، المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لكل دولة من دول شمال إفريقيا والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة .
و عليه فالمؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لتونس يساوي 1.33 أما الجزائر فيساوي 0.66، مصر يساوي 1 ، ليبيا يساوي 1.66، موريتانيا يساوي -1 ، و أخيرا السودان يساوي 0.66.
بالاستناد لهذا المؤشر يمكن أن نؤكد تحسن مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا خلال ثلاث سنوات الأخيرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط و تحسن إيرادات دول شمال إفريقيا النفطية ، و على الرغم من هذا لتحسن الا أن دول شمال إفريقيا لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالامكانيات و المؤهلات التي تتوفر عليهما من أجل تحليل أكثر عمق لمناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

جدول رقم (1-4): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الإستثمار في دول شمال إفريقيا عام 2004

القطر	درجة مؤشر التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (النضخم)
تونس	2	2	0
الجزائر	1-	3	0
مصر	0	3	0
المغرب	0	3	0
ليبيا	2	3	0
موريتانيا	-	3-	0
السودان	1-	3	0

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 .

المطلب الثاني: التقويم السيادي :

تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار وتنافسية وضعها وقدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات لأداء ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها، إن الحصول على وجه الخصوص على تصنيف سيادي وبدرجة استثمارية مرتفعة من الوكالات العالمية يعتبر من العوامل المهمة التي ترفع مستوى الثقة في مجمل بيئتها الإستثمارية، ويؤهلها للحصول على

التمويل اللازم لمشاريعها التنموية من مصادر دولية بتكلفة تنافسية، ويمكنها من طرح سندات الدين وإصداراتها الحكومية في الأسواق المالية العالمية. وقد حظيت بعض دول شمال (وهي تونس، مصر والمغرب فقط) على تصنيف سيادي خلال عام 2004، وقد حصلت تونس على تقويم سيادي بالدرجة الإستثمارية ومخاطرة منخفضة وقدرة سداد معقولة أما كلا من مصر والمغرب فقد حصلت على تقويم سيادي بدرجة مضاربة ومخاطرة متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد. وقد قامت وكالات التصنيف الائتماني السابقة الذكر بتقويم 33 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في دول شمال إفريقيا (تونس 14 بنك، مؤسسة مالية)، مصر (11 بنك)، المغرب (32 بنك، مؤسسة مالية).

المطلب الثالث: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية¹:

سنعرض هنا المؤشرات المرتبطة بوضع القطر في المخاطر القطرية وقياس اتجاهات التحسن أو التراجع في مناخ الإستثمار التي يتضمنها ومن بين أهم هذه المؤشرات:

أولا : المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة (PKS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، ولقد صنفت دول شمال إفريقيا الداخلة في المؤشر عام 2004 إلى 3 دول ضمن مجموعة درجة مخاطر المنخفضة وهي تونس، ليبيا، المغرب، أما الجزائر ودولة مصر ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة ودولة السودان ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة.

ثانيا: مؤشر اليورو ميني للمخاطر القطرية: يصدر عن مجلة اليورو ميني مرتين سنويا في (مارس، سبتمبر) لغرض قياس المخاطر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية. وفيما يخص وضع دول شمال إفريقيا عام 2004 فلقد دخلت كل من تونس والمغرب والجزائر وليبيا ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة بينما دخلت مصر ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة

ثالثا: مؤشر الإنستيتو شنال انفرستور للتقويم القطري: يصدر عن مجلة الإنستيتو شنال انفرستور مرتين سنويا (مارس، سبتمبر، منذ عام 1998) وقد دخلت تونس ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة بينما بقية دول شمال إفريقيا صنفت ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة باستثناء موريتانيا والسودان التي صنفت ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة جدا.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، 2004، مرجع سبق ذكره.

• لمعرفة مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية أنظر الى الملحق رقم (4-1).

رابعا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر منذ سبع سنوات عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية وفيما يخص دول شمال إفريقيا، فقد صنفت كل من المغرب وتونس ضمن مجموعة الدرجة الإستثمارية التي تتراوح من A₂ إلى A₄. أما بقية دول شمال إفريقيا فقد دخلت ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة B و C، باستثناء السودان التي دخلت ضمن درجة عالية من المضاربة D.

المطلب الرابع: مؤشرات دولية مختارة:

من أجل توضيح وضع دول شمال إفريقيا ضمن بعض المؤشرات دولية نعرض الجدول التالي:
الجدول رقم (4-2): ترتيب دول شمال إفريقيا في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2004:

الدولة	مؤشر الحركة الاقتصادية 2004	مؤشر الشفافية 2004	مؤشر التنافسية 2004		مؤشر التنمية البشرية 2002	مؤشر الاستدامة البيئية 2004	المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة
			النمو	الأعمال			
تونس	67	39	42	32	92	96-55	33
الجزائر	100	97	71	89	108	105	43
المغرب	66	77	56	46	125	115	52
مصر	95	77	62	66	120	140	44
السودان	-	122	-	-	139	124	-
موريتانيا	67	-	-	-	152	-	-

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدولة العربية 2004 - 2005

أولا: مؤشر الحركة الاقتصادية ومؤشر الشفافية :

1. مؤشر الحرية الاقتصادية¹: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1995 عن معهد "هيرتاج فاونديتشن" وصحيفة "ول ستريت جور نال"، وذلك لقياس درجة السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ووفقا لمؤشر عام 2004 توزعت دول شمال إفريقيا الداخلة في المؤشر إلى المجموعات التالية: كل من المغرب وتونس وموريتانيا ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية

* معرفة مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية أنظر الى الملحق رقم (1-4).

¹www. Heritage. org “ Index of Economic Freedom.

شبه كاملة. أما مصر والجزائر فهي تعتبر دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة في حين نجد أن ليبيا دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

2. مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) سنويا منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ويشترط إجراء 3 مسوحات على الأقل لدخول الدولة في المؤشر.

ووفق مؤشر 2004 نجد أن تونس ضمن مجموعة الدول ذات الشفافية المتوسطة، أما بقية دول شمال إفريقيا فتدخل ضمن مجموعة الدول ذات شفافية منخفضة.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بالتعاون مع أكاديميين عالميين وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، يقيس مؤشر النمو للتنافسية قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المديين المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال للتنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية. فبالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية لعام 2004 فقد احتلت تونس المرتبة (42) والمغرب (56) ومصر (62) والجزائر (71). أما بالنسبة لمؤشر الأعمال للتنافسية فقد احتلت تونس المرتبة (32) والمغرب (46) ومصر (66) والجزائر (89) على التوالي.

ثانيا: مؤشري التنمية البشرية والاستدامة البيئية:

1. مؤشر التنمية البشرية¹: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف جعل الإنسان محور العملة التنموية، ومنذ صدور التقرير لأول مرة تطورت فيه أربعة مؤشرات مركبة: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية المتصل بالنوع، مقياس تمكين الفرد والمؤشر الفقر، وهو مؤشر مركب يصنف الدول وفق مستوى معيشة مجتمعاتها وليس وفق أرقام اقتصادية تقليدية. ووفق مؤشر عام 2004 فقد صنفت كل دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة دول ذات تنمية بشرية متوسطة باستثناء موريتانيا التي اعتبرت حسب مؤشر دولة ذات تنمية بشرية ضعيفة.

2. مؤشر الاستدامة البيئية: يصدر هذا المؤشر منذ عام 2001 بالتعاون بين جامعة يال (Yale) وجامعة كولومبيا الأمريكيتين والمنتدى الاقتصادي العالمي، يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر الطبيعية على المدى الطويل في محيط بشري متحول ومتغير وفيما يخص وضع دول شمال إفريقيا عام

¹www.UNDP.org “Human Development Index:

2004 فقد تصدرت تونس دول المنطقة محتلة الترتيب (55) عالميا ومن ثم تليها الجزائر (96) والمغرب (105) وجاء ترتيب بقية دول المنطقة ما بين (115) لمصر إلى (140) للسودان.

ثالثا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة¹: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الاقتصاديات الناهضة يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكون هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية وتشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها
- مؤشر البيئة الاجتماعية: وتشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية
- وضع دول المنطقة: تحصلت الجزائر على 1063 نقطة واحتلت بذلك المرتبة 54 من بين 70 بلدا وهي بذلك تعتبر من بين بلدان المؤخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة
- والجدول الموالي يعرض بعض هذه المؤشرات في عدد من الدول المختارة قصد التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لها: فبالنسبة لفعالية الحكومة* فقد تحصلت الجزائر على 23 نقطة وهي بذلك تعتبر جد متأخرة مقارنة ببقية الدول المدرجة في الجدول حيث تحصلت المغرب 54 نقطة وتونس ومصر فقد تحصلا على 88 و62 نقطة على التوالي.

الجدول رقم (3-4): وضع دول شمال إفريقيا في المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة

¹ www . world paper . Com “ Wealth of Nations Triangle Index of: Emerging Economies.

* يشير مؤشر فعالية الحكومة إلى نوعية الخدمات العامة ودرجة البيروقراطية الإدارية وكفاءة موظفي الإدارة العمومية واستقلالية الوظيف العمومي عن الضغوطات السياسية ومدى مصداقية وشرعية الحكومة .

المؤشر البلد	فعالية الحكم	نظام	نوعية الضبط	دولة القانون	الفساد	درجة المخاطرة
الجزائر	23		16	14	32	54
المغرب	54		71	68	70	67
تونس	88		82	68	70	63
مصر	62		50	61	53	50

Source: William cbyrd Algérie: contre performances économiques et Fragilité institutionnelle in conférences méditerranée N° 45 printemps 2003, P4, cité in Banque mondial composite indicators data set in: [http://www. World bank. Orge/ gouvernance/ gouvdata 2001. Htm](http://www.Worldbank.Orge/gouvernance/gouvdata).

- مؤشر نوعية الضبط هذا يشير إلى السياسات الاقتصادية المعادية للحرية الاقتصادية مثل مراقبة الأسعار أو سيطرة النظام المصرفي العمومي أو تشريعات مقيدة للتجارة الخارجية وقد تحصلت الجزائر على درجة متدنية في هذا المؤشر قدرت بـ 16 نقطة بخلاف المغرب وتونس ومصر التي تحصلت على درجات لا بأس بها وهي على الترتيب 71، 82، 50.
- مؤشر دولة القانون يشمل العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الثقة في جهاز العدالة ومدى احترام القوانين وفعالية تطبيقها وخاصة مدى استقلالية جهاز العدالة وتحصلت الجزائر على تقدير 14 نقطة مما يعني عدم تحقيق دولة القانون من وجهة نظر المستثمرين الأجانب على الرغم من توقيع الجزائر على العديد من المعاهدات الدولية التي تضمن الحق في اللجوء للتحكيم الدولي.
- مؤشر مستوى الفساد يشير إلى مدى استخدام السلطة العمومية لأغراض الثراء الشخصي مثل تلقي العمولات من أجل الحصول على الصفقات العمومية أو التسهيلات الإدارية وكانت مرتبة الجزائر 32 وهذا ما يشوه صورة الجزائر أمام المستثمرين المحتملين رغم كل الجهود الترويجية المبذولة لتحسين هذه الصورة.

المبحث الثالث: تجارب دولية لتحسين مناخ الإستثمار:

نظرا لحاجة الدول الملحة إلى زيادة الإستثمارات بشكل متواصل اتجهت العديد من الدول إلى تقديم المزيد من حوافز الإستثمار من خلال تقديم مزايا للإستثمار في بعض الصناعات المستهدفة وهيئة بيئة اقتصادية وسياسية جاذبة للإستثمار .

وتهدف في هذا المبحث إلى عرض الاتجاهات المختلفة التي تبنتها عدد من الدول لتحسين مناخ الإستثمار وذلك في محاولة للاستفادة من هذه التجارب خاصة في ظل سعي صانعي السياسات

الاقتصادية في بعض دول شمال إفريقيا إلى زيادة معدلات الإستثمار لدعم عملية التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الرفاهية نظرا لكون الإستثمار هو العامل الأساسي المحرك لعملية التنمية الاقتصادية. كما يمكن من خلال استعراض تجارب الدول الناجحة في جذب الإستثمار الوقوف على طبيعة الحوافز الكفيلة بتنشيط وتعزيز مستويات الإستثمار في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: مصفوفة التجارب الدولية¹:

وفي المطلب التالي سوف نعرض تجارب بعض الدول التي نجحت في استقطاب تدفقات هامة من الإستثمار الأجنبي المباشر و هذه الدول هي (الدانمارك، أندونيسيا، تايلاند، سنغافورة، ماليزيا). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قام بها المركز الالكتروني لدعم و اتخاذ القرار بمصر، حيث قام بدراسة تجارب 23 دولة من الدول النامية والمتقدمة للوقوف على العوامل المحددة للاستثمار والقوى الأخرى المؤثرة في النشاط الإستثماري بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال لتحسين مناخ الإستثمار. وقد تم اختيار هذه التجارب بناء على عدد من المعايير حيث تم اختيار مجموعة من الدول التي تقع في محيط دول شمال إفريقيا وتعد منافسا لها في جذب التدفقات الإستثمارية مثل تركيا وإسرائيل فيما اختيرت باقي الدول على أساس كونها تقع ضمن أكبر خمسين دولة من حيث متوسط حجم التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة من (1995-2002) وذلك بالاعتماد على بيانات مؤشرات التنمية الدولية (أنظر الملحق 4-1). وفيما يلي سوف نعرض مصفوفة التجارب الدولية لتحسين مناخ الاستثمار لكل من الدول المذكورة سابقا.

¹ المركز الالكتروني لدعم و اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار من الموقع شبكة الانترنت :

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• الدانمرك	<ul style="list-style-type: none"> • تعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار. • انخفاض كفاءة البنية الأساسية، حتى بداية التسعينات. • القيود المفروضة على الاستثمار في بعض القطاعات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين الإطار المؤسسي. • التعاون مع مؤسسات تشجيع الاستثمار. • تيسير إجراءات الاستثمار. • تحرير مناخ الاستثمار • تطوير البنية الأساسية • التوسع في منح الحوافز المالية والضريبية 	<ul style="list-style-type: none"> • مراكز تشجيع الاستثمار - المجلس الدنماركي للتجارة Danish Trade Council يقوم المجلس بإصدار كافة التصاريح والتراخيص التي يحتاج إليها المستثمر وهو ما يعرف بخدمة الشباك الواحد One Stop Shop. - مراكز الترويج الخارجي: تنتشر هذه المراكز في مختلف دول العالم للترويج لفرص الاستثمار في الدنمارك. • التعاون مع المؤسسات الأجنبية للترويج للاستثمار: وذلك لضمان حصول المستثمرين على بيانات ومعلومات حديثة عن مناخ الاستثمار في الدنمارك وأفضل الفرص المتاحة للاستثمار. • تحرير مناخ الاستثمار - إلغاء كافة القيود المفروضة على حرية التعامل في النقد الأجنبي وتملك الجانب للعقارات. - عدم التحيز ضد المستثمر الأجنبي، وتوحيد نمط المعاملة بين المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب. - قامت الدنمارك بتطبيق مجموعة من برامج الخصخصة لزيادة دور القطاع الخاص. - في عام 1997 تم تحرير قطاع الاتصالات وأصبح يتمتع بالمنافسة الكاملة، ثم تلى ذلك تحرير قطاعات أخرى مثل الكهرباء، والطاقة. • تيسير إجراءات الاستثمار - تخفيض عدد الإجراءات اللازمة للاستثمار وذلك للحد من البيروقراطية والقيود الإدارية التي تعوق الاستثمار. - تأسيس لجنة التنظيم عام 1998 والتي تضم مندوبين عن مختلف الوزارات. وتجتمع هذه اللجنة بصورة منتظمة لتقييم جودة وكفاءة الإطار المؤسسي والإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم وضع الآليات المناسبة لتحفيز الاستثمارات. • الحوافز المالية والضريبية - إعفاء الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج من الضرائب. - تقديم منح لتشجيع الابتكار والبحث والتطوير. • تطوير البنية الأساسية: تمتلك الدنمارك شبكة متطورة من السكك الحديدية والطرق البرية، ولا تقتصر إدارة وتطوير هذه الشبكة على 	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدنمارك من 1.5 مليار دولار عام 1995 إلى 16.7 مليار دولار عام 1999، ثم تضاعفت التدفقات في عام 2000 لتبلغ 32.7 مليار دولار. • ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.4% عام 1993 إلى 19.9% عام 2002. • بلغ معدل نمو الصادرات

<p>السلعية والخدمية 10.6% عام 2002 مقارنة بحوالي عام 4.2% عام 1999.</p>	<p>الحكومة أو القطاع العام فقط، بل تمتد إلى القطاع الخاص، فنلاحظ أن الحكومة تتولى إدارة 80% فقط من السكك الحديدية، بينما يتولى القطاع الخاص إدارة النسبة المتبقية.</p>			
<p>• ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 38.88 مليار دولار عام 1990 إلى 55.83 مليار دولار عام 2002.</p>	<p>• إقامة مراكز تشجيع الاستثمار - المكتب الأندونيسي لتشجيع الاستثمار وتنمية المشروعات Indonesian Board of investment & Entreprises Development: يقوم المكتب بتقديم خدمات ما قبل الاستثمار مثل توفير بيانات ومعلومات عن مناخ الاستثمار في أندونيسيا وفرص الاستثمار المتاحة وكذلك الحوافز المقدمة للمستثمرين والإطار التنظيمي الخاص بالاستثمار، ولا يقتصر دور المكتب على تقديم تلك الخدمات فقط بل يهتم أيضا بعلاج المشاكل التي تواجه المستثمرين. - المكتب الإقليمي لتنظيم الاستثمارات Regional Investment Coordinating Board: تنتشر هذه المكاتب في مختلف مقاطعات أندونيسيا، وذلك بهدف إصدار كافة التصاريح والترخيص التي يحتاج إليها المستثمرون. • التعاون مع المؤسسات الدولية لتشجيع الاستثمار - تهتم أندونيسيا بالتعاون مع المنظمات الدولية للترويج لفرص الاستثمار المتاحة في أندونيسيا مثل المعهد الإيطالي للتجارة الخارجية والمكتب الألماني لتنمية الاستثمارات. • الاتفاقيات الدولية لتشجيع الاستثمار - توقيع الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي مع 50 دولة من بينها أستراليا والدنمارك واليابان وإيطاليا. - توقيع اتفاقيات ثنائية لضمان الاستثمار مع 51 دولة. - توقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار على المستوى الإقليمي مع دول الآسيان، بالإضافة إلى دول المؤتمر الإسلامي. • تحرير مناخ الاستثمار - حرية التعامل في النقد الأجنبي. - عدم فرض قيود على تحويلات المستثمرين الأجانب إلى الخارج. - عدم اشتراط حد أدنى لرأس المال الأجنبي المستثمر في أندونيسيا، أو نسبة محددة من المستلزمات المحلية أو تصدير نسبة معينة من الناتج.</p>	<p>• تطوير الإطار المؤسسي. • تطوير الإطار التشريعي. • التعاون الدولي في مجال الاستثمار. • حوافز الاستثمار.</p>	<p>• عدم السماح للجانب بتملك الأراضي والعقارات. • تعقد الإجراءات الإدارية وارتفاع درجة البيروقراطية. • تعقد إجراءات ونظم تسوية المنازعات.</p>	<p>أندونيسيا</p>

	<p>- حرية امتلاك الأجانب للأراضي والعقارات وكذلك القيام بمشروعات استصلاح الأراضي.</p> <p>● تطوير الإطار التشريعي تم إصدار مجموعة من القوانين لتنظيم الإستثمار مثل قانون الشركات والمشروعات الصغيرة وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكارات وكذلك قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.</p> <p>● حوافز الإستثمار</p> <p>- يحصل المستثمرين على إعفاء من الضرائب لمدة 5 سنوات تزيد إلى 6 سنوات في الحالات الآتية</p> <p>○ إذا تجاوز عدد العاملين بالمشروع 2000 عامل.</p> <p>○ إذا تجاوزت قيمة رأس المال (عدا الأراضي والعقارات) 200 مليون دولار.</p> <p>● إذا تجاوزت فترة تأسيس المشروع 5 سنوات.</p>			
<p>● ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى كوريا الجنوبية من 788 مليون دولار عام 1990 إلى حوالي 2 مليار دولار عام 2002.</p> <p>● زيادة عمليات الدمج والاستحواذ</p>	<p>● الحوافز الضريبية والجمركية</p> <p>- إعفاء توزيعات أرباح الأسهم التي يملكها الأجانب من ضريبة الدخل وضريبة الشركات لمدة سبع سنوات تليها تخفيض للضرائب بنسبة 50% لمدة ثلاث سنوات.</p> <p>- إعفاء من ضرائب الأراضي والعقارات لمدة خمس سنوات تليها تخفيض بنسبة 50% لمدة ثلاث سنوات.</p> <p>- إلغاء الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة المفروضة على السلع الرأسمالية.</p> <p>● إنشاء مناطق الإستثمار الأجنبي (FIZ): تم إنشاؤها بهدف تشجيع الإستثمارات الأجنبية عالية التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، وتوفر هذه المناطق عدة مزايا للمستثمرين منها الإعفاءات الضريبية والجمركية، انخفاض المصاريف التأجيرية بنسبة تتراوح بين 75-100%.</p> <p>● مراكز خدمة المستثمرين</p> <p>- إنشاء خدمة الشباك الواحد "one stop shop": لا يقتصر دور المركز على الإجراءات الإدارية فقط، بل يمتد إلى الخدمات الإستثمارية طبقاً لتخصص المستثمر.</p> <p>● إنشاء مكتب حماية حقوق المستثمرين : لتقديم خدمات ما بعد</p>	<p>● تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين</p> <p>● تطوير الإطار المؤسسي.</p> <p>● تحرير مناخ الإستثمار.</p> <p>● إنشاء مناطق الإستثمار.</p>	<p>● تعقد إجراءات الإستثمار</p> <p>● فرض قيود على الإستثمار الأجنبي في المشروعات المطروحة للخصخصة.</p>	<p>● كوريا الجنوبية¹</p>

¹ د. محمود عبد الفضيل ، العرب و التجربة الآسيوية (الدروس المستفادة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، 65-75 .

<p>الضخمة في كوريا الجنوبية، حيث ارتفعت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ من صفر عام 1990 إلى 5.4 مليار دولار عام 2002.</p> <p>• زيادة الاستثمارات الكورية في مجال البحوث والتطوير من 2% عام 1986 إلى 5% من الناتج القومي الإجمالي عام 2000.</p>	<p>الإستثمار، ويهدف المركز إلى تذييل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية.</p> <p>• تحرير مناخ الإستثمار</p> <p>- يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك العقارات بنفس الإجراءات التي يتبعها المواطنين.</p> <p>- إلغاء القيود على الاقتراض بالعملة الأجنبية من جانب الشركات المحلية والسماح بحرية أكبر للمؤسسات المالية في مجال الإقراض التجاري قصير الأجل.</p> <p>- خفض عدد الصناعات الغير مسموح للاستثمار الأجنبي المشاركة فيها.</p> <p>- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك 100% من أسهم الشركات الكورية.</p>			
<p>• ارتفاع معدل نمو الإستثمار المحلي الإجمالي من</p>	<p>• إنشاء مجلس الإستثمار board of investment: وتمثل مهام المجلس في:</p> <p>- تحديد المشروعات التي سوف يتم الترويج لها</p> <p>- منح الضمانات والحوافز المالية وغير المالية لهذه المشروعات.</p>	<p>• تطوير الإطار المؤسسي.</p> <p>• الترويج</p>	<p>• تعدد إجراءات إنشاء الشركات.</p> <p>• حظر ممارسة</p>	<p>• تايلاند</p>

<p>7% عام 1993 إلى 5.2% عام 2003.</p> <p>• ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تايلاند من 17 مليون دولار أمريكي عام 1995 إلى 23 مليون دولار عام 2003.</p>	<p>مساعدة المستثمرين في الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة النشاط التنسيق بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب الراغبين في التعاون.</p> <p>وضع السياسات والإستراتيجيات التسويقية الخاصة بكل صناعة مستهدفة وذلك على أساس عناصر التنافسية، إمكانيات السوق، ومستوى التكنولوجيا في كل صناعة</p> <p>اتبع المجلس سياسة جغرافية في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قام بتحديد ثلاثة أقاليم رئيسية وعدد من الدول الأم للاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:</p> <p>- إقليم أوروبا، ويشمل جميع الدول الأوروبية - إقليم آسيا، ويشمل اليابان، الصين، سنغافورا، تاوان، وكوريا. - إقليم أمريكا الشمالية، ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.</p> <p>• الحوافز الضريبية</p> <p>- خفض ضريبة الشركات لتصل إلى 30% من الأرباح الصافية. - الإعفاء من الرسوم على الآلات والمواد الخام المستوردة.</p> <p>الإعفاء من ضرائب الشركات لمدة تتراوح من ثلاث إلى ثمان سنوات، مع السماح بترحيل الخسائر وخصمها كمصروفات لمدة خمس سنوات.</p> <p>• مناطق التجارة الحرة تحصل المشروعات العاملة في هذه المناطق على مجموعة من الحوافز بالإضافة إلى الحوافز السابقة:</p> <p>- تخفيض ضرائب الدخل بنسبة 50% لمدة خمس سنوات بعد فترة الإعفاء.</p> <p>خصم يصل حتى ضعف قيمة مصروفات المياه والكهرباء والمواصلات من الدخل الذي تحسب على أساسه الضريبة، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية المبيعات.</p>	<p>المستهدف: ترويج الاستثمار في مجموعة من الصناعات المستهدفة على أساس دعم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية في المدى الطويل</p> <p>• منح الحوافز الضريبية والمالية</p> <p>• إنشاء مناطق التجارة الحرّة.</p>	<p>الجانب للعديد من الأنشطة مثل زراعة الأراضي في بعض المناطق، الإستثمار في الثروة الحيوانية، الإستثمار في الغابات المنتشرة في تايلاند.</p>	<p>• ماليزيا</p>
<p>• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2814 مليون</p>	<p>• هيئة تنمية الصناعات الماليزية: وتقوم الهيئة بالآتي:</p> <p>- تحفيز الإستثمار الأجنبي والمحلي في الصناعات والقطاعات الخدمية. - المساهمة في السياسات التي ترسمها وزارة التجارة الدولية والصناعة</p> <p>• التعاون الدولي: قامت ماليزيا بتوقيع عددا من اتفاقيات ضمانات الإستثمار الثنائية مع 54 دولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مخاطر</p>	<p>• تطویر الإطار المؤسسي</p> <p>• تعزيز التعاون الدولي</p>	<p>• تقييد نسب حقوق الملكية للأجانب في عديد من الصناعات. • نقص مهارات</p>	

<p>دولار أمريكي عام 1998 إلى 32.3 مليون دولار عام 2002.</p> <p>• ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 22.3% عام 2002.</p>	<p>الإستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.</p> <p>• الحوافز الضريبية والمالية</p> <p>- حرية تحويل الأرباح والتدفقات الخارجة لرؤوس الأموال.</p> <p>- تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.</p>	<p>• تقديم حوافز مالية وضريبية</p>	<p>العمالة في بعض الصناعات.</p> <p>• تفشي الفساد الإداري في بعض قطاعات الأعمال.</p> <p>• غياب الشفافية في السياسات الحكومية المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية.</p> <p>• عدم تشجيع المنافسة، وظهور بعض الأشكال الاحتكارية.</p>	
<p>• ارتفاع نسبة الإستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 21.2% عام 2002.</p> <p>• ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى</p>	<p>• مراكز تشجيع الإستثمار</p> <p>-هيئة التنمية الاقتصادية : تقوم بتنمية النشاط الإستثماري الصناعي من خلال الدعم المالي والفني لهذه الإستثمارات.</p> <p>مجلس تنمية التجارة السنغافوري : وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى دعم وتحفيز التجارة، إلا أنها أيضا ترتبط بتحفيز وهيئة مناخ الإستثمار، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات.</p> <p>• التعاون الدولي: التوقيع على عدد من اتفاقيات الإستثمار والتنسيق مع الدول المجاورة بهدف تشجيع الإستثمار.</p> <p>• برامج تنمية النشاط الاقتصادي، مثل:</p> <p>- التصنيع: يهدف البرنامج إلى تنمية القطاع الصناعي والوصول بمعدل النمو الصناعي إلى 7%.</p> <p>- التجارة الدولية: يهدف البرنامج إلى تنمية قدرات الاقتصاد الوطني على المنافسة في الأسواق العالمية.</p>	<p>• تطویر الإطّار المؤسسي</p> <p>• تعزيز التعاون الدولي</p>	<p>• وجود عدد من المعوقات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي من بينها عدم السماح بارتفاع نسبة حقوق الملكية للأجانب عن 49% في بعض الصناعات.</p> <p>• وجود بعض العوائق ترتبط</p>	<p>• سنغافورة</p>

<p>سنغافورة من 7.59 مليار دولار عام 1998 إلى 10.49 مليار دولار عام 2001.</p>	<p>- الإستثمار التعاوني: يقوم البرنامج بتنفيذ عشرة مشروعات إجمالي تكلفة 100 مليون دولار. -المشروعات المحلية الواعدة : يعمل المشروع على زيادة الإستثمار الأجنبي في القطاعات الواعدة.</p>		<p>بالإطار التشريعي المتعلق بالمنشآت المحلية والإستثمار الأجنبي.</p>	
--	---	--	--	--

المطلب الثاني: السياسات المتبعة لتحسين مناخ الإستثمار:

اتجهت الدول محل الدراسة إلى إتباع عدد من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي لتحسين مناخ الإستثمار وجذب المستثمرين ومن أهم هذه السياسات¹:

أولاً: سياسة الترويج المستهدف للاستثمار: يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الإستثمار مثل الإستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الإستثمار بشكل عام، مثال على ذلك استهداف المجلس الاقتصادي للتنمية بنسغافورة للمستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية، وتركيز مركز ترويج الإستثمار في إسرائيل على أقوى الصناعات داخل الاقتصاد، وأخيرا قيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22 تكتلا صناعيا من حيث القدرة على جذب الإستثمارات المتوجهة للتصدير.

- ويشار إلى أنّ منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة مثل: تخفيض البطالة، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الإستثمارات في القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج.

ثانيا: السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية: أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والصادرات، وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية:

- **وضوح النظام الضريبي:** يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الإستثمارات.
- **خفض التعريفات الجمركية:** وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطات بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية ووصولاً إلى إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الإستثمارية.

¹ السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، من الموقع الشبكي :

- **منح البحث والتطوير:** وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة ثم استيراد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد وذلك على غرار المنح التي تقدمها إسرائيل، كما قامت فنلندا بتخصيص منح البحث والتطوير لتمويل أنشطة البحث والتطوير التي من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم المنح المقدمة لتمويل البحث والتطوير في فنلندا ليصل إلى 390 مليون يورو عام 2003.
- **منح التوظيف:** وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وهي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا)، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح، يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة على أن يراعي وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة.
- **منح التأسيس:** تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم بالمشروع.
- **منح التنمية:** تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة .
- إتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب للجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز لتسوية المنازعات (ICSID) وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة.
- الاهتمام بتطوير أسواق الأسهم والسندات.
- إنشاء موقع إلكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها على أن يتم تحديثه دوريا.
- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمار تقوم بمتابعة الأنشطة الإستثمارية مما يخلق نوعا من الأمان لدى المستثمرين
- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الإستثمار مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.
- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة، ودراسات جدوى مبدئية للمشروعات

المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الإستثمار ذات معدلات الربحية المرتفعة.

● إنشاء سجل إلكتروني يحوي بيانات جميع الشركات العاملة في الدولة وتلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة.

● الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.

ثالثا: السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي¹: يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات رؤوس الأموال والسلع ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الإستثمار ما يلي:

- تبني سياسات التوجه التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقه للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- عقد اتفاقيات لضمان الإستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية (الدول المتقدمة) وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الإستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الإستثمارات منها.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الإستثمارات الإقليمية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعودة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية.
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الإستثمار في الاقتصاد القومي.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الإستثمار وتلدم الخدمات الاستثمارية.

¹ Giuseppe Nicollet and others, policies and International Integration : influences and Trade and Foreign Direct Investment ,OCDE, Eco/WKP,2003,p13, 14.

رابعا: تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي¹ :

1. تحسين الإطار المؤسسي: تعرف المؤسسات بأنها الأطر التنظيمية أو التنظيمات التي تحكم سير العمل في أسواق العمل والإنتاج والأسواق المالية كما تشمل نوعية الحاكمة مثل الحقوق السياسية وكفاءة القطاع العام ودرجة الفساد وحماية حقوق الملكية وفرض سيادة القانون حيث أن ثمة شواهد على أن المؤسسات الجيدة تسهل فاعلية السياسات وهكذا ينبغي النظر إلى الإصلاح المؤسسي على أنه عنصر جوهري لجذب مزيد من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، ضرورة العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية توزيع الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية وفي هذا الصدد قامت دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بإعداد قائمة استرشادية عند صياغة السياسات الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على العناصر الآتية:

- وضع حدود ومعايير للإنفاق على الأجهزة التنفيذية (الهيئة العامة للاستثمار) بما يكفل التخطيط الأمثل للموارد وتحقيق كفاءة الإنفاق وذلك من خلال:
 - وضع أسقف لمستوى الإنفاق الكلي لكل دولار من الاستثمارات المباشرة وذلك لكل مشروع سنويا بهدف تقدير تكاليف برنامج تشجيع الاستثمار المباشر عن طريق الإعفاءات الضريبية المباشرة وغير المباشرة المتوقعة.
 - الاعتماد على أدوات التقييم الأخرى مثل تحليل التكلفة/ المنفعة .
 - تقييم المنافع المترتبة على إقامة المشروعات مثل: الروابط مع المشروعات المحلية، الأثر على خلق سلاسل للقيمة والأثر على خلق مهارات لعنصر العمل.
 - تحديد المتطلبات الإدارية والمهارات الفنية المطلوبة عند وضع وتنفيذ برنامج الحوافز وكذلك القدرات التفاوضية العالية والتي تتطلب الاستعانة بكوادر متخصصة في تطبيق التعليمات وتمتع بنطاق واسع من الصلاحيات اللامركزية.
2. تحسين الأطر التشريعية : يمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة. بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادي ويتضمن تحسين الأطر التشريعية.
- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

¹ سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، من الموقع السابق:

- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الإستثمارية.
 - وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.
- خامسا: سياسات أخرى :** بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار من بينها:
- تبنى سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وخفض معدلات التضخم والبطالة وتضييق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
 - عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات وبخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل.
 - وضع برنامج قومي لتوصيف حتى يتمكن المستثمر من تحديد مستويات الأجور.
 - عدم وضع قيود على نسب حقوق الملكية للأجانب والسماح لهم بمزاولة كافة الأنشطة المسموح بها.
 - حرية تحويل الأرباح وتدفقات رؤوس الأموال للخارج.
 - تشجيع الاستثمار الفردي الخاص ودعمه من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وعمل برامج تدريبية للصناعات الصغيرة.
 - إنشاء مناطق التصنيع للتصدير أو ما تعرف بالمناطق الحرة التي تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.
 - الاتجاه إلى تفعيل الاتصال الالكتروني بين الحكومة والمستثمرين بشكل خاص والأفراد بشكل عام وذلك من خلال إنشاء ما يعرف بالحكومة الإلكترونية كما في حالة الاقتصاد الأردني.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب¹:

¹ تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، موقع سابق:

يمكن ذكر عدد من النقاط التي تمثل الدروس المستفادة من تجارب الدول التي استطاعت تهيئة المناخ الإستثماري بها، ولا تعد هذه الدروس المستفادة نقاط منفردة تعمل بشكل مستقل بل إنها تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض لتهيئة المناخ الإستثماري، ومن أهم الدروس المستفادة لتحسين مناخ الإستثمار:

● **الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادي ، وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم وخفض مستويات عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي إيجاد بيئة اقتصادية تنخفض بها ظروف عدم التقين المتعلقة بتقلبات الأسعار وهو الأمر الذي يعيق عمليات إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الإستثمارية الجديدة (تقييم الأرباح والتكاليف) وبالتالي صعوبة اتخاذ القرارات الإستثمارية.**

● **مواعاة تيسير الإجراءات الإدارية وتحسين نظم الاتصال ، وهو ما يعني الاعتناء بالبعد الزمني وتكلفة إنشاء الإستثمار، فوجود بيئة إدارية غير متطورة لإنشاء الإستثمار، يعني طول الفترة الزمنية اللازمة لتأسيس المشروعات بسبب تخلف الجهاز الإداري.**

● **يعتبر دعم الاستقرار السياسي مطلباً مهماً وحيوياً لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات، فالمؤثرات السياسية تلعب دوراً مهماً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والإستثماري بشكل خاص.**

● **ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الأولويات للمجالات الإستثمارية التي يحتاج إليها الاقتصاد، وهو ما يتضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة، وتركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبي وزيادة الإستثمار المحلي في المجالات ذات الأولوية في هذا السياق.**

● **تعتبر الجهود المبذولة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصناعات التي حققت أكبر معدل نمو على مستوى الدولة أكثر كفاءة من جذب الإستثمارات إلى القطاعات الأخرى وذلك لأن النمو الذي تحقق في هذه القطاعات يعد دليلاً على توافر فرص الإستثمار فيها.**

● **لم يعول كثيراً على الحوافز الضريبية للاستثمارات الناشئة، في جذب الإستثمارات، إلا أن التجارب الدولية في هذا الشأن تؤكد ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية إلى الإستثمارات التي تتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية وعدم الإفراط في تقديم هذه التسهيلات، وتقديم هذه المنح والتسهيلات بشكل يتناسب مع أهمية هذه المشروعات من حيث العائد الاقتصادي الكلي لتلك المشروعات على مستوى الدولة.**

● **عدم التحيز ضد المستثمر الأجنبي وإلغاء كافة القيود المفروضة على التعاملات با لنقد الأجنبي وعلى حرية انتقالات رؤوس الأجنبية والأرباح المتولدة عن المشروعات الإستثمارية إلى الخارج.**

¹ للمزيد من المعلومات أنظر كتاب د. محمود عبد الفضيل ، العرب و التجربة الآسيوية (الدروس المستفادة) ، مرجع سبق ذكره، 167، 129

- أهمية توسع الحكومات في تقديم القروض الميسرة لمختلف المشروعات في المناطق الأقل تحضرا وبسعر فائدة يتوقف على عدة اعتبارات من بينها حجم رأس المال ومبيعات المشروع وع السنوية ودرجات المخاطرة المرتبطة بالمشروع.
- التوسع في إنشاء مناطق صناعية تمثل نقطة الالتقاء فيما بين الإستثمارات، مما يساهم في سهولة الاتصال فيما بينها وتحديد الإستثمارات المطلوبة في الصناعات المكتملة للصناعات القائمة . كما يمكن ربطها بمراكز البحث والتطوير.
- عقد اتفاقيات دولية لتجنب الازدواج الضريبي مع الدول المتقدمة والتي تمثل أحد مصادر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يساهم في خفض تكلفة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز عملية تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
- توافر القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنفيذ الإستثمارات مرتفعة التقنية أحد الشروط الضرورية لجذب الإستثمارات مما يجعل الاقتصاد ملتقى أنظار الإستثمارات كثيفة استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة في ظل انخفاض تكلفة الأيدي العاملة.
- أهمية إتباع نظم اقتصاد السوق وخلق اقتصاد مفتوح، نظرا لما تنطوي عليه هذه النظم من حرية انتقال رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- ضرورة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي واقتصار دورها على الدور الإشرافي وليس الإنتاجي، الأمر الذي يعني مزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل دور قوى السوق في النشاط الاقتصادي وفي أسواق الائتمان.
- إنشاء مناطق للاستثمار الأجنبي بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية عالية التقنية، وإنشاء وكالات للابتكار والتكنولوجيا للمساهمة في تمويل مشروعات البحث والتطوير للمشروعات الإستثمارية عن طريق تقديم منح تتراوح بين 50% - 75% من تكاليف تلك المشروعات.
- ضرورة وضوح الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار أمام المستثمرين، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالإستثمار.
- تفعيل الإطار التشريعي المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكارات، وهو ما يعني دعم ظهور الاختراعات ونقل التكنولوجيا.
- استهداف الإستثمارات التي تخدم إستراتيجية التصنيع المحلية، وضرورة تماشى سياسة جذب الإستثمارات مع أولويات التنمية الاقتصادية.

● ضرورة وجود مؤسسات ترويجية للاستثمار، تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب والمحليين وتعمل على توضيح وتعمل على توضيح فرص الإستثمار أمامهم.

المبحث الثالث : سبل تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا:

في دراسة للبنك الدولي عن مناخ الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أكد أنّ التحدي التنموي الأبرز للمنطقة في العقد القادم سيتمثل في إيجاد وظائف كافية للقوة العاملة النامية باضطراد بين عامي 2010 و2000، سينظم سنويا لسوق العمل ما معدله 4.2 مليون قادم جديد وأن السبيل الأفضل لمواجهة هذا التحدي هو قيام هذه الدول برفع تنافسية مناخ الاستثمار، وتهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا نهدف في هذا المبحث إلى اقتراح أهم السبل التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار في منطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا.

المطلب الأول: تقديرات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2004-2007):

اختلفت تقديرات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا، وخاصة تلك المتجهة للدول النامية ودول الاقتصادات المتحوّلة باختلاف مصادر المؤسسات المالية المعنية مع صعوبة المقارنة بينها لاختلاف الدول الداخلة في تقسيم المجموعات وطريقة احتساب البيانات، وفي هذا السياق واستيفاء لمتابعة كافة التطورات الدولية للاستثمار، سنعرض أهم البيانات الصادرة حول تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وفق أهم هذه المؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية.

ولقد قدرت مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) بشكل أولي¹ (شمل بيانات 101 دولة فقط توافرت حولها البيانات حتى سبتمبر 2004) أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال عام 2004 بلغت نحو 612 مليار دولار مرتفعة نسبة 6% عن مستواها لعام 2003 بتأثير تحسن عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتفعيل برامج الخصخصة وقوة النمو الاقتصادي العالمي، وانتعاش الأسواق المالية العالمية وتعزز ثقة المستثمرين مع مواصلة تحسين سياسات الإستثمار والإجراءات الخاصة به.

فبالنسبة للتدفقات المتجهة للدول المتقدمة فقد انخفضت إلى حوالي 321 مليار دولار عام 2004، بينما ارتفعت التدفقات للدول النامية بشكل ملحوظ إلى 255 مليار دولار عام 2004، ومن جهة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 ، مرجع سبق ذكره.

أخرى ارتفعت التدفقات المتجهة لدول الاقتصادات المتحولة (في وسط وشرق أوروبا) إلى 36 مليار دولار وحصّة 5% مقارنة مع 27 مليار دولار للفترة ذاتها.

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فقد قدر صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (146 دولة) أن يكون قد بلغت نحو 186.4 مليار دولار عام 2004، وهو أعلى مستوى بلعته منذ عام 1997 ومن جهة أخرى أكدت مصادر صندوق النقد الدولي تنامي أهمية تحويلات العمالة وخاصة في 20 دولة نامية تتلقى تحويلات من مواطنيها في الخارج رتبت على أساس معدل هذه التدفقات الواردة إليها خلال الفترة (1990-2003)، وقد تصدرت الهند هذه القائمة تليها المكسيك والفلبين وتدخل فيها 5 دول عربية (مصر والمغرب ولبنان والأردن واليمن) تتراوح فيها تحويلات العمالة سنويا بالمعدل خلال الفترة المذكورة ما بين أعلاها في مصر حوالي 3.4 مليار دولار سنويا بالمعدل في اليمن.

أما وفقا لمصادر البنك الدولي فقد ارتفع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (154 دولة) من 151 مليار دولار إلى 165.5 مليار دولار خلال الفترة (1999-2004)، في إطار تحسن صافي التدفقات الخاصة للدولة النامية التي تكون قد ارتفعت إلى 301.3 مليار دولار عام 2004. أما حسب تقديرات معهد التمويل الدولي بلغ صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (29 دولة) نحو 138.3 مليار دولار عام 2004، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد أشارت في تقريرها إلى أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مينا) تبدو منطقة واعدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر رغم أنها لم تحقق إنجازا يقابل إمكاناتها وقد عزا التقرير ذلك إلى استمرار وجود قطاعات مغلقة أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد قدر حجم صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية بنحو 2 مليار دولار عام 2003 مقارنة مع صافي تدفقات بلغت 7.4 مليار عام 1998. وفي هذا السياق ووفقا للمسح العالمي الذي قامت به انكتاد (صدرت في أكتوبر 2004) بعنوان آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات للفترة (2004-2007).

Prospects For Foreign Direct Investment and The Strategies of Transnational Corporations و 2004- 2007.

فإن معظم توقعات اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر للمدين القصير (2004- 2005) والمتوسط (2006 - 2007). عكست تحسنا في وضع الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن بشكل متباين بين المناطق والدول القطاعات مع توقع اشتداد حدة المنافسة بين الدول على حصّة متزايدة من

الإستثمار الأجنبي المباشر، وعودة النشاط عبر الحدود للإستثمار مع تزايد الثقة في أوساط الأعمال والمستثمرين.

ويشير الجدول التالي إلى منهجية المسوحات الثلاثة العالمية التي استند إليها التقرير .

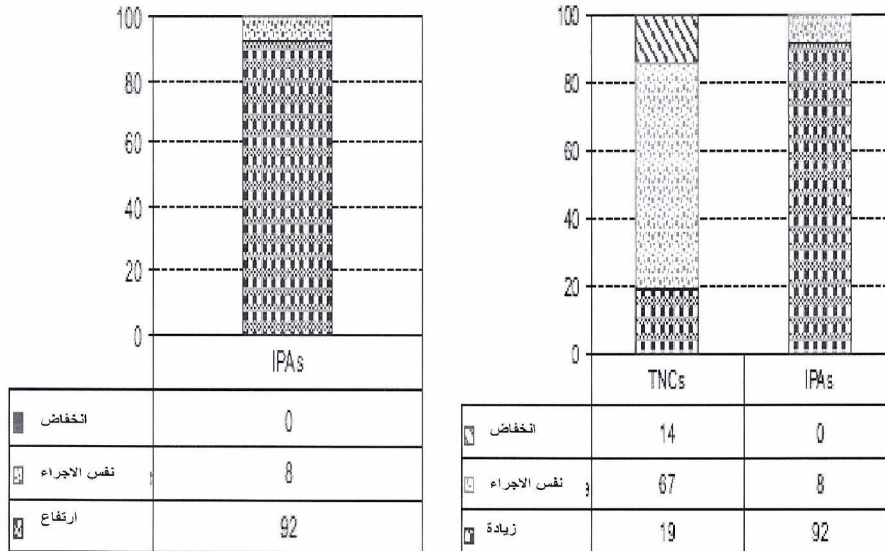
الجدول رقم (4-4) : منهجية المسوحات الثلاثة العالمية التي استند إليها تقرير الانكثاد

البند	حجم العينة	نسبة الردود	مدة المسح
1 الشركات متعددة الجنسيات TNCs	335	24%	فبراير - أبريل 2004
2 خبراء الإستثمار واختيار المواقع	87	77%	يناير - مارس 2004
3 هيئات الإستثمار IPAs	158	63%	يناير - مارس 2004

Source : UNCTAD, Prospects For Foreign Direct Investment and The Strategies of Transnational Corporations 2004- 2007, www.unctad.org/en/docs/iteiipmsc.11_en.pdf

ولقد أشار التقرير إلى أن منطقة شمال إفريقيا ستكون من أكثر المناطق جذبا للإستثمار الأجنبي المباشر خلال المدى القصير(2004-2005) والمتوسط (2006-2007) ومن خلال الشكلين التاليين نوضح توقعات الانكثاد فيما يخص اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

الشكل رقم (1-4):تقديرات تدفق IDE إلى إفريقيا الشكل رقم (2-4):تقديرات تدفق IDE في الفترة (2006-2007) في الفترة (2004-2005)



المصدر: الانكثاد، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات للفترة (2004 - 2007)، مرجع سبق ذكره ، بتصرف من الطالبة.

بالنسبة لجاذبية القطاعات في المدى القصير يشير التقرير إلى أن قطاع الخدمات سيكون الأكثر جذبا للاستثمار خاصة في أنشطة السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أما في مجال الصناعات التحويلية فيتوقع أن تشهد الصناعات الإلكترونية والآلات تقدما، بينما يتوقع أن تتراجع جاذبية القطاعات الأولية. ويشير الجدول التالي إلى أولوية جاذبية القطاعات للمدى القصير وفق الردود التي استلمت.

الجدول رقم (4-5): أولوية جاذبية القطاعات للمدى القصير.

التسلسل	أولوية جاذبية القطاعات الرئيسية	أولوية جاذبية القطاعات الفرعية
1	الخدمات	الفنادق والمطاعم، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجارة التجزئة والجملة، خدمات الأعمال، التشييد والمقاولات، خدمات الطاقة، البنوك والتأمين، النقل، التعليم والصحة.
	الصناعات التحويلية	المعدات الكهربائية والإلكترونية، الأدوات والمعدات، أشباه الموصلات، أجهزة ومعدات الحاسوب، معدات البناء، صناعات السيارات.
3	المواد الأولية	قطاع النفط والغاز، التعدين، المنتجات الزراعية.

Source: UNCTAD, Prospects For Foreign Direct Investment and The Strategies of Transnational Corporations 2004- 2007,op-cit,p

ولجهة جاذبية المناطق الجغرافية¹ في المدى القصير فإن التقرير حدد منطقة آسيا ووسط وشرق أوروبا كأكثر المناطق جذبا للاستثمار وبدرجة أقل منطقة غرب أوروبا وإفريقيا أما منطقة أمريكا اللاتينية فستكون جاذبية في المدى المتوسط.

وبالنسبة لجاذبية الدول توقع التقرير أن تصدر الصين والهند في منطقة آسيا، وجنوب إفريقيا ومصر في منطقة إفريقيا، والبرازيل والمكسيك في منطقة أمريكا اللاتينية، والكاربي وبولوندا وروسيا في منطقة وسط وشرق أوروبا. أما في إطار الدول المتقدمة فيتوقع أن تصدرها الولايات المتحدة تليها بريطانيا. ويشير الجدول التالي إلى ترتيب أهم المواقع جاذبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2004 - 2005).

¹ للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (3-4) .

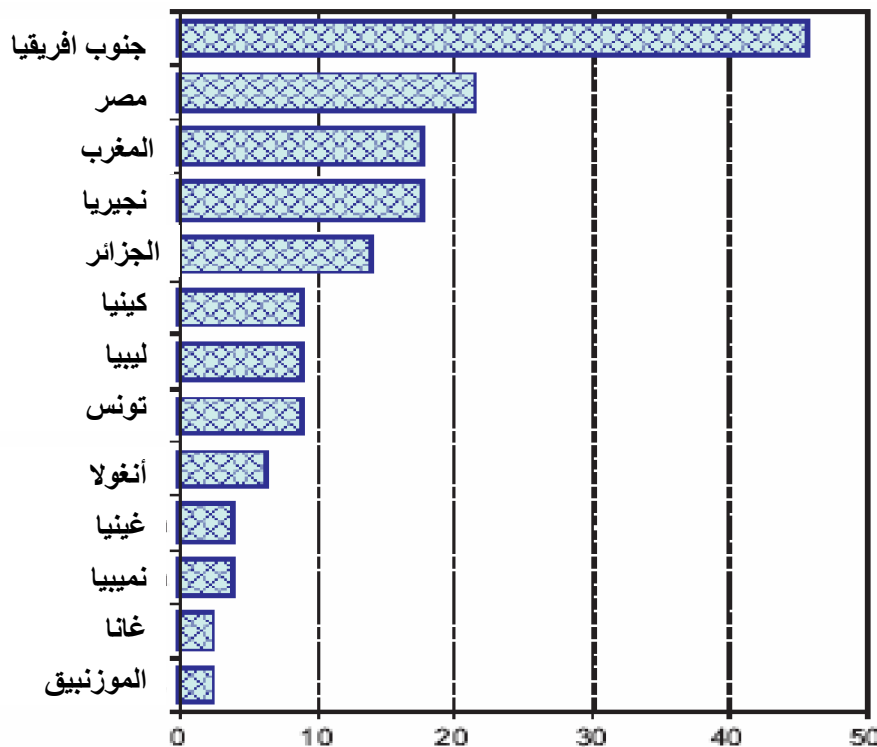
الجدول رقم (4-6) : أهم المناطق الجغرافية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير (2004-2005)

الترتيب	إفريقيا	آسيا والباسيفيك	أمريكا اللاتينية والكاريبي	وسط أوروبا	شرق	الدول المتقدمة
1	جنوب إفريقيا	الهند	البرازيل	بولندا		الولايات المتحدة
2	مصر	الصين	المكسيك	روسيا		بريطانيا
3	المغرب / نيجيريا	تايلند	الأرجنتين	هنغاريا / التشيك		كندا
4	-	فيتنام / كوريا الجنوبية	تشيلي	-		ألمانيا
5	الجزائر	-	فنزويلا	رومانيا		اليابان

Source :UNCTAD , Prospects For Foreign Direct Investment and The Strategies of Transnational Corporations 2004- 2007,op-cit.

فيما يلي ندرج الشكل رقم (4-3) الذي يوضح أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال الفترة (2004-2005).

الشكل رقم (4-3): أكبر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2004-2005)



Source :UNCTAD , Prospects For Foreign Direct Investment and The Strategies of Transnational Corporations 2004- 2007,op-cit.

وبينما يذكر التقرير أن عمليات الاندماج والتملك (M&A) ستسود في الدول المتقدمة فإن العمليات الجديدة (Greenfield) ستسود في الدول النامية. كما سيتزايد الإستثمار في خدمات (الأوفشور) مدفوعا بانتقال الإستثمارات إلى المناطق ذات كلفة العمالة الأقل خاصة في قطاعات خدمات دعم قطاع الأعمال والمبيعات والتسويق والعمليات اللوجستية. كما يتوقع أن يزيد اهتمام الدول بنوعية الجهود الترويجية، والتركيز على تقنيات استهداف المستثمر وفي تقديم مزيد من الحوافز والمزايا، وفي الوقت ذاته التوجه إلى مزيد من التحرير في أنظمة الإستثمار.

وبينما يتوقع التقرير أن تبرز بعض الآثار السلبية بتأثر الاقتصاد العالمي بتقلبات أسعار النفط و بروز اتجاهات المخاطر الحمائية وتزايد بؤر النزاعات الإقليمية والإرهاب مع استمرار معاناة الدول النامية من مشكلات ضعف النمو الإستثمار، يشير على الجانب الإيجابي إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل تحسنه للمدى المتوسط مع اتجاه تحسن معدلات النمو الاقتصادي العالمي ومعدلات الإستثمار والإنتاج الصناعي وتنامي أرباح الشركات والقيمة السوقية للأسواق المالية.

المطلب الثاني : فرص و تحديات الإستثمار في دول شمال إفريقيا:

من المهم أن نوضح العلاقة الإستثمارية بين دول شمال إفريقيا و العالم الخارجي .بمناقشة أهم فرص و تحديات الإستثمار في المنطقة دون الاقليمية .

أولا : الفرص المتاحة في دول شمال إفريقيا¹ : يمكن الاشارة إلى أهم هذه الفرص فيمايلي :

- تعد المنطقة دون الاقليمية لشمال إفريقيا سوقا كبيرة الحجم بالنظر إلى حجم سكانها حيث أنه خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2004، ظل معدل النمو في حدود 4 % في حين بلغ معدل النمو الديمغرافي 1.9 %، وهذا يعني أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي في المنطقة دون الإقليمية تطور ب 2.1%.

- وصل معدل الادخار الداخلي في المنطقة إلى ما يزيد عن 21 % من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة ما بين 2000 و 2002. وقد تعزز هذا الادخار بفضل المداخيل الصافية من الخارج التي بلغت نحو 1 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتتراوح معدلات الإستثمار في المنطقة دون

¹ الاستثمار في المنطقة العربية و مواجهة التواترات الراهنة ، من الموقع الشبكي

الإقليمية بين 18 % (مصر وليبيا)، و 29 % (موريتانيا)، و هو معدل أعلى من مثيله في كثير من مناطق في العالم .

- هنالك العديد من دول المنطقة مثل مصر والجزائر، تونس والمغرب قامت بسن تشريعات جديدة لخلق مناخ جيد للاستثمار و كذلك بدأت بتطبيق برامج الخصخصة الذي من شأنه تشجيع الإستثمار الأجنبي بالاضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق المال .
- بدأت العديد من دول المنطقة في تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية و الإستثمارات، فعلى سبيل المثال توجد 4 دول من لاصل سبعة وهي مصر والمغرب، تونس وموريتانيا أعضاء في منظمة التجارة العالمية (مصر عضوة في L'OMC منذ جوان 1995) ، أما بقية دول المنطقة و هي الجزائر و ليبيا و السودان في طريقها للانضمام اليها.

ثانيا : التحديات والمشكلات التي تواجه الإستثمار في شمال إفريقيا¹: إن الإستثمار في دول شمال إفريقيا يعاني العديد من المعوقات و يواجه مجموعة من التحديات و فيما يلي سنحاول التعرض لأهم تحديات و عوائق الإستثمار المشتركة بين دول المنطقة دون الاقليمية .

- قصور و انخفاض كفاءة البنية الأساسية والخدمية في دول المنطقة دون الاقليمية عن مثيلاتها في العديد من دول العالم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية .
- عدم كفاءة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة في عدد من دول المنطقة في ادارة النظم الجمركية ، في تشجيع مزيد من آليات تمويل التجارة و خدمات الارتقاء بالصادرات .
- عدم وجود تكامل (تكتل) أو منظمة اقليمية تعمل من خلالها دول شمال إفريقيا .
- عدم استقرار الاقتصاد الكلي وصعوبة الحصول على الائتمان.
- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال : حيث أدى لجوء بعض دول المنطقة إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال و أرباح الشركات للخارج إلى احجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الإستثمار بتلك الدول .

¹ رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل، دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس، الاسكندرية 1997، ص65.

- عدم وضوح الهيكل الضريبي : مما يؤدي إلى اضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له.
- انخفاض كفاءة العمالة و ضعف مستوى تعليم السكان، التكاليف المرتفعة لليد العاملة .
- عدم الانفتاح الاقتصادي و كذلك تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أمام المستثمرين .
- تعقد الاجراءات الادارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر ، بالاضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الإستثمار .
- عدم توافر المعلومات عن فرص و حوافز الإستثمار وضعف تنوع الصادرات .
- ضعف النفقات المخصصة للبحث و التطوير .

المطلب الثالث : استراتيجية دول شمال إفريقيا اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر¹:

تواجه دول شمال إفريقيا موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقف جماعي منسق وأنماطا مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة، حيث أن تعامل دول شمال إفريقيا بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الخسائر والانقسامات التي تتكبدتها تلك الدول، وعلى هذا الأساس فإنّ تحقيق التكامل بين دول شمال إفريقيا سوف يكسب المنطقة العديد من المزايا، بحيث سوف يساعدها على تحسين مناخها الاستثماري، وفيما يلي سوف نعدد أهم المزايا التي يمكن تحقيقها في اطار تكامل هذه الدول.

أولا: مزايا تحقيق التكامل دون الاقليمي بين دول شمال إفريقيا: فيما يلي سوف نتطرق لأهم المزايا التي يمكن أن تحقّقها من دول شمال إفريقيا من تحقيق تكاملها الاستثماري .

- **بالنسبة لقطاع الطاقة :** فان كفاءة الشركات المحلية يمكن زيادتها من خلال تحسين تكاليف التمويل لدول شمال إفريقيا مع شريكها الأول و هو الاتحاد الأوروبي
- **بالنسبة لقطاع السياحة :** فدول المنطقة دون الاقليمية تتمتع بطاقة هائلة، حيث عرف هذا القطاع في كل من مصر، المغرب، تونس نموا هائلا، و فائض الطاقة هذا يمكن أن يتم اسغلاله ، فالقدرات التسييرية التي تتمتع بها كل من تونس و المغرب يمكن أن تكون أرضية خصبة للتعاون و الشراكة مع كل من الجزائر و ليبيا .بالاضافة إلى ذلك اتساع تشكيلة المنتوجات المعروضة و تنوعها المطابق لسياسة تكيف مفروضة بسبب تشعب القطاع في هذه الدول في وضع اللاتكامل

¹ www.iedf.edu.dz/documentation/Publication/ide.htm , op-cit.

كما يمكن القول أنه هناك مشاريع جد واعدة في هذا القطاع بالنسبة للمغرب في اطار تحقيق تكامل دون اقليمي ، و ذلك أن هذا الأخير سيعزز و يحسن من عرض الخدمات الساحلية الخاصة بالشواطئ حيث أن قطاع السياحة في المغرب يعاني من عائق يتمثل في أن طلب السياحة الداخلية لايزال أصغر من الامكانيات (السيولة) الوطنية في هذه المناطق.و بالانفتاح الاقليمي يمكن القضاء على هذا العائق و ذلك من خلال تحويل العرض المحلي الفائض باتجاه الشواطئ الجزائرية .

أما بالنسبة لقطاع **الصناعات التصديرية** (النسيج، الجلد ، الالكتروميكانيك، الصيدلة، الكيمياء) فتوفير نظام تمويل موجه للتصدير يصبح ممكنا في اطار تحقيق التكامل دون الاقليمي وسيسمح بدعم حجم هذه الصناعات المصنعة و الاستفادة من وفرات الحجم في كل من المغرب و تونس .

● **بالنسبة لقطاع الاتصالات** :تحقيق التكامل دون الاقليمي سيتجسد في استخدام واستغلال أفضل لامكانياتها، والاستفادة من اقتصاديات الحجم و التي من شأنها أن تسهم في تخفيض التكاليف وزيادة حدة المنافسة من أجل النفاذ للأسواق الأخرى ومواجهة المنافسة الخارجية في الأسواق المحلية .

● **بالنسبة لقطاع الزراعة و الصيد البحري** : فان تحقيق التكامل دون الاقليمي سيفيد هذا القطاع ، اذ سيقدم ميزتين لدول شمال إفريقيا ، الأولى تكمن في الحصول على المنافذ الجديدة والثانية تتعلق باستعمال الكفاءة المكتسبة لصالح المشاريع الجديدة .

● **بالنسبة للخدمات العمومية الكبيرة**: فانه المجال الأكثر استفادة من تحقيق تكامل دون الاقليمي و ذلك لأن كل من المواصلات، الماء والكهرباء، تحلية المياه، وسائل الاتصال تعتبر من الاحتياجات الضرورية للسكان و التي لا تتجسد في طلب فعال *demande solvable* كاف لتطوير و انعاش المعروض الضعيف من خلال نظام الامتيازات ورخص التنازل، وذلك بعد اصلاح الأسعار مقارنة بالتكاليف والمعايير المطبقة .

● **بالنسبة للخدمات المالية** : فان تحقيق التكامل دون الاقليمي سيحقق نتائج مرجحة. كما يمكن الاشارة إلى الامكانيات المتعلقة بتوافق البيانات المالية، وكذا تطبيق المعايير المتعارف عليها في هذا الصدد من أجل سوق مالي كفاء يخدم المستثمرين في تحقيق أقصى ربح ممكن من جهة و توزيع المخاطر من جهة أخرى .

● **بالنسبة للبنوك** : تحقيق التكامل دون الاقليمي سيسير تسيير محافظ قروضها المالية من خلال زيادة فرص الإستثمار وزيادة عدد زبائنها .

● بالنسبة لخدمات الاقتصاد الجديد : فالتنمية في هذا الميدان لازلت في بدايتها في دول شمال إفريقيا مقارنة بدول أخرى كاهند ، و هذا ما يجعلنا نتصور و نتنبأ بآفاق استثنائية في اطار تحقيق تكامل دون اقليمي ، فما تتمتع به دول شمال إفريقيا من مؤهلات و مزايا وبما في ذلك قربها من أوروبا سيمنحها ميزة في هذا الميدان ستمكنها من لعب دور حيوي و بارز في العشرية القادمة بشرط الاستفادة من اقتصاديات الحجم .

ثانيا: استراتيجية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بدون تحقيق التكامل دون الاقليمي: باعتماد المعايير الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة LOMC و اتفاق الشراكة الأور-متوسطة، فان اصلاح اقتصاديات هذه الدول سيتجلى من خلال نظام أسعار يعكس شروط الانتاج وتوزيع السلع والخدمات في سوق تنافسي .

إن تجارب الشركات الثنائية أو متعددة الأطراف خلال 15 سنة الأخيرة لم تحقق النتائج المنتظرة و ذلك لأن الموجهين LES INITIATEURS أرادوا الغاء القيود الجمركية و غير الجمركية بين الدول التي تعرض منتوجات مماثلة دون تغيير الشروط ، مع ايقاف الاصلاحات الهيكلية .

إن ما يهمنا هو بنك المغرب العربي للتجارة والإستثمار LA BANQUE MAGHREBINE و الذي أنشأ في مارس 1991، برأس مال اجتماعي قيمته 500 مليون دولار موزع في شكل حصص متساوية بين الدول الأعضاء الخمس، حيث أن هذا البنك لا يبدو عمليا أنه قد بدأ نموه الحقيقي، لا سيما وأن تعيين الموظفين في هذا البنك يشترط أن يكون أصله من المغرب العربي بالرغم من قلة الكفاءات المهنية ذات المستوى العالي في هذا الميدان ، إن هذه المؤسسة (البنك) لها بشكل خاص أهداف واعدة حيث أنها يمكنها الاستفادة من خبرة بنوك التنمية الثنائية أو المشتركة، ومن شراكة البنوك المغاربية مع الأخذ بعين الاعتبار الميزانيات المقدمة بغية التكيف مع المعطيات الدولية الجديدة فيما يخص التمويل متعدد الأطراف، إن اتفاقية النظام la convention de règlement بين البنوك المركزية التي تم توقيعها في 11 سبتمبر 1991 تعمل على أساس قواعد ثنائية ن بمراجعة الأرصدة الشهرية كل 15 يوم مستخدمين نظام الاتصال Swift ، و على ما يبدو أن احترام الاجراءات و القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية قد ساهمت في في اسمرار بنك المغرب العربي .

أما على المستوى الداخلي فقد قامت دول شمال إفريقيا بتعديل و اصلاح قوانين بنوكها منذ عام 1993 لتتماشى و الواقع الدولي ، من خلال ضمان حد أدنى من الاستقلالية و التسيير الذاتي للسلطات النقدية و تطبيق قواعد حذر صارمة les règles prudentielles .

إنّ بورصات القيم المنقولة في تونس وبورصة الدار البيضاء عرفت تطورات على مستوى تنظيمها وتقنياتها في السنوات الأخيرة، حيث عرفت تحديد وتعريف أدق لشركات الإستثمار وكذا مراقبة العمليات، و تبني (اعتماد) منتجات مالية جديدة .

وخلاصة القول هي أن استراتيجية دول شمال إفريقيا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج التكامل أو بدون تحقيق تكامل، وذلك من خلال انفتاح اقتصاديات على الخارج سينجم عنه اختفاء (حل) العديد من المؤسسات الوطنية خلال العشرية القادمة.

ثالثا: إستراتيجية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في اطار تحقيق التكامل دون الاقليمي¹:

إنّ حجم مؤسسات شمال إفريقيا يحد من آثار projections نشاطها في ظل اقتصاد مفتوح، يعمل وفقا لمعايير مشتركة و بدون توترات و أزمات اقتصادية ، باستثناء سوناتراك SONATRACH و التي تحقق رقم أعمال يقرب 20مليار دولار ، في حين أن رقم الأعمال الشبه كلي لاجمالي مؤسسات دول شمال إفريقيا نادرا ما يتجاوز 100 مليون دولار ، فعلى سبيل المثال شركة التأمينات AXA تحقق رقم أعمال يفوق 62 مليار دولار ، و شركة جنوب إفريقيا Old Mutuel برقم أعمال يقارب 10 مليار دولار في حين أن رقم الأعمال لشركات مغربية MISR أو Wafa Assurances يتراوح في حدود 200 مليون .

و تجدر الإشارة إلى أنه في مختلف القطاعات، فان شركات جنوب إفريقيا تفرض سيطرتها ، في حين يبقى حجم مؤسسات دول شمال إفريقيا بسيط و محدود جدا، حيث أن جمهورية جنوب إفريقيا تنظم العديد من الصفقات الضخمة ، مثل شركة GASOL (الكيمياء) برقم أعمال قيمته 7.5 مليار دولار أو SAPPI لصناعة الورق برقم أعمال قيمته 4.7 مليار دولار .

في الأخير نستنتج أن استراتيجية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في اطار التكامل دون الاقليمي يجب أن تفرز مؤسسات قابلة للاستمرار في القطاعات الرئيسية ، و أن تدعم و تعجل بالاصلاحات الهيكلية التي تواجه عوائق و قيود داخلية . و ذلك من خلال :

• **في قطاع الطاقة:** إنّ إقامة شركة كبيرة و ضخمة في قطاع المحروقات سيكون له آثار

إيجابية و أكيدة، من بين هذه الاجابيات :

- تنوع أو توزيع مخاطر التصدير من خلال توسيع الحدود.
- تطوير تقنية التصدير في فروع OFF SHORE .

¹ IDE en Afrique du nord, cité in :

www.iedf.edu.dz/documentation/Publication/ide.htm , op-cit.

- تحسين القدرة على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص تسويق الغاز وخلق وانشاء هياكل توزيع مشتركة مع الشركاء الاقتصاديين .
 - الاستفادة واستخدام الخبرة المكتسبة في مجال التميع liquefaction و أنابيب الغاز تحت البحار في الجزائر و كذا الاستغلال العقلاني للقدرات و الطاقات المتوفرة .
 - الاتصال بين دول المنطقة دون الاقليمية سوف يعزز و يدعم شبكات توزيع الكهرباء مع أوروبا
 - اكتساب وضع ممتاز ازاء الشركات البترولية و التنقيب بافتراض تحقيق التكامل .
 - حصول و تمتع دول شمال افريقيا بتمويل أفضل من الطاقة و انخفاض تكاليف التوزيع .
 - انشاء مؤسسة ذات مستوى عال لتكوين الاطارات السامية في قطاع المحروقات للاجمالي دول شمال إفريقيا . و كذا وضع و اعتماد سياسة خاصة باحتياطي النفط .
- وإنّ انتهاج استراتيجية التكامل في قطاع الطاقة يمكن أن تحقق استثمارات سنوية قيمتها تتراوح في حدود 20 مليار دولار خلال العشرية القادمة.

- **في قطاع السياحة:** إنّ تقنية le know-how (اعرف - كيف) المكتسبة من طرف كل من تونس والمغرب مصر يمكنها من الاستفادة منها في تطوير السياحة في دول شمال إفريقيا بشكل عام وهكذا فان هدف المغرب المتمثل في استضافة 10 مليون سياحي سيتم بلوغه في مطلع 2010. كما أن فرص الإستثمار في هذا القطاع تتراوح في حدود 20 مليار دولار سنويا في مطلع 2015 في اطار استراتيجية تحقيق التكامل دون الاقليمي
- **في قطاع الصناعات التحويلية:** يجب على دول شمال إفريقيا تخفيض تكاليف هذا النوع من الصناعات عن طريق اعادة الهيكلة و تغيير بنيتها ، و تحقيق اقتصاديات الحجم من خلال تحقيق استراتيجية التكامل
- **في قطاع الصناعات المصنعة:** يجب إقامة مؤسسات opérateurs ذات أداء كفاء بالاشتراك مع مؤسسات دول شمال إفريقيا الرئيسية .
- **في قطاع الخدمات المالية:** تجدر الاشارة إلى أن جمهورية جنوب إفريقيا تملك العديد من شركات التأمين التي تحقق رقم أعمال ب 2مليار دولار ، حيث نجد أن Old Mutual حققت رقم أعمال بقيمة 10 مليار دولار و التي تصنف الأولى ضمن الترتيب العالمي، في حين أن شركات التأمين في دول شمال إفريقيا ستحقق مبيعات بقيمة 200مليون دولار فيما بينها في اطار التعاون فيما بينها في حين أن أغلبية مؤسساتها لا تتجاوز مبيعاتها 50 مليون دولار.

إنّ المعطيات الاحصائية تؤكد جيدا مزايا السوق المنفتح وضرورة التكتل لتحقيق Le break Even point. بمعنى الوصول إلى القمة وتجنب التزاعات العدلية التي تعيق تطوير هذا السوق. بالإضافة إلى أنّ استراتيجية التكامل و النسبة المتزايدة للسكان (ما يقارب 150 مليون نسمة) في دول المنطقة سيؤدي إلى انعاش و تقوية الطلب الفعال la demande solvable والذي سيتم تحديده ولاسيما وأنّ قطاع الاتصالات و عصرنة أجهزة النظام تشكل أرضية خصبة لهذا الانعاش أو الزيادة .

إنّ مزايا و الاسهام الايجابي للاستراتيجية la stratégie intégrée des IDE لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في اطار تحقيق التكامل بين دول المنطقة دون الاقليمية تكمن على مستوى تعجيل الاصلاحات الهيكلية و تجنب و القضاء على صرامة rigidités المقاومة الداخلية للتغيرات .

المطلب الرابع: سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو شمال إفريقيا¹:

هناك و كما ذكرنا سابقاً تنافس بين الدول بوجه عام لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في ثلاث محاور

أساسية على النحو التالي:

- جهود السلطات الحكومية بالدول المضيفة .

- دور الأسواق المالية .

- دور برامج الخصخصة .

وتمثل دور السلطات في توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية والقانونية المشجعة على الاستثمار، أما دور الأسواق المالية وبرامج الخصخصة فتتمثل في كونها قنوات وآليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالإضافة إلى ذلك فإن العامل الهام الذي تستند عليه هذه المحاور هو توفير الفرص الاستثمارية الحقيقية و يضطلع القطاع الأهلي بدور بارز بالخصوص حيث يقع على عاتقه البحث عن هذه الفرص في إطار المتطلبات والاحتياجات التنموية وتحويلها إلى أنشطة ومشاريع والترويج عنها لتشكيل أوعية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر .

وهناك من يرى أن سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في ثلاث محاور وعلى النحو التالي:

- تحقيق الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر .

- تسهيل العمل التجاري .

- تحقيق المحددات الاقتصادية .

¹ سالم أحمد عبد الله الفرجاني، سبل تشجيع و تسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا، موقع سبق ذكره.

وتتمثل عملية تحقيق الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في جهود دولية وإقليمية وقطرية لتكامل جهود التحرير الاقتصادي مع جهود أخرى لحماية وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع الأطر التنظيمية المحفزة له ، أما تسهيل العمل التجاري فتتمثل في جهود الدول لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الحوافز الممنوحة له وكذلك إنشاء مؤسسات ترويج للاستثمار كما تتضمن الجهود سألقة الذكر عملية إصلاح الأطر التنظيمية التي يتم في إطارها ما أطلق عليه تقليل التكلفة غير المرغوب فيها ، وتنحصر عملية تحسين المحددات الاقتصادية في تحسين حجم السوق ودرجة تطوره . ويرى الباحث أن سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول شمال إفريقيا يتمثل في محورين أساسيين يرتبطان بمدى فاعلية الجهود المبذولة من الدول الأفريقية وهما على النحو التالي :

- **المحور الأول : تحسين المحددات الاقتصادية الكلية .**

- **المحور الثاني : إنشاء مؤسسة في إطار الاتحاد الأفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار المباشر نحو دول شمال إفريقيا.**

المحور الأول : تحسين المحددات الاقتصادية : تتمثل عملية تحسين المحددات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري بالقارة وفي مجمله وتولى أهمية خاصة لتطوير حجم السوق وللنقاط التالية :

- تحسين البنية الأساسية من خدمات الطرق ، المواصلات ، الاتصالات ، الطاقة ... إلخ واعتبارها ضمن التزامات الدولة الأولية فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الإنتاجية ورفع فاعلية الاستثماري وتاريخياً فإن زيادة الإنفاق الاستثمار في البنية التحتية بنسبة مقدارها نقطة مئوية في إنتاج القطاع الأهلي .

- العمل على تحقيق الاستقرار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدول شمال إفريقيا .

- الحد من التعقيدات الروتينية وتبسيط إجراءات التراخيص وتركيز الأجهزة الحكومية والمعنية بشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر في جهاز إداري واحد يكون الهدف منه تسهيل حركة الاستثمار وحل المشاكل والعقبات التي تواجه الاستثمار الوافد .

المحور الثاني : إنشاء مؤسسة في إطار الاتحاد الأفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار المباشر نحو القارة¹ : إن التطورات المعاصرة على الساحة الأفريقية وعلى رأسها تنويع الأفارقة للاتحاد الأفريقي في قمة دربن يحفز طرح فكر العمل الجماعي في إطار الوليد الجديد . والاتحاد الأفريقي ملزم بإثبات وجوده أمام نظرائه من التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة وإذا علمنا أن متوسط ما استحوذ عليه الاتحاد

¹ سالم أحمد عبد الله الفرجاني، سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا، موقع سبق ذكره.

الأوروبي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1994-1997) حوالي 29.8% والولايات المتحدة الأمريكية 20.4% وإفريقيا 1.6% .

إنّ إنشاء مؤسسة تعنى بتشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر سواء كان بينياً أو أجنبياً، وفي إطار الاتحاد الأفريقي تضم في عضويتها الدول الأفريقية الأعضاء بالاتحاد الأفريقي وتؤول إليها المؤسسات والأجهزة الإقليمية ذات العلاقة بتشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر سواء كان بينياً أو أجنبياً ويكون من أهدافها الآتي: تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار، وأوضاعه بالقارة والترويج عنها بينياً وعالمياً ، وكذلك جمع و تنسيق التشريعات المحلية المتعلقة بتشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر في تشريع موحد يبني مبني على الوضوح والشمول، تشجيع وتسهيل الاستثمار البيئي المباشر من خلال تأمينه ضد المخاطر غير التجارية سواء التقليدية أو غيرها وحل التزاعات التي قد تحدث بين المستثمر والدولة المضيفة وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دول شمال إفريقيا ومن خلال هذه المؤسسة ستعمل على تسهيل انسياب الاستثمار المباشر ليس الأجنبي فقط بل يتعداه إلى تشجيع الاستثمار البيئي .

خلاصة الفصل :

لقد استعرضنا في هذا الفصل وضع دول شمال إفريقيا في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار حيث أنّ هذه المؤشرات تعبر في معظمها على مدى توفر الهياكل القاعدية للاستثمار ومدى تمتع الدولة بنظام فعال للحكم السليم، ولقد لاحظنا أنّ أغلب هذه المؤشرات سلبية مما يدفعنا للقول أنّ بيئة الإستثمار في شمال إفريقيا لازالت غير محفزة (بغض النظر عن بعض التحسن العام الذي يعزى إلى تأثير ارتفاع العوائد النفطية وارتفاع أسعار النفط)، وبات من الواجب البحث عن زيادة جاذبيتها من خلال تحسين مناخ استثمارها في اطار من التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها، حيث أنّ لتحقيق التكامل آثار جد ايجابية على قدرة المنطقة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأنّ المنطقة دون الاقليمية تتمتع بخصائص و امكانيات تؤهلها لتصبح من أكثر المناطق جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر .

وبغرض اقتراح أهم سبل وسياسات تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، قمنا بعرض الاتجاهات المختلفة التي تبنتها عدد من الدول لتحسين مناخ الإستثمار، وذلك في محاولة للاستفادة من هذه التجارب، حيث توصلنا في الختام إلى أنّ أهم السبل والسياسات التي يتعين على هيئات تشجيع الإستثمار في دول شمال إفريقيا اتخاذها أو مراعاتها لتعزيز جاذبية القطر كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر تشمل:

- التوجه لتعزيز تقنيات استهداف المستثمر وتوليد الإستثمار ومنح المزايا والحوافز بشكل معقول ومناسب، ومواصلة تبني تحرير نظم الإستثمار وهيئة البيئة التشريعية والإجرائية لتكون أكثر مواءمة للاستثمار.
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للمستثمرين وخاصة مع تزايد انتقائية المستثمرين في اختيارهم للمواقع المحتمل الإستثمار بها، وتعزيز بناء الطاقات البشرية وتوفير الموارد المالية المناسبة لبرامج الترويج والتدريب المتواصل لتنمية قدرات كوادر هيئات تشجيع الإستثمار والتأكيد على إتقانهم لغات أجنبية ومهارات الحاسوب والاتصالات.
- الابتعاد عن سياسة (التسابق إلى الأعلى) في المبالغة بمنح المزايا والحوافز وسياسة (التسابق إلى الأسفل) بإغفال المعايير الاجتماعية والبيئة.
- تتمثل سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان بينيا أو أجنبيا في محورين يرتبطان ارتباطا وثيقا بإرادة دول الاتحاد الإفريقي. بحيث يتمثل المحور الأول في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، أما المحور الثاني فيتمثل في إنشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الإفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي نحو دول شمال إفريقيا

الخاتمة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محور نقاش واهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية، التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها في الوطن العربي، وقد لا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبياً، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطوراً وانتشاراً هائلاً، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل، فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموماً وفي الدول النامية بشكل خاص، حيث تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات وبيعاز من المنظمات الدولية، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

ولقد شهدت اقتصاديات دول شمال إفريقيا ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الانتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الانتاجية .

ولقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصاديات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستراد وتتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، ووقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية بهدف تشجيع وضمان الاستثمار وبغية تفادي الازدواج الضريبي

كما قامت بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من الادراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له، وأن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة، والتي تظهر كنتيجة لازاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الانتاج والاستثمار.

ولا تزال هناك بعض دول شمال إفريقيا، غير مقتنعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، قد فرضت عليها إتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على الإستثمار .

وتمر دول شمال إفريقيا اليوم بمرحلة انتقالية حيث أن أغلب دول المنطقة قد باشرت الاصلاح مبكرا، كتونس حيث انفتحت على التجارة وخلقت مناخا مضيافا للاستثمار وقد كانت النتائج مشجعة، كما أن كلا من المغرب ومصر قد اتخذا خطا واسعة في مجال الاصلاح الاستثماري والمالي والتجاري، والجزائر بدورها باشرت إعادة فتح نظمها التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

بالإضافة إلى ذلك تسعى دول المنطقة إلى تعزيز شراكتها الاقتصادية مع أوروبا الشريك التجاري الأكبر لدول المنطقة، عبر اتفاقيات الشراكة الأور- متوسطة، في حين أن التجارة البينية والاستثمار تطورا عبر المنطقة العربية للتجارة الحرة، حيث يرتقب أن تسهم هذه الخطوة في زيادة الاستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة، هذا بالإضافة إلى إنشاء العديد من التكتلات التجارية الأصغر حجما وهناك أيضا سعي لتوسيع العضوية في منظمة التجارة العالمية .

وبناء على ما سبق حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات المفيدة لتحسين المناخ الاستثماري في دول شمال إفريقيا ومن ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتائج الدراسة:

ومن عرضنا السابق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الانتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل .
- تعتبر كل من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وكذا التعاون والتكامل الإقليميين عوامل هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية، نقل التقنية، خلق فرص عمل، تنمية الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات .
- يعد نصيب دول شمال إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانيات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمارات من الخارج، ومن الواضح أيضا وجود تفاوت كبير بين دول شمال إفريقيا فيما يتعلق بنصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبقدرتها على جذبها، حيث نجد أن المغرب أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نجد أن أداء موريتانيا فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا جدا.
- هناك اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، إذ يوجد اختلاف في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إليها، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي في دول المنطقة النفطية الحصة الأكبر، في حين تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى دول المنطقة غير النفطية في القطاعين الثاني والثالث، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الميزة التنافسية لدى دول شمال إفريقيا تتفاوت بين دولة إلى أخرى، وبالتالي ينبغي على دول المنطقة القيام بتنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية، مع الأخذ في الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التقنية العالية بعيدا عن القطاعات التقليدية، وإن كان لازال هناك مجالا رحبا للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية.
- يمكن القول أن بلدان المنطقة دون الإقليمية لدول شمال إفريقيا لها في الوقت الحاضر قوانين استثمار مشجعة وحوافز ضريبية ومالية وحوافز تشجع أيضا قيام المشاريع الاستثمارية ، كما تكفل جميع هذه الدول ضمانات لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية من مخالب بعض الممارسات في الإدارات الحكومية .

- عرفت المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا نجاحا نسبيا في عمليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يعزى هذا النجاح النسبي في عمليات استقطاب الاستثمارات نحو المنطقة دون الإقليمية في جانب منه إلى نتيجة الاقتصاد الكلي والسياسي وضعف الالتزام بالخصوصية وإلى بعض الآثار السلبية التي ميزت بيئة الأعمال، أما فيما يتعلق بليبيا والسودان، فقد أفرزت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها انعكاسات سلبية على اقتصادياتها.
- تحتاج المنطقة دون الإقليمية إلى تعميق وتسريع الإصلاحات، فهناك حاجة إلى تحقيق ثلاث تغيرات أساسية في مصادر النمو: من النمو من النفط إلى القطاعات غير النفطية، من نشاطات القطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة إلى نشاطات القطاع الذي يوجهه السوق، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات التي تتصف بالحماية إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير، وإنّ تعزيز الاستثمارات الأجنبية هو مرتكز أساسي لهذه التغيرات الثلاثة .
- إنّ التمويل عن طريق الوساطة المصرفية هو الطريقة الأكثر انتشارا في دول شمال إفريقيا، كما لا تزال الأدوات المباشرة تستخدم في الإدارة المالية فيما يتعلق بالائتمانات وتحديد معدلات الفائدة.
- تتمثل سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان بينيا أو أجنبيا في محورين يرتبطان ارتباطا وثيقا بإرادة دول الاتحاد الإفريقي، بحيث يتمثل المحور الأول في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، أمّا المحور الثاني فيتمثل في إنشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الإفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي نحو شمال إفريقيا .

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية في دول شمال إفريقيا والعمل على تحسين مناخها الاستثماري في إطار من التنسيق و التعاون فيما بينها.
- تفاديا للوقوع مستقبلا في مشكلات مرتبطة بالدين ينبغي العمل على تنفيذ سياسة نشطة تهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال و في هذا الشأن تبرز أهمية وضع آليات تتيح تقليص التكاليف بالنسبة للمستثمرين ، و تنمية وتطوير السوق المالية الوطنية بما في ذلك سوق القيم المنقولة .

- خلق بنك أعمال مشترك لدول شمال إفريقيا بحيث من المتوقع أن يلعب دورا فعالا في دعم علاقات التعاون والتكامل في بعض القطاعات ، كقطاع النقل الجوي وذلك بقصد حماية شركات النقل الوطنية (المحلية) من المنافسة الأجنبية التي قد تنجم عن تحرير قطاع الخدمات في العشرية القادمة .
- عقد العديد من الاتفاقيات والاجتماعات بهدف إيجاد طرق مشتركة لتطبيق والتقييد بقواعد الحذر والتحضير لتوقيع بال bale2 في سنة 2007.
- بالنسبة لبورصات القيم المنقولة في المنطقة، فيجب إيجاد تعاون وثيق لدعم الإصلاح الذي يهدف إلى اعطاء شفافية أكبر وإبراز مكانة ودور حيوي لبورصات الوطنية في المنطقة دون إقليمية، وذلك من خلال :
 - محاربة أشكال مقاومة الإصلاحات .
 - السماح للمستثمرين المؤسسيين بالدخول في البورصة .
 - ربط السياسات القطاعية بالسياسات المتعلقة بأسواق رأس المال .
 - المزيد من إصلاح الأجهزة المصرفية في المنطقة دون الإقليمية وتحديثها .
 - تطوير أسواق الصرف .
 - زيادة عدد اللقاءات بين ممثلي أسواق رأس المال و النظم المالية في المنطقة دون الإقليمية .
 - تنسيق الإصلاحات الخاصة بأسواق رأس المال تحسبا للتكامل المالي و النقدي المحتمل في المستقبل
 - تزويد المصارف بالمؤهلات الحقيقية .
- التعاون في مجال الطاقة، إذ يعتبر قطاع الطاقة أكثر القطاعات جذابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال إفريقيا، بحيث أن عشرات مليارات الدولارات يمكن تحقيقها سنويا ، لو قامت دول شمال إفريقيا بفتح هذا القطاع ومنحت بعض الفرص للمستثمرين الأجانب على مستوى تسيير وهيئة البنية التحتية لنقل الغاز. وبالتالي ضرورة انفتاح الشركات الوطنية والتعاون في مجال استغلال وتنمية المشتقات البترولية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في بين دول شمال إفريقيا وهذا من شأنه توزيع المخاطر.

- ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بدول شمال إفريقيا عن طريق إصلاح البيئة المؤسسية والإجرائية والخدمات الحكومية لنظم استقبال الاستثمارات الأجنبية، والبعد ما أمكن عن البيروقراطية والتوجه للشفافية والمحاسبة، خاصة في إطار إشتداد التنافس الدولي على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص.
- تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية و المؤسسية .
- ضرورة تنمية الجهاز المصرفي وإعطائه مزيد من الأهمية في توفير التمويل الرأسمالي الكافي وبخاصة الائتمان الصناعي، مع ضرورة التأكيد على تطوير خدمات المصارف التجارية، والتخلي عن سياستها الاقراضية المتحفظة في تمويل الاستثمارات التنموية والصناعية، توقف الحكومات عن الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الميزانيات، وينبغي أن تلجأ إلى الاقتراض من السوق المالي، لكي لا تتم إزاحة الاستثمار الخاص من سوق الائتمان.
- تعزيز الانفتاح التجاري على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اجراء المزيد من الاصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية وإزالة التشوهات فيها وتقليص الحواجز غير الجمركية فضلا على الاهتمام بعقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو متعددة الأطراف وتفعيل التكامل الاقتصادي الاقليمي، وخصوصا مع الدول العربية، حيث أن تفعيل التكامل سيخلق سوقا اقليميا كبيرا يشكل في جانب منه عاملا هاما في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تندفق إلى منطقة دون الاقليمية لشمال إفريقيا.
- تطوير النظام الضريبي، وذلك بترشيد استخدام الاعفاءات الضريبية وربطها بتحقيق أهداف اقتصادية محددة.
- يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول في الاهتمام بترويج للاستثمارات، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي .أو بانشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات فعلية وشاملة عن فرص الاستثمار في دول شمال إفريقيا .
- وضع إستراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية، حيث أن انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر اذا لم تكن هذه العمالة مدربة .

- تحسين كفاءة البنية الأساسية التحتية (طرق، موانئ، مطارات، ووسائل النقل، والاتصالات والكهرباء).
- تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، وإنشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الإفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي نحو شمال إفريقيا .
- التوجه لتعزيز تقنيات استهداف المستثمر وتوليد الإستثمار ومنح المزايا والحوافز بشكل معقول ومناسب.
- مواصلة تبني تحرير نظم الإستثمار وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية لتكون أكثر مواءمة للاستثمار.
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للمستثمرين وخاصة مع تزايد انتقائية المستثمرين في اختيارهم للمواقع المحتمل الإستثمار بها.
- تعزيز بناء الطاقات البشرية وتوفير الموارد المالية المناسبة لبرامج الترويج والتدريب المتواصل لتنمية قدرات كوادر هيئات تشجيع الإستثمار والتأكيد على إتقانهم لغات أجنبية ومهارات الحاسوب والاتصالات.
- الابتعاد عن سياسة (التسابق إلى الأعلى) في المبالغة بمنح المزايا والحوافز وسياسة (التسابق إلى الأسفل) بإغفال المعايير الاجتماعية والبيئة لأن كلتا السياستين تؤدي إلى إحداث تأثيرات سلبية تنفي الغرض الأصل وهو تحسين مناخ الإستثمار والتنمية المستدامة.
- عدم إغفال المستثمر الوطني. والحرص على تنمية شبكة علاقات بين الشركات الأجنبية وشبكة المزودين المحليين لتحسين القيمة المضافة لعمليات الإنتاج والتوزيع وتعميق الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- إنشاء مرصد شمال إفريقيا للإدماج.

آفاق الدراسة :

- بالنظر إلى محددات الدراسة التي وجهتنا إلى التركيز على جانب من جوانب الموضوع، فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:
- دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى شمال إفريقيا .
- دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري في شمال إفريقيا.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا.

ملحق (1-4): مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2004.

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر										
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون المؤشر المركب من 3 مؤشرات فرعية وهي: (1) مؤشر تقويم لمخاطر السياسة (يندرج فيه 12 متغير هي درجة استقرار الحكومة، لأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرفية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية).</p> <p>(2) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف).</p> <p>(3) مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي).</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يقسم المؤشر الدول إلى 4 مجموعات حسب درجة المخاطرة</p> <table border="1"> <tr> <td>صفر - 49,5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة جدا</td> </tr> <tr> <td>50,0 - 59,5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة مرتفعة</td> </tr> <tr> <td>60,0 - 69,5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة معتدلة</td> </tr> <tr> <td>70,0 - 79,5 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة</td> </tr> <tr> <td>80,0 - 100,0 نقطة</td> <td>درجة مخاطرة منخفضة جدا</td> </tr> </table>	صفر - 49,5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جدا	50,0 - 59,5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة	60,0 - 69,5 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة	70,0 - 79,5 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة	80,0 - 100,0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جدا
صفر - 49,5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جدا										
50,0 - 59,5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة										
60,0 - 69,5 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة										
70,0 - 79,5 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة										
80,0 - 100,0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جدا										
مؤشر اليورو مبي للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يتم تصنيف الدول وفق تدرج من الصفر إلى 100 كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.</p>										
مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القطري	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.</p>										
مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحب رؤس مالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.</p> <p>دليل المؤشر:</p>										

<p>درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:</p> <p>(A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا وأن إمكانية بروز عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.</p> <p>(A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.</p> <p>(A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.</p>	
<p>(A4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور أوضاع السياسة والاقتصادية، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.</p> <p>درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:</p> <p>B: يرحح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.</p> <p>C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.</p> <p>D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.</p>	

ملحق (4-2) : مكونات ودليل مؤشرات دولية مختارة 2004

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر
<p>الحرية الاقتصادية</p>	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>تدخل في هذا المؤشر 10 مكونات ذات أوزان متساوية: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>اقتصاد حر: (1-1,99 نقطة) - اقتصاد شبه حر: (2-2,99 نقطة) - حرية ضعيفة: (3-3,99 نقطة) - حرية ضعيفة جدا: (4-5 نقاط)</p>
<p>الشفافية</p>	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل 3 مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحيد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم مع الغارات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معانقهم في تنفيذها وتستمزج آرائهم حول نظرهم في مدى تفشي الفساد والرشوة.</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>صفر يعني درجة فساد عالية</p> <p>10 يعني درجة شفافية عالية</p> <p>ما بين صفر - 10 مستويات متدرجة من الشفافية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى والعكس صحيح.</p>
<p>العولمة</p>	<p>مكونات المؤشر:</p> <p>يدخل في هذا المؤشر 16 مكون رئيسي تعكس مدى اندماج القطر في اقتصاد العولمة من خلال تجميع البيانات الخاصة بالبيئة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المحافظة الاستثمارية، صافي تحويلات الدخل من الاستثمار، التحويلات الحكومية، تعويضات العاملين، عدد السكان) العلاقات مع العالم (السياحة الدولية، استخدام الهاتف، التحويلات المالية عبر الحدود) درجة التقدم التكنولوجي في مكونات الاقتصاد الجديد (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مزودي</p>

<p>خدمات الانترنت، عدد أجهزة الحوادم (السيرفر) الآمنة المشاركة في السياسة الدولية (العضوية في السياسة الدولية، عدد بعثات حفظ السلام لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي يشارك القطر فيها وعدد الاتفاقيات الدولية التي اعتمدها وعدد السفارات الأجنبية في القطر)</p> <p>دليل المؤشر:</p> <p>يمنح كل مكون قيمة تتراوح ما بين صفر-1 وأوزاناً وفق الأهمية النسبية المعطاة للمكون ثم يتم جمع رصيد كل دولة وترتب على أساس مدى قدرتها على العولمة.</p>	
--	--

الملحق رقم (1-2): مقارنة أداء الجزائر مع أداء بعض دول شمال إفريقيا فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

Tableau I.1 : Comparaison des performances de l'Algérie avec les pays du Maghreb 1985-2002
(dollars américains et pourcentages)

Pays	PERFORMANCE ABSOLUE				PERFORMANCE RELATIVE										
	Flux d'IED			Stock d'IED	Flux d'IED par tête			Flux d'IED						Stock d'IED	
	Millions de dollars par an			Dollars	Dollars			Par 1 000 \$ PIB			en pourcentage de la FBCF			Par tête	Par 1 000 \$ PIB
	1985-1989	1990-1994	1995-2002	2002	1985-1989	1990-1994	1995-2002	1985-1989	1990-1994	1995-2002	1985-1989	1990-1994	1995-2002	2002	2002
Algérie	6,9	30,0	605,3	5 702	0,3	1,2	20,0	0,1	0,6	11,7	0,0	0,2	4,2	181,6	105,3
Egypte	1 156,6	757,2	865,2	20 746	22,1	12,8	13,0	31,4	16,4	16,8	5,6	8,5	5,2	295,2	242,5
Maroc	66,3	389,6	994,6	9 994	2,8	15,0	33,6	3,2	13,8	26,4	2,9	6,1	17,4	322,5	269,0
Tunisie	100,3	407,8	538,2	14 061	13,2	47,5	57,2	10,8	27,5	25,7	58,8	60,3	59,3	1 454,1	661,6

Source: CNUCED, base de données FDI/TNC, <http://www.unctad.org/fdistatistics>.

VII : Organismes publics chargés de l'investissement étranger

	Algérie	Tunisie	Egypte	Maroc
Dénomination	Conseil national de l'investissement (CNI) Agence nationale pour de développement de l'investissement (ANDI)	Agence de promotion de l'investissement étranger FIPA (6 représentations à l'étranger) Agence de promotion de l'industrie (API) Agence de promotion des investissements agricoles (APIA) + organismes spécialisés (tourisme, etc. :	Autorité générale pour l'investissement étranger (GAFI) Autorité générale pour l'industrialisation (GOFI)	Direction des investissements extérieurs (Ministère des affaires économiques, des affaires générales et de la mise à niveau de l'économie)
Effectif de l'organisme principal	ANDI : 150 employés	FIPA : 70 employés	GAFI : 1400 employés	
Mission de l'organisme principal	Octroi des avantages Facilitation Assistance Suivi Promotion	Facilitation Assistance Promotion	Autorisations y compris dans ZF. Facilitation Assistance Promotion	
Type de décentralisation : guichet unique	Tout secteur	Par secteur d'activités	Tout secteur	16 Centres régionaux d'investissement (guichets uniques)
Zones franches	Deux mais non fonctionnelles	Deux	Huit	Une (deux autres en cours de création)

Annexe II : Tableau comparatif des exonérations fiscales

	Algérie (Ordonnance de 2001)	Maroc (Charte de 1995)	Tunisie (Code de 1993)
T.V.A.	- En régime général franchise pour les biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement. - En régime dérogatoire : franchise pour les biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement qu'ils soient importés ou acquis sur le marché local, lorsque ces biens et services sont destinés à la réalisation d'opérations assujetties à la TVA.	Exonération ou remboursement selon le cas à l'occasion de l'importation ou de l'acquisition locale des biens d'équipement, matériels et outillages.	Incitations communes : Suspension au taux de 10% à l'importation ou à l'acquisition locale des équipements suivant des listes (à l'exception des voitures de tourisme) - Incitations spécifiques selon les secteurs prioritaires: suspension au taux de 10% ou totale selon que les équipements sont ou non acquis localement.
	Algérie	Maroc	Tunisie
Droits d'enregistrement	- Exemption du droit de mutation à titre onéreux pour toutes les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de la réalisation de l'investissement (Régime général et dérogatoire). - Application du droit fixe en matière d'enregistrement au taux réduit de 2 pour mille pour les actes constitutifs et les augmentations de capital (Régime dérogatoire)	- Exonération : actes d'acquisition des terrains d'investissement, sous réserve de la réalisation du projet dans un délai maximum de 24. mois - Taux de 2,5% pour les actes d'acquisition de terrains pour lotissement et construction. - Taux maximum de 0,50% pour les apports en vue de constitution ou d'augmentation de capital de sociétés	- Exonérations ou remboursement du droit d'enregistrement, les actes de mutation notamment dans les secteurs agricole et touristique. - Avantage sous forme d'enregistrement au droit fixe (actes de société, ou mutations immobilières).
	Algérie	Maroc	Tunisie
Impôt sur les bénéfices et les sociétés. Impôt général sur le revenu	Après constat de mise en exploitation (régime dérogatoire) : - Exonération pendant une durée de dix ans d'activité effective, de l'impôt sur les bénéfices des sociétés (IBS), de l'I.R.G sur les bénéfices distribués, du versement forfaitaire (VF) et de la taxe sur l'activité professionnelle (TAP)	- IBS : Exonération à 100 % s'appliquant au chiffre d'affaires à l'exportation réalisé en devises, en faveur des sociétés exportatrices, pendant les 5 premières années et réduction de 50 % par la suite. - Réduction de 50 % pendant 5 ans pour les entreprises installées dans les régions défavorisées à l'exclusion de certaines sociétés - Réduction de 50% pendant 5 ans pour les entreprises artisanales ou travaux manuels.	IS et IRPP : Exonérations modulées en fonction de la nature de l'activité et peuvent atteindre 100 % pour les revenus et bénéfices provenant de l'exportation pour une période de 10 ans et d'une réduction de 50 % par la suite.
Réinvestissements	Droit commun : taux réduit de 15% au titre de l'IBS sous certaines conditions (au lieu de 30%)		Déduction commune des sommes réinvesties au sein même de l'investissement dans la limite de 35% des bénéfices nets Déductions spécifiques par secteurs d'activités

Annexe 1 (suite)	Algérie	Maroc	Tunisie
Taxes et impôts fonciers et locaux	Exonération à de la taxe foncière sur les propriétés immobilières pour une période de dix ans	- Exonération sous conditions de la taxe sur les profits immobiliers - Exonération pendant 5 ans de la taxe urbaine pour les constructions nouvelles, les additions de constructions et les machines et appareils de production.	<i>Exonération de nombreux autres taxes notamment au profit des entreprises établies dans les zones de développement régional. La tendance est cependant vers la limitation des taxes locales pour ne pas pénaliser les budgets des collectivités locales.</i>

Annexe III : Tableau comparatif des exonérations douanières

	Algérie (Ordonnance de 2001)	Maroc (Charte de 1995)	Tunisie (Code de 1993)
Droits de douanes	Application du taux réduit en matière de droit de douane pour les équipements importés et entrant directement dans la réalisation de l'investissement.	- Taux de 2,5% à 10% maximum pour les biens d'équipement, matériels et outillages pièces détachées et accessoires, considérés comme nécessaires à la promotion et au développement de l'investissement.	- Incitations communes : réduction au taux de 10 % - Incitations spécifiques selon secteurs d'activités allant des exonérations ou remboursement des droits de douanes au taux de 10 % et des taxes d'effet équivalent jusqu' au régime de la Zone franche pour les sociétés totalement exportatrices. Ces exonérations portent sur les équipements nécessaires à la réalisation des investissements, matières premières et produits semi-finis importés ou acquis sur le marché local à l'exportation.

Annexe V: Tableau comparatif des incitations financières

	Algérie (Ordonnance de 2001)	Maroc (Charte de 1995)	Tunisie (Code de 1993)
Prise en charge de l'Etat et incitations financières	Prise en charge partielle ou totale des dépenses au titre des travaux d'infrastructure nécessaire à la réalisation de l'investissement	Les entreprises répondant à certains critères bénéficient: D'une participation de l'Etat aux dépenses relatives à l'acquisition de terrains, aux frais de la formation professionnelle. Et d'aménagement des zones industrielles	Primes étatiques modulées en fonction de l'investissement accordées pour financer le projet les frais d'études, les dépenses d'infrastructures
Dispositions comptables	Avantages supplémentaires non automatiques (report de déficit, délais d'amortissement)	Provision pour investissement en franchise de l'IS ou de l'IGR selon certaines conditions. - Amortissement dégressif	Amortissement dégressif au titre des équipements

قائمة المراجع:1- الكتب باللغة العربية:

1. 1. اميرونوف، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين ، الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية.
2. جلال فرهنك، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
3. جير الدبوكسبرغ، هارالد كليمانتا، الكذبات العشر للعوالم بدائل دكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق.
4. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 / 2002.
5. حسين نجم الدين ، تطور الاقتصاد الدولي و التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1987.
6. د. ضياء مجيد الموساوي ، العوالم و اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004/2003.
7. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
8. سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية ، دار الحامد للتوزيع والنشر 2001.
9. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 1991.
10. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، 2000.
11. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، 1993.
12. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
13. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
14. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

15. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
16. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 - 2002.
17. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
18. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
19. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 - 2004.
21. عبد المحسن زلزلة، نحو تنمية عربية تعتمد على الذات: العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1989.
22. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
23. عصام الدين بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
24. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2002/2003.
25. فريد النجار، نظريات التمويل و نماذج الاستثمار، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة 1998.
26. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 2000.
27. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي و ضمان الاستثمارات، دار الهومة، الجزائر، 2004.
28. محمد العبد الله مصطفى وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة للبلدان العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 18.
29. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، بغداد، 2002.

30. محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
31. مصطفى كامل السعيد إبراهيم، الشركات متعددة الجنسية و الوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب 1978.
32. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع ومنشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
33. هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1977.

2- الكتب باللغة الأجنبية:

1. BENNOUNA Mohammed, droit international du développement, paris, Berger- levrault, 1983.
2. Bertrand Bellon et Ridha Gouia, Investissements directs étrangers et développement industrielle méditerranéen, éd Economica, paris 1998.
3. C.Michalet, La séduction des nations ou comment attirer les investissements, éd Economica, paris,1999.
4. Fabrice Hatem, Les multinationales en L'an 2000, éd Economica, paris 1995.
5. François chesnais, La mondialisation du capital, Now- éd, paris: Syros 1997 (Alternatives économiques).
6. Jean Pierre Bibeau, introduction à L'Economie international, 2eme édition , Gaetan Morin , canada,1993.
7. Jean Louis Mucchielle Multinationales globales et mondialisation éd de Suie partis 1998.
8. Lindert. Peter, Thomas. A.Pugel, Economie international, 10^{ème} éd, economica, paris, 1996.
9. Nicole Chevillard (2001), l'économie Algérienne s'enfonce dans la sinistrose, édition le monde économie.
10. P.LINDERT. KINELBERGER, "Economie internationale", Economica 1988.

11. Peyrard Josette , la Gestion Financière internationale, Paris Vuibert ,1995.
12. WladimirAndreff,Les multinationales globales, éd: La découverte, paris,2003.

3- الرسائل و الأطروحات :

1. أميرة حسب الله محمد ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر " دراسة مقارنة " ، رسالة دكتوراه ، تجارة عين شمس ، 2002.
2. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه في الفلسفة اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002.
3. دعاء محمد محمد سلمان ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة 2002.
4. رجب ابراهيم إسماعيل إسماعيل، دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس ، 1997.
5. رضا عبد السلام ابراهيم، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
6. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطة- حالة دول المغرب العربي-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، 2003.
7. عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000.
8. محمد نظير بسيوني، دور السياسات الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1986.

4- المجالات و الدوريات:

1. أحمد هاشم خاطر ، "أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية" في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو 1996.
2. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر - ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد رقم 1 ، شلف ، 2004
3. زين جروب وكريستينا كوستيال ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات ضرائب الشركات: التوافق أم التناقض الضريبي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2002/2.
4. علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التطور المالي ، النمو الاقتصادي ، شواهد من البلدان العربية ، 1975-1999 ، أوراق صندوق النقد العربي ، عدد 6 ، أبو ظبي ، ماي 2003.
5. علي أحمد البلبل ، التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي -حالة مصر - 1974-2002، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، 2004.
6. طاهر علوب، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا ، مجلة البنك والمستثمر يناير 2002.
7. محمد فضيل، حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر ، الأهرام الاقتصادي ، العدد 1480 ، 1997.
8. يوسف محمد، مضمون أحكام الأمر 01-03 لمتعلق بتطوير الاستثمار و مدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية الأجنبية ، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية لإدارة ، المجلد 12 ، العدد 1، 2002.
9. مجلة التمويل والتنمية عدد ديسمبر 1995 و عدد ديسمبر 1999.
10. بدون كاتب، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد 1762 ، 2002.

5- التقارير:

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2000، 2001 ، صندوق النقد العربي.
- 2- تقرير مناخ الاستثمار للسنوات، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- 3- تقرير الاستثمار العالمي للسنوات 2004، 2003، الانكتاد.
- 4- تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة 2002، 2003.
- 5- تقرير البنك المركزي التونسي 2000.
- 6- كريم النشا شي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن. 1998.

5-unctad hand book of statistics, manuel de statistiques de la cnuccd, 2003.

6-unctad hand book of statistiques, manuel de statistiques de la cnuccd, 2004.

6- الملتقيات و مؤتمرات:

1. حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للعلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك ، 1998.
2. فوزي عبد الرزاق ،اشكالية الاستثمار بالدول العربية في ظل عالم سريع التغير، ورقة مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر- جامعة سكيكدة ، 9-10 ديسمبر 2003 ، ص6.
3. قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري الجديد ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9أفريل 2002.
4. قدي عبد المجيد،وصاف سعيدي ،آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية،الملتقى الدولي العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003.
5. قويدري محمد، المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى بعض الاقتصاديات العربية :تونس والجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني،سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003.

6. المرسي حجازي، التشريع الضريبي و دوره في تحفيز الاستثمار، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لكلية التجارة، بعنوان الضرائب على الدخل في مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين، الإسكندرية 12-13 يوليو 2001
7. مناور فريح حداد، واقع الاستثمارات العربية وآفاق تطويرها، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003.
8. نعيم فهيم حنا، تقييم سياسة الحوافز الضريبية و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث لكلية التجارة، الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين 11-13 سبتمبر 2003.

7- مراجع إلكترونية:

- http://www.unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf
- http://www.unctad.org/en/docs/iteiipmisc.11_en.pdf
- www.unctad.org/en/docs/iteiipmsc.11_en.pdf
- <http://www.uluminsania.net/12.htm>
- http://www.arab-api.org/develop_bridge32.pdf
- www.DirassetMagazine-Libya.htm
- <http://www.uluminsania.net/a94.htm>
- <http://www.inctad.org/en/special/c2em5iit-htm>
- <http://www.dirasaat.com/10/noo.html>
- <http://www.invest.gov.ma/IDE2003.pdf>
- www.arifonet.org.ma/data/dalil%20investment/countries/08_Sudan/Law2_ar.htm
- www.iedf.edu.dz/documentation/Publication/ide.htm
- <http://www.uluminsania.net/a219.html>
- <http://www.unice.fr/CEMAFI/cvrichet.PDF>
- http://www.invest.gov.ma/Investir%20pdf/Formalites_de_creation_d_entreprises.pdf
- <http://www.inctad.org/en/special/c2em5iit-htm>
- http://www.eu-delegation.org.eg/AR/EC_2003_report.doc
- http://www.codesria.org/Archives/ga10/Abstracts%20GA%201-5/privatisation_Mokadem.htm
- www.idsc.gov.eg/uploads/doc/1/fdi_in_egppt.pdf
- www.idsc.gov.eg/uploads/doc/1/FDI.pdf
- www.idsc.gov.eg/uploads/docs/3/manteka.pdf
- <http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/Performance%20economique%202004%20Arabe.doc>
- www.arab-api.org/develop_bridge34.pdf
- <http://www.uneca-na.org/arabe/un/BULLETINS/BULLETIN%20DEC%202001.doc>
- http://www.arablaw.org/Download/Investment_Libya.doc
- [http://www.cbl-ly.com/doc/law\(1\).doc](http://www.cbl-ly.com/doc/law(1).doc)
- <http://www.Worldbank.Org/gouvernance/gouvdata2001.Htm>

http://www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil%20investment/countries/19_Morocco/CHRTE_ARA_BE.pdf
www.unctad.org/fdistatistics
www.iaigc.org
www.animaweb.org/Documents/Et15_MIPO-2004_vf.pdf
[www.mir-algeria.org/realités et perspectives.](http://www.mir-algeria.org/realités_et_perspectives)
[www.idsc.gov.eg/uploads/docs/5/Enhance Investment EX. Pdf](http://www.idsc.gov.eg/uploads/docs/5/Enhance_Investment_EX.Pdf)
www.caus.org.Ib
<http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic/egypt%20case.pdf>
<http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Forgn%20Invstmnt.pdf>
www.Andi.dz
www.gafi.gov.eg
www.invest.gov.ma
www.investintunisia.com
www.investnlibya.com
www.Sudaninvest.org